المجالس المحلية

ملحق خاص يصدر عن صحيفة سوريتنا
يعنى بتغطية أعمال المجالس المحلية والمبادرات المدنية داخل سوريا
العدد 11 | آب 2016

souriatnapress.net
souriatna.editor@gmail.com

ثورة على الداعمين والمؤسسات الإغاثية:
شركة أهلية مساهمة لزراعة الذرة في قرية الزمانية بالغوطة الشرقية

علمني الصيد ولا تعطيني سمكة..

يقـول المثل الصينـي «أن تعلمني الصيد أفضل من أن تعطيني سمكة، وأن تساعدني وتمدَّني بأدوات الصنعة أفضل لي من ذل السؤال!»..

بمجـرَّد الحديث عـن اقتصاد الحرب، تتبـادر للذهن الصورة السـلبية المرتبطة بتجارة السـلاح واحتكار الموارد، وإثراء قلة من الأفراد على حساب معاناة الجماعة، إلا أن لاقتصاد الحرب، بالمعنى الإيجابي، جوانب أخرى تسـهم في اسـتمرار الجماعة ومقاومتها، وتؤسس لمرحلة السلم فيما بعد.

فاقتصـاد الحرب يوصف بأنـه «نظام إنتاج المـوارد وتعبئتها وتخصيصهـا لدعم المجهـود الحربي»، وإذا ما أسـقطنا هذا التعريفَ على الواقع الاقتصادي في المناطق المحرَّرة فسيأتي وفق الصيغة التالية «نظام إنتاج الموارد وتعبئتها وتخصيصها لدعم الصمود والاستمرار»، وبهذا المعنى كان السوريون أمام حاجـة ملحة للتخطيط الاقتصادي وحسـن اسـتخدام الموارد بحدِّها الأقصى في ظل حصار خانق وقصف ممنهج.

المشـاريع الصغيرة بالغة الأثر في دعم الاقتصاديات المسـتقرَّة، وقد كان لها الدور الأكبر في نهوض دول تعاني من شحِّ المصادر كاليابـان وتايـوان، عبـر الاسـتثمار بالعنصر البشـري والطاقات الخلاقة، والمشـاريع الغذائية والحرفية ومشـاريع إعـادة التدوير، ولاعتمادها على العنصر البشـري كرأسمال أساسي، أمَّنت فرصَ عمـل للنسـاء والمصابين وكبار السـن في المناطـق المحاصرة، كما لعبـت دوراً مهماً في التخفيف من عبءِ البطالة وزيادة مهارة العامليـن فيهـا، على اعتبـار أن أصحاب المشـاريع متجذرون في البيئـة الاقتصادية المحلية، وهم يخلقون فرصَ عمل للعشـرات، ويخرجـون حرفيين ومهنيين جدداً على الـدوام، إضافة إلى أنهم بمقتضـى الروابـط الاجتماعيـة التقليدية يعيلون أسـراً ممتدَّة تشمل، عدا الزوجة والأبناء، العديدَ من الأقارب.

يضاف إلى الورشـات والمشاريع المنزلية، المشـاريع الزراعية الصغيرة أو متناهية الصغر، والتي أتت كاستجابة أولية بهدف ضمـان اسـتدامة الأمـن الغذائي مع مـرور الوقـت، وخفض الاعتماد على السلال الغذائية وما ينتج عنها من تنامي ظاهرة الاتكاليـة وقمع المبـادرات الداخلية ونشـوء اقتصـاد محلي متجذر وذي ديمومة.

ولعلَّ أهم تجارب السوريين الناجحة في إطار المشاريع الصغيرة كانـت توليـد الكهرباء مـن الطاقتيـن الشمسـية والريحية، لتعويض الانقطـاع الهائل في التيار الكهربائي، كما أن هناك ابتكارات فـي تركيب عنفات على مجرى الأنهار وباسـتطاعات جيـدة جداً رغم بدائية هـذا التوليد، إضافة إلـى إعادة تدوير النفايات لاستخراج غاز الميتان واستخدامه في التدفئة وغيرها، والتي من الممكن أن تؤسـس لصناعات طاقة بديلة مزدهرة مسـتقبلا، إضافة إلى العديد من المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية التي بدأت تعود بالنفع على القائمين عليها.

لا يمكـن اسـتمرار السـوريين بالاعتمـاد علـى المسـاعدات والهبات، فلا بدَّ مـن البدء بعمليات التنمية، وتحوِّل الطاقات إلى قـوى منتجة وفاعلة، وللمجالـس المحلية، كما المنظمات الداعمة، دور كبير يتلخَّص بالاهتمام بهذه المشاريع ودعمها وتشجيعها لتتحوَّل إلى عجلة إنتاج فاعلة ومنتجة.

4

الخدمات الموحد في الغوطة الشرقية يندمج بمجلس المحافظة

8

بساتين الوعر تغرق وزراعة الحدائق تتحدَّى الحصار

13

البنية التحتية في الشمال: تضرر كبير وعجزٌ مادي يعيق الجهود

15

«سراقب بيتنا».. خدمة أهالي المدينة بأيدي أبنائها

ثورة على الداعمين والمؤسسات الإغاثية:
شركة أهلية مساهمة لزراعة الذرة في قرية الزمانية بالغوطة الشرقية

تعاني المجالس المليـة لبلدات المـرج، المهجـرة منهـا بشـكل خاص، تهميشاً من المؤسسات الإغاثيـة والبرامـج التنمويـة الداخليـة والخارجيـة علـى حـد سواء، ابتداءً من الأمم المتحدة، وليس انتهاءً بالحكومة المؤقتة، علـى الرغم من أن هـذه البلدات المهجرة هي أشدُّ سكان الغوطة حاجـةً؛ فهـي من أوائـل مناطق الغوطة تهجيراً لقربها من المطار الدولي.

بستان الذرة في قرية الزمانية بالغوطة الشرقية

بدأت تظهر بوادر توجه على مستوى الأفراد أو المجالـس المحليـة للاعتمـاد على الذات لتحقيـق نـوع من الاكتفـاء الذاتـي وكانت فكـرة المجلـس المحلـي لقريـة الزمانية، التـي تقع في وسـط منطقة المـرج، ويبلغ عدد سـكانها 3500 نسـمة، من أوائل هذه المبادرات بتشـكيل شـركة مسـاهمة بعد فقـدان الأمل بالحصول علـى أيِّ دعم منذ الشـهر الأول من هـذا العـام، وتعتمد هذه الشـركة فـي رأس مالها على أبنـاء البلدة، وهي غيـر ربحيـة هدفها بالدرجـة الأولى تأميـن فـرص عمـل لأبنـاء البلـدة، يبلـغ رأسمالها 110000 ل.س.

كبداية ربما يكون المشروع خجولاً؛ فزراعة 20 دونمـاً مـن محصـول الذرة يقـوم فيها أيُّ فـلاح عـادي، لكـنْ أبو إلياس رئيس المجلـس المحلي للقرية وصف المشـروع، على صغره، بأنه ثورة على الدعمين وعلى المؤسسـات الإغاثية في الغوطة الشرقية، فليـس المهـمُّ هـو الحجـمَ، المهـم أننـا تحرَّرنا من العبوديـة للداعم هذا من جهة ومـن جهة أخـرى نثبـت للجميع أننا شـعب مسلم قادر على الإنتاج ولا ينتظر أحداً.

هدف المشروع:

المشـروع لا يحمـل أي طابـع ربحي؛ فهو يهـدف بالدرجـة الأولـى لتشـغيل خمس أفراد من العائلات الأشد فقراً، فعائلة أبي محمد الدلي هي من العائلات المسـتفيدة مـن هـذا المشـروع، وعبـر أبـو محمد لـ سـوريتنا عنٍ سروره الكبير لحصوله على عمل في ظلِّ هذا الحصار والجوع، خاصة أنه يحمل عجزاً بيده اليسرى بنسبة 60 ٪، وهو المعيل الوحيـد لعائلته المكوَّنة من سـتة أشـخاص، وتم الاتفاق على إعطاء كل عائلة 25 ألف ليرة سـورية شهرياً، ما يشكل نسبة 25 ٪ من ربح المشروع.

ويهدف المشـروع أيضاً بحسب أبي إلياس لدعم مخزون القمح في الغوطة الشرقية، وخاصة بعد خسارة مساحات كبيرة منها.

سير العمل:

أكـد يحيـى المعيـدي المشـرف علـى المشـروع، وهو مسـاعد مهندس زراعي ومسـؤول المكتـب الزراعـي بالمجلـس المحلـي، علـى أهميـة هذا المشـاريع إلا أنها تشـكل باجتماعها رافداً مهماً للسلَّة الغذائيـة فـي الغوطـة، وبيـن مشـرف المشـروع أن السـقاية الأولـى، والثانيـة انتهت ويجري الآن تنظيف حقل الذرة من الأعشاب الضارة.

صعوبات:

وهي كثيرة جداً في ظلِّ الحصار المفروض على الغوطـة، ويأتي على رأسـها ارتفاع أسـعار المحروقات، والذي ينعكس بدوره على زيادة تكلفة الإنتاج، ويليها مباشـرة عـدم توفـر الأدوية والأسـمدة، مـا يؤثر بشكل كبير في انخفاض الإنتاجية،

وقـد تحـدَّث يحيـى المعيـدي مشـرف المشـروع عـن تأخر زراعـة الـذرة، وعزا السـبب إلـى انشـغال أرض الغوطـة بالقمح ما يـؤدِّي لصعوبة بالغة بتجفيف المحصول.

يذكر أن المجلـس المحلي لقرية الزمانية يسعى للتوسع بالمشاريع التي تعتمد على الدعم الذاتي وبالطريقة نفسـها «شركة مسـاهمة مغفلة» للقيام بمشـاريع على مسـتوى أكبر كمشـروع تسـمين الخراف وهو مشـروع مهمٌ وذو جـدوى اقتصادية كبيرة ولأهل القرية باعٌ طويل فيه.

مشاريع للمجلس المحلي لقرية النقير تخدم سكانها

تعتبـر قرية النقيـر في ريف إدلـب الجنوبي، من القـرى القليلة التي لم ينزح سـكانها، ويبلغ عددهم حوالي 5000 نسـمة، وقد استقبلت القرية خلال السـنوات الماضية نازحين من القرى المجاورة، بلغ عددهم حسب إحصائيـات المجلس المحلي 2000 نسـمة، وفرت لمعظمهم مسـاكن ومساعدات شبة دائمة.

كانت القرية تعاني أيام سيطرة النظام من سـوء في الخدمات عامـة، والمياه خاصة، وانتشـار الأمـراض دون اكتـراث من قبل الحكومـة، وذلـك رغم مناشـدات سـكانها بشـكل دوري، لكـنَّ مجلسـها المحلـي اسـتطاع وبإمكانيـات متواضعـة النهوض بالقريـة وتوفيـر الخدمـات الأساسـية لها خـلال فتـرة قصيـرة؛ فهي خارج سـيطرة النظام منذ مطلع العام 2013.

مشروع المياه

مشروع المياه بالنسبة للقرية هو من أهمِّ المشـاريع التي قام بهـا المجلس المحلي، وخاصـة أن البلـدة كانـت تعاني سـنواتٍ طويلةً من شُحِّ المياه، حيث كان يتم جلب المياه عبر الصهاريـج من القرى المجاورة، فيتحمل السـكان كلفة كبيـرة، وقد وصل سـعر التر الواحد 3000 ل.س، و«السـعر مرتفع بسـبب أن القرية لا تملك صهاريج، بل يتـم إحضارها من المناطق المجاورة»، على حد تعبير أحد السكان.

عند بدء الضخ من البئر الجديد في النقير

الهـدف من مشـروع المياه هو سـدُّ حاجة القريـة، لذا قام المجلـس بحفر بئر بعمق 300 متر، وتجهيزه بمضخة خاصة ومولدة تعمل علـى الديزل مدَّة 8 سـاعات يومياً، كما قام المجلس بصيانة الخطوط القديمة في الشـبكة بتكلفة قدِّرت بـ 40 ألف دولار بدعم من منظمة «EWB» الكويتية.

يقول مصطفى قـدور، رئيس المجلس لـ سوريتنا: «بعد تغطية القرية بالكامل قدَّم المجلس مشـروعَ توسعة للشبكة، وافقت عليـه المنظمة، لتشـمل البيـوت المحيطة بالقرية للسـكان والنازحيـن، كما تضمَّن المشـروع توفير الميـاه للثـروة الحيوانية التي يعتمد عليها سكان القرية في دخلهم اليومي»، وأضاف القدور «المشروع بتكلفة 19 ألـف دولار، وبذلـك نكـون قـد غطينا القرية بشكل كامل».

مشروع النظافة

تنبه المجلـس المحلي إلى أهمية النظافة وضـرورة جمـع النفايـات وترحيلهـا بعـد توفير الميـاه للقرية، فقـام بتأمين جرَّار وبـدأ بجمـع النفايـات ونقلهـا إلـى حفرة بعيدة عن القرية خصصت لحرقها بشـكل أسـبوعي، كما قام المجلس بالتواصل مع عدة منظمات بهدف تأمين مبيدات لرشِّـها في القرية بشـكل دوري، حرصاً منه على عـدم انتشـار الأمـراض، وفـي مقدمَتها اللشمانيا.

وعلل القدور انتشـار اللشمانيا قبل تفعيل مشـروع النظافة بسـبب وجـود النفايات، وقال: «راجع المركز الطبي التابع للمجلس أكثر من 40 حالة إصابة باللشـمانيا بسبب انتشـار الحشـرات وقلة نظافة المكان في السنة الماضية»، وشـرح أنه «بعد 6 أشهر لم ينخفـض عـدد المصابين باللشـمانيا بشـكل كبيـر، لقلَّـة مـن قـام بمراجعـة المنطقـة الطبيَّة خلال الأسـابيع الأخيرة، حيث لم يتجاوزوا الـ 4 أشخاص».

يذكر أن المشـروع أمَّن فرص عمل لأكثر مـن عشـرة عمال بدخـل ثابـت، حيث تمَّ التواصـل مع مجلس محافظـة إدلب، ووفَّر دعماً لاستمرار المشروع.

مشاريع أخرى

كما يعمل المجلس على دراسـات مشاريع متعـدِّدة لمعرفـة احتياجـات السـكان وتقديمهـا إلـى المنظمات الداعمـة، ومن أهمهـا مشـروع تركيـب مولـدة كهربائية لتغطيـة القريـة بشـكل كامل، وبأسـعار مناسبة للسكان.

تعويضاً لسنوات الضَّياع:
مجالس الرِّيف الشَّرقي في حلب تفتتح مدارس لأبنائها

مساعٍ كبيرة في مجال التعليم يبذلها عدد من المجالس المحلية في الريف الشرقي، والتي تمارس عملها في إعزاز، مثل منبج والباب، وذلك من خلال افتتاح مدارس تساعد أبناءَهم على تحصيلهم العلمي، وتدارك ما فاتهم من وقت، وتعويضهم حرمانهم من التعليم، إضافة إلى تعويضهم الوقت الذي مر عليهم من دون تعليم، وخصوصاً بعد سيطرة تنظيم الدولة على مناطقهم وقيامه بإغلاق المدارس.

إحدى المدارس في ريف حلب الشرقي

تركِّز عملية التعليم في هذه المدارس على استقبال طلاب الريف الشرقي والطلاب الذين نزحوا خلال الفترة الأخيرة من مناطق سيطرة تنظيم الدولة، كما يتم استقبال الطلاب المنقطعين عن التعليم منذ فترة طويلة، حيث يتم تدريسهم وفق نظام المستويات كل ثلاث شهور يتم ترفيع الطالب إلى مستوى جديد، لكي يتم تدارك الزمن؛ فهناك طلاب أعمارهم كبيرة.

وجاء هذ المشروع بعد أن أوقف تنظيم الدولة التعليم في كلِّ مناطقِ سيطرته، ولجميع المراحل، ما أوجد جيلاً كاملاً بلا تعليم، وبعضهم وصل عمره عشر سنوات ولم يدخل أية مدرسة، كما أن الآلاف من هؤلاء الأطفال نزحوا مع أهاليهم من الريف الشرقي بعد اشتداد المعارك بين قوات سوريا الديمقراطية وتنظيم الدولة في منبج وريفها، حيث استقر العديد منهم في الريف الشمالي، كما أن مستويات الطلاب وأعمارهم لا تتناسب مع طلاب الريف الشمالي باعتبارهم مستمرِّين في التعليم، وهم يمارسون التعليم وفق نظام تعليمي منتظم.

مدارس لمحاربة الفكر المتطرِّف

بدأت فكرة إنشاء المدارس منذ ثلاثة شهور، وهي مخصصة لأبناء الريف الشرقي، وخصوصاً من نزح خلال الفترة الأخيرة.

رئيس المجلس المحلي لمدينة الباب، طلال العابو، أوضح لـ سوريتنا أن أسباب إنشاء هذه المدارس «جاء تأكيداً منذًا على أهمية العلم والتعليم ومحاربة الفكر المتطرِّف بفكر نيِّر معتدل بعيداً عن أيِّ تشدُّد أو تحزُّب، كما أنَّ حاجة الأطفال للتعلم فرض علينا إيجاد حلول سريعة لتدارك الوقت الذي ذهب دون دخولهم مدارس، وبعضهم وصل خمس سنوات».

وبين العابو أن هناك أسباب عديدة حالت دون استكمال الطلاب تعليمهم، منها قيام تنظيم الدولة بمنع فتح المدارس، وافتتاح مدارس خاصة بفكره المتطرِّف، إضافة إلى مشكلة الحرب والقصف المستمر على المدنيين من قبل قوات النظام وحلفائه، ما خلَّف آثاراً نفسية سيئة على الطلاب، وهذه المدارس ستساعدهم على التخلص من هذه الآثار.

وأكد العابو «نتيجةً للأسباب السابقة قمنا باختيار نظامٍ تدريسيٍّ يتناسب مع وضع الطلاب، ويعتمد هذا النظام على توزيع الطلاب على الصفوف حسب المستوى، لمدَّة ثلاثة شهور لكل مستوًى، يتم فيه اختيار مدرسين من ذوي الكفاءات العالية، كما سيتم تأمين كل المستلزمات التدريسية للطلاب مجاناً، إضافة إلى باص يقوم بتأمين بنقل الطلاب من المدرسة إلى البيت، مع تنظيم بعض النشاطات للترفيه عنهم».

وعن الصعوبات، أشار العابو إلى أن المجلس يحتاج، من أجل الاستمرار بهذا المشروع بشكل ناجح، إلى إقامة مدارس ثابتة مخصصة لهؤلاء الطلاب لكي يشعروا بالاستقرار، لكن «للأسف لم نستطع تخصيص مدارس، إضافة إلى حاجتنا إلى دعم مستمر كي لا يحدث انقطاع يؤثر في سير العلمية التعليمية بكاملها، وربما يضيِّع جهودنا التي بذلناها».

ترحيب من الأهالي

أبو يوسف، من سكان مدينة الباب، عبر عن ارتياحه قائلاً «كم أنا مسرور لافتتاح مدارس، خاصة لأبناء الريف الشرقي بعد انقطاعهم عن التعليم لفترة طويلة كما أن طلابنا لم يستطيعوا التأقلم مع طلاب مدارس إعزاز والريف الشمالي نتيجة الفروق التعليمية، فهم لم ينقطعوا عن التعليم بينما أبناؤنا فاتهم الكثير وهناك فرق بالأعمار».

أما الطالب أحمد فيقول لـ سوريتنا: «أشعر بالسعادة والفرح بعد عودتي إلى المدرسة وبعد انقطاعي عنها ثلاث سنوات، وكل ما أرجوه أن تستمر المدرسة باستقبالنا كي نعوض ما فاتنا».

رابطة أهل حوران تطلق مشروع تخزين بذار القمح في درعا

ضمن الجهود الرامية إلى دعم القطاع الزراعي، الذي يشكل اللَّبِنَةَ الاقتصادية الأولى لمحافظة درعا، تسعى منظمات المجتمع المدنِي إلى المساهمة في تطوير زراعة القمح بُغيةَ زيادة مردوده على الفلاحين وأهالي المحافظة.

بذار القمح المخصصة للغوطة الشرقية | صفحة الرابطة على فيسبوك

رابطة أهل حوران هي أحد أبرز منظمات العمل المدني في درعا، وقد أطلقت مؤخراً سلسلة مشاريع زراعية، من أجل تأمين المواد الأولية اللازمة للدورة الزراعية، وذلك بشراكة وتمويل مع جمعية قطر الخيرية.

ويتضمن مشروع تخزين بذار القمح، شراء كميات من القمح من الفلاحين والعمل على تحضيرها وفق شروط ومعايير سليمة، ويأتي هذا المشروع لضمان مستوى أعلى من الأمن الغذائي للمنطقة، وتأمين جزء كبير من حاجة السكان من مادتي الخبز والطحين على مدار العام.

يقول المدير الإعلامي لرابطة أهل حوران أسامة النجار لـ سوريتنا: «إن للمشروع أهدافاً عدَّةً أوَّلها الحفاظ على أصناف القمح من الضياع وتأمين نوعية جيدة من البذار، وثانيها دعم الفلاحين في المناطق المحاصرة وتشجيعهم على العمل وتثبيتهم في مناطق سكنهم، إضافة إلى المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي عن طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي من بذار القمح».

وتبلغ المدَّة المتوقعة للمشروع أربعة أشهر بدءاً من شهر تموز/ يوليو فترة نهاية الحصاد، ويستهدف مئة مزارع موزَّعين في مناطق في غربي ووسط حوران، إضافة إلى منطقتي الجيدور واليرموك، ويتوقع القائمون عليه شراء 50 طناً من البذار ذات الأنواع الممتازة من حيث نوعيتها وإنتاجها، وهي من نوع «دوما» و«شام3».

وقد وضعت اللجان المختصة خطةً محكمة لتسهيل العمل، تبدأ بشراء القمح من الفلاحين الموثوقين مباشرة، بحضور مهندس زراعي مختصٍّ وخبراء يقومون بتقييم جودة البذار واختبار جودتها ونظافتها وخلوِّها من الآفات، بعد ذلك تنقل إلى مستودعاتهم ليتم غربلتها وإضافة مواد تعقيم خاصة به لحفظها، ومن ثم تتمُّ تعبئة هذا البذار في أكياس سعة 50 كغ بعد تصنيفها حسب نوعها، لتحفظ في مستودعات خاصة أخرى معقمة، وذلك بعد التأكد من خلوِّ المستودع من الحشرات. ومع بداية شهر تشرين الثاني القادم موعد الزراعة، يتمُّ توزيع القمح وبيعه للفلاحين بأسعار مناسبة.

يقول أحد المهندسين القائمين عن المشروع عند التوزيع «نأخذ بعين الاعتبار استفادة عدة قطاعات جغرافية من المشروع، وليس تركيزه في قطاع واحد حسب حاجة القطاع لذلك، ويوجد تنسيق مع بقية الجهات العاملة بالزراعة في مجلس المحافظة لضمان توزيع مناسب لهذه البذار».

الأوسوم تتبنى مشروعاً لتمكين مديرية صحة إدلب

أطلق اتحاد منظمات الرعاية والإغاثة الطبية "أوسوم" مطلع الشهر الماضي مشروع تمكين كوادر مديرية الصحة في محافظة إدلب، سعيًا منه إلى دعم استقرار النظام الصحي في المحافظة عن طريق تأمين رواتب شهرية لمئات الموظفين في القطاع مقابل توفير خدمات صحية أفضل عن طريق تطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للكوادر بحسب القائمين عليه.

حول أهمية المشروع تحدَّث مدير المشروع الدكتور إبراهيم زكريا لـ سوريتنا «يهدف المشروع إلى دعم رواتب كوادر مديرية الصحة في إدلب مدة ثمانية أشهر، وهو يتزامن مع مشروع تمكين مديريات الصحة من خلال برنامج تدريبي، ومن المفترض أن يؤدِّي إلى ارتفاع جودة العمل الطبي، وستعمل المديرية وفق نظام مؤسساتي بعد رفع قدرات كوادرها الإدارية والطبية، وهو ما سينعكس إيجاباً على القطاع الصحي بشكل عام في المحافظة».

وأضاف زكريا «يتجاوز عدد المستفيدين من المشروع 500 شخص ما بين أطباء وممرضين وغيرهم من العاملين في المديرية، وخلال فترة المشروع ستتمكن المديرية من تغطية نفقاتها الإدارية، وهذا يعود على عملها من خلال تقارير تقييم الاحتياجات والمراقبة والتقييم لتستفيد منه المنظمات الإنسانية وتساهم في تمويل المزيد من المشاريع التي تقدِّمها المديرية».

ويتطلع القائمون على المشروع بالشراكة مع مديرية الصحة إلى تحقيق عدد من المخرجات المهمة، بينها تطوير الرعاية الصحية الأولية في إدلب وزيادة الفعالية التنفيذية وتطوير إيصال الخدمات للمنشآت الصحية والمراكز الطبية، إضافة إلى ضمان استجابة سريعة للحالات الإسعافية وتطوير وظائف المنظومة الإخلائية.

يشمل عمل مكتب الخدمات الموحد الغوطة الشرقية بشكل كامل

بهدف بناء مؤسساتي صحيح:

مكتب الخدمات الموحد في الغوطة الشرقية يندمج بمجلس المحافظة

بعد انتقال محافظة ريف دمشق للعمل من داخل المناطق المحررة، كان من أهم أولوياتها تنظيم عمل المؤسسات العاملة في مجال المرافق العامة وخدماتها، وبالرغم من أن الكثير من المؤسسات الخدمية وجودها سابق على وجود المحافظة إلا أنها بدأت بالاعتراف بها كسلطة إدارية ورقابية عليا.

مكتب الخدمات الموحد في الغوطة الشرقية من أوائل المؤسسات الخدمية العاملة في الغوطة الشرقية في مجال المرفق العام ويتمتع المكتب باستقلالية تامة دون وجود أية سلطة عليه، غير أن المصلحة العامة فرضت عليه أن يكون جزءاً من بناء المحافظة الإداري.

ضرورة الاندماج

بعد عمل دؤوب استمرَّ عامين وقَّعت محافظة ريف دمشق مذكرة تفاهم بينها وبين مكتب الخدمات الموحد في الغوطة الشرقية، بهدف توحيد الجهود والاستفادة من الخبرات والموارد المتاحة في المؤسستين وتجاوز مرحلة التنازع في المشاريع والانتقال لعمل مؤسساتي حقيقي.

وأكد المهندس بسام زيتون، مدير مكتب الخدمات الموحَّد في الغوطة الشرقية، أن هدف المكتب من الانضمام للمحافظة يتعدَّى موضوع تقديم الخدمة بسوية عالية ليصل إلى العمل على بناء الدولة بناءً صحيحاً، والانتقال من حالة المنافسة بالدعم والتمويل والسلطة إلى حالة استقرار الدولة، وأوضح زيتون أن الانضمام للمحافظة لن يمحوَ وجود المكتب، بل على العكس تماماً سيفعِّل دوره أكثر، فهو سيقدم خدماته بصفته الاعتبارية تحت مسمَّى مديرية الخدمات في محافظة ريف دمشق، مع الاحتفاظ بالاستقلالية في الأمور الإدارية والمالية بما يتوافق مع سياسة المحافظة».

من جهته المهندس زياد أبو كرم مدير ومنسق المشاريع بالمحافظة قال لـ سوريتنا «إن مديرية الخدمات، وهي الإسم الجديد لمكتب الخدمات، ستكون جزءاً من الهيكلية الإدارية للمحافظة»، وأضاف «إن عمل المحافظة سيكون بالتنسيق بين عمل مديرية الخدمات والمجالس المحلية إضافة للدور الرقابي على عملها».

مشاكل مستقبلية

أشار المهندس بسام زيتون إلى أن موضوع الدعم من المشاكل التي سيعاني مكتب الخدمات «مديرية الخدمات» فصفة المكتب كجهة مستقلة هو مؤسسة مجتمع مدني، لكن بعد انضمامه للمحافظة ذات الصفة الحكومية فإن كثيراً من الداعمين يرفضون تقديم الدعم للمؤسسات الحكومية ربما بدوافع سياسية، وبين زيتون أن المكتب يسعى إلى إقناع الداعمين بالاستمرار بتقديم الدعم ولو اختلفت الصفة القانونية للمكتب، لكن عمله لم يختلف في تقديم خدماته، ولو بالحدود، الدنيا في ظل دمار كامل للبنية التحتية في الغوطة الشرقية.

وأضاف زيتون أن من المشاكل المتوقعة حصول بعض اللبس في تفسير بنود مذكرة التفاهم، وهو أمر طبيعي لعدم وجود مستشارين قانونيين، لكنه قال «إن حسن نية الطرفين يجعل هذا الأمر سهلاً».

بدوره أكد المهندس أبو كرم أن بعض المشاكل قد تحدث، خاصة بوجود مشاريع لم تنتهِ بعد، فتمَّ الاتفاق على إعطاء مهلة للمكتب حتى بداية تشرين الثاني القادم لتصفية جميع المشاريع، لكن المشكلة أن ظروف الحصار والقصف تؤثر بشكل كبير في تنفيذ المشاريع بالفترة الزمنية المحددة وستتمُّ معالجة هذا الموضوع بأوانه.

المهندس بسام زيتون، مدير مكتب الخدمات الموحد في الغوة الشرقية

مكتب الخدمات الموحد:

- أُسِّس في شباط 2013.

- كان عمله بالقطاع الأوسط ثم تطوَّر ليشمل الغوطة الشرقية بالكامل.

- الاهتمام الاساسي للمكتب مشاريع البنية التحتية والخدمات.

- يضم المكتب كفاءات مميزة: «مهندسين من كل الاختصاصات عدد 7، خريج اقتصاد عدد 2، خريج إعلام وخريج لغة إنكليزية، طلاب جامعة لم يتموا دراستهم 4، خريجي معاهد 3».

- معظم العاملين خضعوا لدورات في التطوير الإداري.

نشاطات المكتب العلمية:

تشمل نشاطات المكتب العلمية العاملين فيه والعاملين بالمجالس المحلية، وذلك بهدف نقل الخبرة والكفاءة الموجودة عند المختصين بالمكتب للمجالس المحلية، وتطوير عملها، والارتقاء بمستوى تقديم الخدمة:

• دورة في إدارة المشاريع.

• دورة بالعقود والشراء واللجان.

• دورة في المساحة، وتعتبر هذه الدورة الأولى من نوعها في المناطق المحررة، وهي بإشراف مهندس مختص بعلم المساحة.

مجلس مدينة عربين: مشاريع خدمية ربحية للاستمرار بتقديم الخدمة وسجل عقاري يغطي القطاع الأوسط من الغوطة

اشتهرت مدينة عربين فيما مضى بصناعات غذائية على مستوى العالم وإنتاج يصدَّر إلى دول أوروبا، أما حالها اليوم فمختلف تماماً، هي مدينة منكوبة أنهكها الحصار والدمار كأخواتها في الغوطة الشرقية.

بعد قطع مياه نور ثورا، خرج 300 دونم من الأرض الزراعية عن الخدمة

لكن اليأس لن يجد طريقه لسكان هذه المدينة الصامدة على تخوم مبنى المخابرات الجوية الذي يذيقها سكرات الموت كل يوم، واستطاعت المدينة التأقلم مع واقع الحصار المفروض على الغوطة منذ ثلاث سنوات، والقصف اليومي الممنهج.

وقد بدأت رحى الحياة تدور فيها، ولكن هذه المرَّة بطريقة مختلفة عن الماضي، فجُلُّ اهتمام سكانها وفعاليتها الخدمية ينصبُّ في تأمين أدنى مقومات الحياة، وللمجلس المحلي للمدينة دور كبير في تأمين هذه المقوِّمات.

سوريتنا اطَّلعت على واقع المدينة وأجرت لقاءً مع رئيس المجلس المحلي للمدينة، مصباح ياسين الذي أعطى فكرة عن مشاريع المجلس وخططه المستقبلية.

تأمين مياه الشرب

وهي على رأس أولويات المجلس، وتحتاج إلى جهود جبارة، وقد قام المجلس بتنفيذ مشروع حفر 20 بئراً وتجهيزها بالمضخات والشبكات الهوائية، وأكد مصباح ياسين رئيس المجلس أن الدمار الكبير الذي تعرَّضت له شبكة المياه في المدينة سواء على مستوى المنازل أو على مستوى الشبكة العامة جعل عملية ضخِّ مياه هذه الآبار بالشبكة العامة شبه مستحيل فهي مدمَّرة بنسبة 80 ٪ في أغلب الأحياء، ما اضطر المجلس إلى الاستعاضة عن ذلك بالشبكة الهوائية من الآبار إلى المنازل مباشرة لكن هذه العملية، حسب قول رئيس المجلس، صعبة ولا تغطي كل المنازل.

ويعتبر هذا المشروع المدعوم من البرنامج الإقليمي السوري، مشروعاً خدمياً ربحياً، فحفر الآبار وتجهيزها على عاتق البرنامج وسيحمل البرنامج جزءاً من تكلفة تشغيل المضخَّات، أما الجزء المتبقي من التكلفة فسيحمله المشتركون، وبيَّن مصباح ياسين أن هدف الجباية من المواطنين هو التخفيف من هدر المياه وتأمين تغطية مالية لاستمرار تقديم الخدمة.

تفعيل السجل العقاري

المشروع ليس خاصاً بمدينة عربين كما أشار رئيس المجلس، بل يشمل 11بلدة في القطاع الأوسط من الغوطة الشرقية، ويهدف إلى توثيق حالات البيع والشراء والعقود، وأضاف ياسين «القيام بالمشروع ينبع من حرص المجلس المحلي في الحفاظ على حقوق المواطنين في ظلِّ الانفلات الذي تعاني منه المناطق المحررة».

ويعتمد مكتب السجل العقاري بعمله على التوثيق الورقي والإلكتروني لتفادي أي ضياع أو تلف للوثائق بسبب القصف المستمر والهمجي على البلدة.

ويسعى المجلس، كما قال ياسين، إلى تطوير عمل السجل العقاري ليشمل معاملات (حصر الإرث) إلا أن نقص الكوادر جعل الأمر صعباً نوعاً ما.

ويرتبط بالسجل العقاري السجلُّ المدني، وقد تمَّ تنظيم العمل بين المكتبين للوصول بخدمة ممتازة للمواطن.

دعم النظافة

بدأت مدينة عربين تعاني من ضغط سكاني كبير بعد سيطرة قوات النظام على القطاع الجنوبي من الغوطة وتهجير سكانه، وزاد الأمر سوءاً بعد الحملة الشرسة لقوات النظام على ما تبقى من منطقة المرج، وفرض هذا الواقع على المجلس المحلي للمدينة زيادة الاهتمام بقطاع النظافة بمشاركة مكتب الخدمات الموحد في الغوطة الشرقية، يقول ياسين: «إن المشروع ينفَّذ حسب الخطة المرسومة لكن زيادة الضغط السكاني وتعطل الآليات المتهالكة أصلاً سبب بعض المشاكل».

توزيع المساعدات الأممية

لأوَّل مرَّة تدخل مساعدات من قبل الأمم المتحدة لمدينة عربين، وقد تحدث ياسين عن ذلك بالقول: «إن قلة المساعدات جعلتنا نقف حائرين في طريقة التوزيع والشرائح التي ستستفيد منها»، وأضاف «إن كلفة توزيع المساعدات ستكون مشكلة كبيرة لمجلس قليل الدعم، بينما يتوقع أن تكون بحدود 2 مليون ل.س».

مشاريع ضرورية لكنها بحاجة إلى الدعم

جميع المجالس المحلية في المناطق المحررة تشتكي قلة الدعم، وقد بيَّن ياسين ذلك بقوله: «إن هذه المشاريع ضرورية وهامة، وقد وضع المجلس دراسات كاملة لها، ولكن نقص الدعم وقف حائلاً أمام تنفيذها، وهي:

- مشروع ترحيل الردم وهو على رأس هذه المشاريع، فالقصف اليومي للنظام على المدينة يخلف دماراً هائلاً يحتاج إلى عمل مستمرٍّ، لإزالة هذا الردم، ونحن نفذنا في الماضي مشروعاً مشابهاً، لكننا الآن بحاجة لدعم أكبر لتغطية كامل المدينة.
- مشروع تأمين كهرباء لأهالي المدينة وبأسعار مخفضة، ومن الممكن أن يكون هذا المشروع خدمياً ربحياً.
- مشروع دعم العملية التعليمية بتأمين رواتب المدرسين ومستلزمات التعليم.
- مشروع إنارة الطرقات وترميمها.
- مشروع دعم ومساعدة الفلاحين بمدينة عربين بعد قطع النظام لمياه نهر(ثورا)، ما أخرج 300دونم من الأرض الزراعية عن الخدمة، حتى أصبحت بحاجة إلى آبار ومضخات، وتزداد أهمية هذا المشروع بعد سيطرة النظام على مساحات زراعية من الغوطة».

في نهاية حديثه لـ سوريتنا، ركز مصباح ياسين، رئيس المجلس المحلي لمدينة عربين، على ضرورة تصالح كل الفعاليات في الغوطة الشرقية للوقوف في وجه الهجمة الشرسة التي يشنها النظام على الغوطة، ولكنَّ الأهمَّ، حسب رأيه، هو المصالحة مع أنفسنا ومع ديننا.

تأمين مياه الشرب على رأس أولويات المجلس

مجالس ريف حماة الجنوبي بين التهميش والإهمال

لـم يكـن نشـاط مجلـس محافظة حمـاة الحرة فـي ريف حمـاة الغربي والشـمالي والشـرقي، حاضراً في ريف حمـاة الجنوبي، حتى بات يصف أهالـي الريف الجنوبي مناطقهم بالمنسـية، وانطلاقـاً من ذلك عملت المجالس المحلية القائمة على الأرض على تفعيل دورها في إدارة الحياة المدنيـة، وتقديم الخدمات للأهالي في الريـف الجنوبي، بغية التخفيف مـن وطأة الحصار عليهم، إلا أن معظم هذه المحاولات باءت بالفشـل، نتيجـة غيـاب الدعم وتهميش هـذه المجالس، واعتمادهـا على الأهالي المحليين في إدارة بلداتهم وقراهم.

نشاطات خجولة

كما أن غياب الدعم خلال السنتين الماضيتين أدى إلى غياب دور المجالس المحلية في إدارة مناطـق المعارضة فـي ريف حمـاة الجنوبي الشـرقي، حيث أوضح عضو المجلس المحلي لقرية تلّـول الحمر فـي ريف حمـاة الجنوبي أبو همام لـ سـوريتنا أن مشـاركة المجالس في الوقت الحالـي «أصبحت خجولة، ويقتصر عملها على توزيع أي مبلغ استُجر عن طريق المجلـس المحلي لهـذه المناطق، على الرغم من تعويل عدد كبير من أهالي المنطقة على المجالس المحلية في تسـهيل سبل حياتهم، ولكن للأسف خابت آمالهم».

وبين أبو همام أنه يتم في الوقت الحالي «تأمين المصاريـف اللازمـة للمجلـس المحلـي بجهود شـخصية، أو من خلال بعض الجمعيات الداعمة، وغالبـاً مـا يكـون عملهـم مسـتقلاً عـن عمـل المجالـس؛ أي: إن الجمعيات تعتمد على كوادرها فـي تنفيـذ أي مشروع بعيداً عـن المجالـس المحليـة»، موضحاً أن بعـض المجالس المحلية «فرضـت مؤخراً على أهالـي مناطقها دفع مبالغ مالية لشـراء ما ينقص من مواد لقطاع الخدمات مع توفير أجـور رمزية للعاملين مما يفيض بعد شراء الاحتياجات من هذه المبالغ».

كمـا أكد أبو همام أنه «كان لكل مجلس قرية أو بلـدة، ميزانيـة يعمـل علـى صرفها خلال دورة مدّتُها 6 شهور، لكنه يلقي باللوم على مجلس المحافظة الذي سـاهم بشـكل كبير فـي الحدّ من تطوُّر عمـل المجالس المحلية فـي المنطقة، وتهميشـها بسـبب قلة الدعم المقدَّم لهذه المناطق المحاصرة».

ومن جهة أخرى قـال رئيس المجلس المحلي لقرية الجومقلية محمد حمادة لـ سـوريتناً: «تقـوم المجالـس المحليـة فـي ريف حمص الشـمالي بتنفيذ مشـاريع ضخمة، رغم أنه لا يبعد عنّا سـوى أمتـار قليلة، فـي حين تقف مجالسنا مكتوفة الأيدي وبإمكانيات مُعدَمة، وعندمـا نطالـب بنقلنـا إلـى ريـف حمـص الشـمالي تقـوم معظـم المنظمـات المانحة بتقسـيم المناطـق إدارياً؛ فعلـى الرغم من امتدادنا الجغرافي حتى ريف حمص الشمالي، ولكننا نتبع إدارياً لمدينة حماة».

مطالبات بالدعم

وفي سـياق آخر، يعود رئيـس المجلس المحلي لقرية الجومقلية ليؤكد أن مجلس محافظة حماة الحـرة، نفذ العديد من المشـاريع في ريف حماة الغربي والشـمالي والشرقي، وكان آخرها تعبيد بعـض الطرقـات في قريـة الحويز بريـف حماة الغربي، وتحصين محوّلات الكهرباء في الأرياف الثلاثة المذكورة، وافتتاح فرن آلي في ريف حماة الشـرقي، بينما كان ريف حماة الجنوبي منسـياً، وكأنـه يوجـد تهميش متعمَّدٌ له، لـذا نرجو من مجلس المحافظة الالتفات بشكل أكبر إلى أهالي المناطـق المحاصـرة في ريـف حمـاة الجنوبي، وتخفيف أعبـاء الحصار عنهم وعـدم تجاهلهم، وإذا كانـوا لا يجدون الثقـة في المجالس القائمة فنحـن نتنازل عـن مناصبنـا للأشـخاص الذين يرون بهم الثقة في سبيل خدمة الأهالي، فنحن لا نريـد أن تكـون المجالـس المحليـة عبئاً على المواطن، بدلاً من أن تكون عوناً له».

لماذا التهميش؟

ولكن ما الأسباب وراء ذلك التهميش للمجالس المحلية في ريف حماه الجنوبي؟

الإجابة كانت عند ممثل المجالس المحلية في ريف حمـاة الجنوبي وعضـو مجلس محافظة حماة الحرة الأسـتاذ نجيب رحمون، والذي قال لـ سـوريتنا: «إن المجالس المحلية في ريف حمـاة الجنوبي لم تصل إلـى مرحلة النضوج للتمكـن من إدارة المشـاريع، وكان أكبر مثال على ذلك مشروع الحطب الذي قدّم للمجالس فـي ريف حمـاة الجنوبـي أواخر عـام 2015، وكان هنـاك سـوء إدارة لهـذا المشـروع مـن قبـل اللجنة المشـكلة من المجالـس المحلية والمطالبة بتنفيذ المشـروع، هذا الأمر تسبب لنا بمشـاكل كثيـرة، وعكس صـورة ضعيفة عن قدرة المجالس في ذلك الريف على تنفيذ المشاريع».

وبيـن رحمون أنـه «مازالت المحـاولات قائمة لتفعيل دور المجالـس المحلية في ريف حماة الجنوبـي، وكان آخرها مشـروع إفطار صائم الذي نُفّذ خلال شـهر رمضـان، والذي عكس صورة حسـنة عن المجالس في الوقت الحالي أمـام المنظمات الداعمـة ومجلس المحافظة، بعد نجاح المشـروع الذي كان يهدف إلى إبراز دور المجالس في إدارة المشاريع».

ويتابـع رحمـون قائـلاً: «إنـه مايـزال هنـاك تقصير مـن مجلس المحافظـة تجاه مجالس ريـف حماة الجنوبي، كما أن معظم المنظمات المانحـة لا تعرف مناطـق المعارضة في ريف حمـاة الجنوبـي، الأمر الـذي يصعـب إقناعها بدعم هذه المناطق، وبات لنا ما يقارب السنة ونحـن نحـاول إقناع إحـدى المنظمـات بدعم هذه المناطق، وتمكنا من استجرار مشروعين مؤخراً هما مشـروع الحطب ومشـروع إفطار صائم».

وأمـام كل ذلـك، يبـدو أن للجهـات الداعمـة سياسـتها الخاصة في تنفيـذ أعمالها كاختيار مناطـق مـن السـهولة الوصول إليهـا، وهذه أيضاً كانت إحـدى العقبات التي تقف في وجه دعم ريف حماة الجنوبي.

مجلس مورك المحلي عاجزٌ عن تقديم الخدمات

بعد أن استعادت كتائب المعارضة مدينة مورك في ريف حماه الشمالي، أصبحت هناك مهامٌّ كبيرة ملقاة على عاتق المجلس المحلي في المدينة، وخصوصاً بعد بدء عودة الأهالي إلى المدينة المنكوبة، وهذا فرض على المجلـس المحلي تحديـات صعبة لإعادة تأهيل المدينـة المدمرة والتي تفتقد أبسط الخدمات.

بلـغ عدد العائلات العائـدة إلى مورك أكثر من 800 عائلـة موثقـة بالاسـم وهي فـي حالة تزايد مستمر، في حين بقي عدد من العائلات مسـتقراً في مدينة خان شـيخون بريف إدلب ريثما تعود الخدمات من جديد إلى مدينتهم.

مشروع لإعادة الحياة إلى مورك

وانطلاقـاً مـن ذلك تـم إعداد مشـروع لإزالة الركام وإعادة تأهيـل المدينة، وتم رفعه إلى رئاسـة مجلس محافظـة حمـاة، والتي قامت بدورهـا بتوجيهه إلى منظمـة «كومينكس» الداعمـة للمجالـس المحليـة، حيـث تمـت الموافقة على المشـروع وتقسيم العمل على ثـلاث مراحـل، وتم تحديـد مبلـغ معين لكل مرحلـة بما يضمن نجاحها بحسـب الدراسـة، وفـق ما أفاد عضـو المجلس المحلـي لمدينة مورك محمد صابون لـ سوريتنا.

وبين صابـون أن المبلغ المخصـص للمرحلة الأولـى «كان 10785دولاراً، وبعد أن اسـتلمنا المبلـغ بدأنـا بتنفيـذ المرحلـة الأولـى مـن المشـروع، وهـي الخطـة الترويجيـة كجـزء مـن المرحلة الأولـى، كما تم طباعـة البنرات المخصصـة للعمل بإشـراف مسـؤول مكتب المشـاريع فـي مجلـس المدينـة ورئيـس المجلس».

انتقادات واسعة لعمل مجلس مورك

ولكـن المجلـس المحلـي ارتكـب خطـأ أثناء طباعـة البنـرات، أدّى إلـى توجيـه نقد لاذع للمجلـس المحلـي، وقـام عـدد مـن الأهالي بالاعتـراض علـى أعماله، ورغـم ذلك أوضح صابـون أن المجلس المحلي «مازال قائماً في الوقت الحالي، ويقدّم خدماته، ولكن بشـكل ضعيف ومهلهل في ظل التحديات الكبيرة التي تعترضه في تأمين أسـباب الحياة في المدينة من الماء والخبز الذيـن تفتقر إليهما المدينة، ويحاول حلّ هذه المشاكل بمساعدات مجلس محافظة حماة».

وبيـن صابـون أنـه «تـم تقديـم 800 دولار مـن مجلس محافظة حماة من أجل مسـاعدة الأهالي في موضوع السـقاية في مورك، كما تمكنّـا بعـد مجهود كبيـر وبإشـراف مجلس المحافظة أيضاً من تأمين مادة الخبز للأهالي من خلال المشروع المقدّم من منظمة آفاد».

الأهالي يعيشون واقعاً صعباً في مورك

أبـو خالد أحـد أهالـي مدينة مورك يقـول لـ سـوريتنا: «نعانـي في الوقت الحالي بشـكل كبيـر مـن صعوبة الحيـاة في مدينـة مورك، ولاسـيما مع صعوبـة تأميـن الميـاه، فأقرب مصـدر للمياه فـي اللطامنـة وكفرزيتا وخان شـيخون، وتبلغ تكلفة نقـل الصهريج الواحد إلى مورك 5000 ليرة سورية، وبعد دعمه من المجلس المحلي للمدينة أصبح سـعره2200 ليرة سـورية، وفـي كثير من الأحيـان يقدّم مجاناً لتشجيع الأهالي لعودة إلى المدينة».

وأضـاف أبـو خالـد «إن المدينة تفتقـر أيضاً إلـى الكهربـاء، ومعظـم السـكان يعتمـدون علـى مولدات الديزل لتأميـن الكهرباء، وعلى ألواح الطاقة الشمسـية التـي أصبحت البديل عن الشـبكة الكهربائية فـي كثير من مناطق المعارضـة، علمـاً أن تكلفتهـا باهظة، ولكنه أمـر مفروض علـى الأهالي»، مشـيراً إلى أن عدداً كبيراً من الأهالي الذين يمتلكون حقولاً من الفستق، عادوا إلى مورك طمعاً في قطاف بسـاتينهم خلال الموسم؛ فهي تشكل مصدر العيـش الوحيـد المتبقي لهم بعـد فقدانهم كلّ ما يملكون، علماً أن موسـم الفسـتق في تراجع مستمر بسبب عدم القدرة على العناية بالأشجار كالسابق نتيجة القصف والاستهداف المستمر للمزارعين أثناء العمل».

في الطَّريق لحل مشكلة النفايات في ريف حماة: مجلس المحافظة يوقِّع مشروعين

تعاني مناطق المعارضة في ريف حماة بشكل عـام، مـن صعوبـات ونقـص في المشـاريع التنموية والخدمية، ولاسـيما مشـكلة تراكم النفايـات والقمامـة، وأمـام هذا الواقـع وقّع مجلـس محافظة حمـاة الحرّة اتفاق شـراكة مع صندوق الائتمان لإعادة بناء سورية، وذلك لتمويل مشـروع النظافة، إضافةً إلى مشروع إعادة تأهيل ووسـم الآليات لمجلس محافظة حماة بالتعـاون مع منظمـة USAID OTI من خلال البرنامج الإقليمي السوري.

تحضيرات ما قبل المشروع

بلغت قيمة مشـروع النظافـة 215600 يورو، لكـن المجلـس تأخـر فـي تنفيذ المشـروع، بسـبب القصف الجوي الروسي على المنطقة والمعـارك الدائـرة فيهـا، ولكـن مع تحسـن الظـروف فـي الوقـت الحالي تـم العمل على إعادة تنفيذ المشـروع، بحسـب مـا أفاد مدير المشروع مصعب الدياب لـ سوريتنا.

وأضـاف الدياب «إن الحاجة إلى هذا المشـروع تتمثـل بالتخلـص مـن القمامـة والنفايـات الصلبـة والنفايات الطبية للمشـافي، وتجهيز المكبـات ضمـن شـروط فنيـة، وسـوف يبدأ العمـل بتنفيذه حسـب الخطـة الموضوعة بـ 9/1/ 2016، ويشـمل عشـر مناطـق، وهي: "كفرزيتـا، اللطامنـة، كفرنبـوذه، الحـواش، العمقيـة، الحويجة، الصهرية، رسـم الأحمر، شـهرناز، مزارع قيراطة، وهـو قابل للتطوير والتوسيع لاحقاً».

وأوضـح مديـر المشـروع قائـلاً «إن هنـاك أربعة مقرات أساسـية للمشـروع، هي: "كفر زيتـا (المقـر الرئيـس)، الغـاب، اللطامنـة، وكفرنبوذة، وبلغ عدد الموظفين مع الإداريين 145 موظفاً، حيث يتضمن المشروع شراء 17 آلية من جرّارات وضاغطات وحاويات وبوبكات ومعدّات الاتصالات.

مشروع لإعادة تأهيل ووسم الآليات

يمتلك مجلس محافظة حماة، خمس مركبات للخدمـة ونقـل موظفـي وعمـال المجلـس والمـواد الإغاثيـة وغيرهـا، لكن تـمّ تدمير إحـدى هـذه المركبـات فـي حزيـران 2016 بقصف جوي، فضـلاً عن أنّ المركبات الأربعة المتبقية بحالة فنية سيئة، إضافةً إلى أن تلك المركبات لا تتميز بشكل واضح بشعار مجلس محافظة حماة، ما تسـبَّب ببعض الخلط حول من يملك السـيارات ويقدّم الخدمة. كل هذه الأمور دفعت إلى ضرورة طرح مشـروع إعادة تأهيل ووسم الآليات.

وحـول هـذا المشـروع قـال عامر أبـو عبيدة المشـرف علـى تنفيذ اعمال إعـادة التأهيل لـ سـوريتنا «إن مجلس المحافظـة حصل على منحة قدّمتها USAID OTI من خلال البرنامج الإقليمـي السـوري، بقيمـة 18847 دولاراً أمريكيـاً، من أجل إصلاح المركبات، وتشـمل صيانـة المحركات والهياكل وتبديل الإطارات، لإعـادة تأهيلهـا حتـى يتمكـن المجلـس من متابعـة أعمالـه، علمـاً أن تاريخ انتهـاء هذه المنحـة هـو الـ 31 مـن آب 2016، على أن تكـون أعمـال الإصلاح قـد أنجزت قبـل هذا التاريخ».

وأكـد أبـو عبيدة بالقـول: «بعـد الانتهاء من أعمـال الصيانة وتحسـين القدرة التشـغيلية للمركبـات، سـنقوم برسـم شـعار واسـم المجلس على المركبات حتى يتمكن السـكان خلالـه من التعـرف إلى مجلس حمـاة كمزوّد لهذه الخدمات وتعزيز الثقة بالمجلس».

دعماً للنازحين.. مجلس إعزاز ينفذ مشاريع مختلفة

تعدُّ مدينة إعزاز الحدودية مع تركيا في ريف حلب الشمالي، وجهةً للكثير من نازحي ريف حلب عموماً والشرقي خصوصاً، إضافةً إلى نازحين من حمص والمحافظات الشرقية كالرقة ودير الزور والحسكة، الفارين من المعارك الدائرة في مناطقهم وقصف الطيران المتعدِّد المصادر، فمنهم من أتى بقصد العبور إلي تركيا ومنهم من اعتبرها محطة إقامة واستقرار مؤقت، الا أن هذه الموجات من النزوح رتبت أعباء إضافية على كاهل المجلس المحلي في المدينة.

من أعمال صيانة الطرق في المدينة | صفحة المجلس على فيسبوك

يقوم المجلس المحلي في إعزاز حالياً بعدّة مشاريع خدمية بالتعاون مع عدد من المنظمات الداعمة، بغية توفير الخدمات الأساسية للأهالي، ومن هذه المشاريع «مشروع دعم البلدية، مشروع صيانة الطرق في مدينة إعزاز، مشروع تشغيل بئر الناعس، مشروع دعم الكادر الطبي، إعادة تأهيل الحديقة بالقرب من الدوار الكبير»، كما يقوم المجلس وبالتعاون مع منظمة «تمكين» بتقديم دعم الكلفة التشغيلية للبلدية، ويديرها المكتب الخدمي في المجلس، من خلال تزويد البلدية بالوقود والزيوت اللازمة لتشغيل الآليات، ودفع رواتب الموظفين البالغ عددهم 50 موظفاً بمعدل 75 دولاراً شهرياً.

تنفيذ مشروع لصيانة الطرق داخل المدينة

رئيس المجلس المحلي في مدينة إعزاز تيسير موسى تحدث عن مشروع صيانة الطرق لـ سوريتنا قائلاً: «إن هذا المشروع يهدف إلى إصلاح الطرق العامة في المدينة، والتي تعاني من تدهور الحال الفنية بسبب قصف طيران النظام والطيران الروسي، إضافةً إلى المرور المتكرِّر للآليات الثقيلة وقوافل البضائع والمحروقات، وقد بدأ المشروع داخل المدينة عبر صبات بيتون عيار250كغ بالمتر المكعب، لتغطية الحفر بسماكات مختلفة لا تقل عن 20 سم، ويتم تجهيز الحفر ضمن الطرقات بشكل هندسي لضمان جودة ونجاح عملية الصيانة، وتمت الموافقة على شقٍّ طريق بطول 1650م وعرض 21 م بعد الدراسة المقدمة من المكتب الهندسي في بلدية إعزاز للمكتب الهندسي للجبهة الشامية في معبر باب السلامة والتي ستتحمل تكاليف المشروع حتى نهايته».

ويبدأ الطريق من دوار كازية نديم إلى طريق نيارة، وذلك للازدحام الناتج عن العدد الهائل من شاحنات النقل داخل المدينة، وما تسببه من أضرار للصرف الصحي والمياه، وسيساهم هذا الطريق في تخفيف الضغط على الطرق داخل المدينة.

مشروع دعم وتشغيل بئر الناعس

إضاقة إلى مشروع صيانة الطرق هناك مشاريع أخرى يقوم بها مجلس إعزاز، ومنها مشروع دعم وتشغيل بئر الناعس، من خلال توفير المحروقات والزيوت للمحرِّكات، وتعيين موظفين للتشغيل والإشراف عليه، ويغطي العقد تشغيل 10 ساعات يومياً، إلا أن المجلس يقوم، نتيجة للضغط والحاجة للمياه خلال فصل الصيف، بتشغيل 5 ساعات إضافية يومياً، لتوفير الاحتياجات من المياه للسكان قدر الإمكان.

مشروع دعم الكادر الطبي

كما يقوم مجلس إعزاز أيضاً بمشروع دعم الكادر الطبي في المشفى الأهلي ومنظومة الإسعاف بالتعاون مع منظمة «تمكين» والـ «ميديكل»، والذي يتضمن دفع رواتب للعاملين في المشفى وكذلك منظومة الإسعاف.

مشروع إعادة تأهيل حديقة إعزاز

ومن مشاريع مجلس إعزاز أيضاً، مشروع إعادة تأهيل الحديقة بالقرب من الدوار الكبير وتجميلها بعد الدمار الذي لحق بها نتيجة قصف الطيران، إضافةً إلى تراكم الأوساخ، نتيجةً لعدد السكان المتزايد، وللحاجة الماسة لها في ظل ظروف الحصار التي تعيشها المدينة، بحسب ما أفاد رئيس المكتب الاقتصادي بالمجلس شادي خليل لـ سوريتنا.

وأضاف خليل «إن المشروع يتضمن تنظيف الحديقة من الأوساخ والمواد الضارة، وصيانة كراسي الحديقة، ودهان السور الحديدي الخارجي، وترميم الاهتراء الحاصل في درج الحديقة وحراثة الأرض، علماً أنه بدأ في 24 / 7 / 2016».

إعزاز مدينة المجالس المحلية

في الوقت نفسه تتخذ العديد من المجالس المحلية من مدينة إعزاز مركزاً لها، بعد سيطرة تنظيم «الدولة الإسلامية» على مدنهم وبلداتهم، مثل مجلس مدينة منبج والباب وجرابلس وصوران، وكذلك سيطرة النظام على مدن أخرى مثل السفيرة، وميليشيات (PYD) على تل رفعت وديرجمال، وتقتصر أعمال هذه المجالس على تقديم ما أمكن من الخدمات والإغاثة لنازحي مناطقهم وتوفير بعض المشاريع لأولئك النازحين.

مجلس منبج يعمل بإمكانات محدودة

انتقل مجلس منبج المحلي إلى مدينة إعزاز عقب سيطرة تنظيم «الدولة الإسلامية» على منبج مطلع عام 2014، ويتابع أعماله منها، وتقتصر خدماته على الاهتمام بشؤون النازحين من مدينة منبج وريفها، وتوفير بعض الخدمات رغم الدعم المحدود، كما يقوم بالتواصل مع المنظمات الإغاثية لتأمين حصص غذائية وبعض الحاجات الأساسية، ولكن حالياً يعمل المجلس على مشروعين؛ الأول توفير مياه الشرب للعائلات النازحة من منبج، والثاني مشروع إنشاء مركز إيواء مؤقت للنازحين.

رئيس مجلس منبج أحمد الجادر قال لـ سوريتنا: «تخفيفاً للأعباء الملقاة على عاتق النازحين، وبسبب قلة مياه الشرب وارتفاع كلفتها، قام المجلس بشراء صهريج لنقل مياه الشرب وتوزيعها على العائلات النازحة من منبج وريفها والمقيمة في مدينة إعزاز بسعر الكلفة البالغة 1500 ل. س للصهريج سعة الـ 20 برميلاً، وهي عبارة عن ثمن شراء المياه من المصدر وكلفة النقل والتفريغ، وتستفيد من هذه الخدمة أكثر من 200 عائلة».

وأضاف الجادر «بسبب الأعداد الكبيرة للنازحين من منبج وريفها، قام المجلس بفتح مركز إيواء لاستقبال النازحين عند وصولهم لمدينة إعزاز، واستقبل هذا المركز أكثر من 1000 عائلة، تقيم في المركز لفترة مؤقتة ريثما يتهيأ الطريق المناسب لاستكمال رحلتها، سواء لمناطق إدلب أو إلى تركيا بشكل مباشر، أو تستأجر منزلاً للاستقرار بإعزاز، وتساهم جمعية «الكرم» التركمانية، وهي جمعية خيرية من أهالي منبج، بتجهيز مرافق المركز وتزويده بالأثاث، وتقديم وجبات طعام وألبسة ومنظفات وحليب أطفال»، مشيراً إلى أن مركز إيواء واحد «غيرُ كافٍ لتوفير السكن المؤقت للأعداد الكبيرة من النازحين، والذي يكون النازح بأمس الحاجة إليه لدى وصوله إلى مدينة إعزاز المكتظة أصلاً بالسكان والنازحين، إلا أن المجلس ضمن إمكانياته المحدودة حالياً لا يستطيع فتح مراكز أخرى».

مجلس الباب: مشاريع لدعم النازحين

كما يعمل مجلس الباب بظروف مشابهة لمجلس منبج وباقي المجالس في مدينة إعزاز، ويقدم خدمات وبعض المشاريع للنازحين من مدينة الباب وريفها، مثل خدمة المجمعات السكنية للنازحين، ومشروع المشاريع الصغيرة، والعمل مع المنظمات على تخديم النازحين المقيمين خارج المجمعات، وتقديم مياه الشرب لمنازل النازحين بالتعاون مع لجنة الاستقرار، إضافة إلى توفير الأدوية غير المتوفرة في المشافي المجانية، ويبلغ عدد العوائل المستفيدة من تلك الخدمات أكثر من خمسمئة عائلة موثقة»، بحسب ما أوضح رئيس المجلس المحلي لمدينة الباب طلال العابو لـ سوريتنا.

وأضاف العابو «أعددنا ونفذنا مشروع المشاريع الصغيرة، والذي استطاع المجلس من خلاله توفير عمل لأكثر من 20 شخصاً من القائمين على إعالة أسرة، وقد جاء هذا المشروع بمساعي المجلس وبتمويل منه».

صعوبات تواجه المجالس في إعزاز

وتواجه تلك المجالس العاملة في إعزاز عموماً صعوبات تعيق عملها وتحدُّ من نشاطها في توفير المزيد من الخدمات الضرورية للنازحين، وأبرز هذه الصعوبات هي عدم وجود تمويل حقيقي للمجالس تستطيع من خلالها القيام بالأعباء والواجبات الملقاة على عاتقها تجاه النازحين، وعدم الانتظام في توزيع الإغاثة.

إعادة تأهيل وصيانة حديقة إعزاز | صفحة المجلس على فيسبوك

بساتين الوعر تغرق وزراعة الحدائق تتحدَّى الحصار

لطالما اشتهر حي الوعر الحمصي بكونه رئة مدينة حمص، التي يذهب السكان إليها ليقضوا عطلهم في البساتين المحيطة به، وليتمتعوا بنهر العاصي الذي يمرُّ من جهة الحي الجنوبية، ومع بدء حصار الحيِّ لم يكتف النظام بحصاره من ثلاث جهات، بل فكر بطرق أكثر قسوة إطباق الحصار عليه أكثر.

غمرت مياه العاصي أكثر من 70 ٪ من المساحات المزروعة

في عام 2012 استجلبت قوّات تابعة للنظام آليات ضخمة لردم أجزاء من النهر، من أجل منع إقامة أية أنفاق أو طرق لإدخال المساعدات إلى الحي المحاصر، ما حدَّ من جريان النهر الذي بدأ بالفيضان تدريجياً مع مرور الأيام وهطول الأمطار، ليغمر أجزاء من بساتين الحي.

مع حلول صيف هذا العام، غمرت مياه العاصي أكثر من 70 ٪ من المساحات المزروعة بالأشجار المثمرة والخضروات، والتي كانت القوت الأساسي للأهالي أيام الحصار.

يقول أبو عمران لـ سوريتنا «لم يكتف النظام بهذا الأمر، بل وزّع قناصته باتجاه البساتين، حتى يقتل أي إنسان يحاول إنقاذ ما تبقّى من أشجاره المثمرة».

غرق البساتين بالمياه الراكدة حوّلها إلى بيئة ملوّثة ما تسبب بازدياد الحشرات الضارّة والأمراض الناتجة عنها، كالإسهالات واللشمانيا التي ظهرت في المدينة، ويتوقع أهالي الحي أن تصل مياه الغمر إلى المباني السكنية مع قدوم الشتاء، وازدياد منسوب المياه والتي وصلت إلى عمق مترين في بعض البساتين.

وينصح مهندسون في الحي بالتفكير جدياً بطرق لفتح قنوات لتصريف هذه المياه أو تجميعها في خزّانات أرضية للاستفادة منها، لكن استهداف قناصة النظام للمنطقة وقلة الآليات والتجهيزات ربما تعيق مثل هذه الحلول.

زراعات منزلية

يعتبر حي الوعر من الأحياء الحديثة في حمص والمنظمة تنظيماً هندسياً متطوّراً، فغالبية البيوت عبارة عن تجمعات لمساكن طابقية لكل منها حديقة محيطة بها، إضافة إلى وجود حدائق أكبر حجماً لكل عدة بنايات.

تشديدُ الحصار ومنعُ قوات النظام دخول المساعدات والخضار والفواكه، إضافة إلى تعمده إغراق البساتين، دفع الأهالي إلى زراعة هذه المساحات الخضراء لتعوّضهم ما فقدوه.

يقول الناشط الإعلامي رضوان الهندي لـ سوريتنا «انتشرت الفكرة كثيراً ولاقت رواجاً، فعندما تتجوّل مساء في الوعر، تجد الكثير من السكان وهم يعتنون بهذه المزروعات. وقد تحولت كثير من نقاشات كبار السن حول كيفية تطوير هذه الزراعة والاستفادة منها».

ويضيف «صحيح أنها لا توفر أكثر من 10 ٪ من حاجة الوعر، لكن الأهالي يجمعون كما يقول المثل الشعبي أن الرَّمد أفضل من العمى».

مبيدات وأسمدة وبذار محلية

ويتفنن الأهالي في ابتكار المبيدات الحشرية والأسمدة من المواد الموجودة في الحي.

يقول أحمد جمعة لـ سوريتنا «نصحني أحد جيراني باستخدام المياه الناتجة عن غسيل الثياب في رشّ المزروعات بحديقة بيتي، فاستعرت مَرشّ المبيدات منه، وقمت بأربع رشات أسبوعية خلال الشهر الماضي، لا أعرف تأثيرها على المزروعات، ولكنه أكد لي أن النتائج سوف تكون إيجابية، وأننا سنحصد نتائج إيجابية».

ويلجأ آخرون إلى تخمير فضلات الطعام وأوراق الأشجار، عن طريق تجميعها في براميل بلاستيكية غالباً ما تكون داكنة اللون لقدرتها العالية على امتصاص الحرارة الأمر الذي يزيد من سرعة عملية التخمر، وإغلاقها بشكل محكم مع تعريضها للشمس بشكل دائم، للاستفادة منها كأسمدة لاحقاً.

يقول المهندس الزراعي محمود شواخ لـ سوريتنا «هذه الطريقة فعالة جداً فالمواد الناتجة عضوية مئة بالمئة، وتنتج نوعين من الأسمدة، الأول عبارة عن سائل يمكن رشه على الخضار، وخصوصاً الورقية منها كالخس والملفوف والسبانخ، أما ما يبقى من مادة شبه صلبة فيمكن أن تخلط بها التربة لزيادة خصوبتها».

يزرع الأهالي المساحات الخضراء لتعويض جزء مما فقدوه | الصورة مكتب أخبار سوريا

وينصح شواخ الأهالي «في حال وجود كميات كبيرة من القمامة، بتجفيفها وغربلتها بمناخل كبيرة، والاستفادة من المواد الناعمة الناتجة، ورشّ الأراضي الزراعية بها كبديل عن الأسمدة».

وكان سكان الوعر قد طالبوا الأمم المتحدة بإدخال البذار للحي ضمن قوافل المساعدات الإنسانية، لكن النظام منع دخولها بشكل قاطع، الأمر الذي دفع الأهالي إلى التفكير بإيجاد بدائل أخرى، بسبب قلتها وارتفاع أسعارها بشكل كبير.

يقول الهندي لـ سوريتنا «يقوم الأهالي بترك عدد من الخضروات، حتى تكبر وتصل إلى حجم كبير، كالقرع الذي يصبح مليئاً بالبذور، ومن ثم تقطف وتترك حتى تجفّ ويستخرجون منها البذور ويزرعون الحدائق بها».

ويأمل سكان الحي في زيادة الإنتاج شتاءً، بسبب هطول الأمطار، إذ يفتقدون مياه الري صيفاً بسبب انقطاعها لساعات طويلة، وارتفاع أسعار المحروقات اللازمة لتشغيل المضخّات وجرّ المياه.

بالتنسيق مع الجلس المحليِّ.. لجان الأحياء في الرَّستن تفعِّل دورها

اجتمعت لجان الأحياء في مدينة الرستن مع المجلس المحلي الشهر الماضي، وذلك لمناقشة آليات تفعيل دور لجان الأحياء فيها، من خلال تفعيل وتنسيق التواصل بين الأهالي والمجلس بما يتعلق بالشأن الخدمي والإغاثي، في محاولة من المجلس التقرُّب من ممثلي السكان وحلِّ مشاكلهم بأقرب وقت ممكن.

إشراف الأهالي

حضر الاجتماع رئيس مكتب الإغاثية، وبحث دور لجان الأحياء في المرحلة القادمة وآليات التوزيع، وأن يكون العمل بالتنسيق مع المجلس المحلي لضمان العدل وألا يُظلَمَ أحدٌ، وفق مكتب إغاثي موحد.

وأكد يعرب الدالي الناطق الرسمي للمجلس المحلي لـ سوريتنا أن الجميع «متعاون ولا ينقص سوى التنظيم والتنسيق مع لجان الأحياء للوصول إلى عمل إغاثي يرضي الجميع؛ فمشكلة المدينة أكبر من حجم إمكانيات الجمعيات، ويزيد الامر سوءاً غياب العدل في توزيع المعونات، وتمّ الاتفاق على آليات توزيع تضمن العدل والمساواة بين الجميع».

وأضاف الدالي «طالب مكتب الإغاثة لجان الأحياء بتنظيم لوائحهم وإحصائيات وملفات للمتضرِّرين من الحرب، وفق شرائح من أجل اعتمادها، على أن يزور المجلس المحلي وممثلي الأحياء للتأكد من وصول الأفكار إلى السكان، وأن كل لجنةٍ تقوم بمهامها فعلاً، وبذلك يفتح باب الرقابة للأهالي على العمل من خلال ممثليهم، فإن أخطأ عزلوه ووضعوا الثقة من حييهم، وبالتالي هو يراقب على المجلس والجمعيات، ويأخذ العمل طابعاً مؤسساتياً فلا يمكن أن يراقب 100 ألف نسمة بشكل عشوائي بغير هذه الطريقة».

مشروع جباية المياه

كما عقد المجلس المحلي اجتماعاً بين لجان الأحياء في الرستن ولجنة جباية المياه ودراسة المشروع المقدم من مجلس محافظة حمص، وأوضح ممثلو مشروع الجباية للجان الأحياء حيثيات المشروع، وأنه ضمن مشروع يقدِّم محروقات لتشغيل المضخّات للمدينة، وقد استفادت منه الرستن، على أن تتم في المرحلة الثانية جباية مبلغ مالي من الأهالي المستفيدين من المياه من أجل استمرار المشروع وضخّ المياه.

وناقشت لجانُ الأحياء اللجنة القائمة على المشروع والمجلس المحلي تفاصيل المشروع، بما فيها المبلغ المحدَّد وساعات الضخّ وتأمين المياه، وتعهَّد المجلس المحلي بعدم انقطاعها بعد الجباية، بشرط أن تكون الكلفة مقبولة من السكان.

كما تم نقاش كل الأمور المتعلقة بالشبكة وأعطالها وعمليات الهدر والأشخاص المستفيدين من الشبكة والأحياء غير المستفيدة من الشبكة، والتي لا تصلها المياه.

وأكد فيصل العزُّو، رئيس المجلس أن عجز المجلس السابق عن حل المشاكل «كان لا بدَّ من إشراك السكان بالتعاون على حلها، وأن الغاية من مشروع الجبايات تأمين الخدمة للسكان والتعاون معهم في حل الأزمات وعدم الاعتماد على الخارج والبقاء تحت رحمتهم».

مطاحن حديثة تعمل في الغوطة الشرقية لإنتاج الذهب الأبيض

برزت في الغوطة الشرقية حاجات وخدمات لم تكن بحاجة إليها لولا الحصار، ويعتبر تأمين الخبز على رأس هذه الأولويات والمتطلبات في ظل الحصار المفروض على الغوطة ومنع دخول الطحين إلى الغوطة الشرقية.

تقدر الطاقة الإنتاجية القصوى لكل مركزٍ بـ 1200 كيلو غرام

لجأت العديد من المؤسسات إلى دعم العملية الزراعية، ووصلت الغوطة إلى شبه اكتفاء في مادة القمح، وأصبح موضوع الطحن ضرورة ملحة، وبدأت عملية إنتاج الطحين تتطوّر وتصبح الصناعة الأولى في الغوطة الشرقية، وصارت قادرة، نوعاً ما، على تلبية حاجات المواطن اليومية من الطحين.
ونتيجة للطلب الكبير على المادة، وارتفاع أسعار الطحن البالغة 50 ل.س للكيلو، بدأ المكتب الموحد للخدمات في الغوطة الشرقية بتنفيذ مشروع تشغيل ثلاث مطاحن حديثة، وهي مركز في الشيفونية، ومركز حرستا، ومركز عين ترما ويهدف التوزيع الجغرافي للمراكز إلى تغطية كامل الغوطة.

هدف المشروع

أكد المهندس عدنان سليمان مدير المشروع على أهمية المشروع في ظل الحصار المفروض على الغوطة بما يوفره من مادة الطحين بأسعار مخفضة، وأضاف «إن المشروع لا يهدف إلى تقديم مادة الطحين فقط، بل يسعى أيضاً بمراحل قادمة إلى مشروع تشغيل أفران تقدّم رغيف خبز بجودة عالية وبسعر أقل من السوق، وبالتالي يكون المشروع متكاملا من الطحن إلى رغيف الخبز، وهو أمر ضروري في ظل انخفاض القوّة الشرائية لدى سكان الغوطة».
وقال المهندس عدنان سليمان: «الطاقة الإنتاجية القصوى لكل مركز تقدّر بـ 1200 كيلو غرام، وإن وسطيّة الإنتاج تختلف من مركز إلى آخر تبعاً للحاجة وأعداد السكان، فمركز الشيفونية هو الأعلى إنتاجية بين المراكز، بسبب وجوده في مناطق إنتاج القمح وعدم وجود مطاحن في المنطقة».
من جهته المهندس بسام زيتون مدير مكتب الخدمات الموحد أشار إلى أهمية هذا المشروع الأقرب للتنموي منه للخدمي؛ فهو لا يهدف إلى تقديم خدمة، بل إلى تشغيل أيدٍ عاملة كما قال، حيث بلغ عدد العاملين في المشروع 15 عاملاً.
وأضاف مدير المركز المهندس بسام زيتون «إن الكثير من الجهات الداعمة بدأت بالتذمر من الدعم في المجال الخدمي الذي لا ينتهي كما ترى، وبدأت بالاتجاه نحو الدعم بالمجال التنموي وهو أمر ضروري وملحٌ لمنطقة محاصرة كالغوطة الشرقية».
أما أبو أحمد أحد العاملين في المشروع فقد أكّد على أهمية انطلاق المشروع مع بداية موسم الحصاد وتوفر القمح، لكنه رأى أن سعر ربطة الخبز لا يشجع الناس على الطحن والخبز في المنازل، لكن مع ذلك الكثير يفضّل طحن القمح ثم خبزه على شراء الربطة الجاهزة، والتي غالباً ما تكون خالية من القمح، وهذا أمر غير مرغوب فيه من قبل المستهلك.

دور المشروع بتخفيض سعر الخبز

أبو سليمان صاحب أحد الأفران في الغوطة الشرقية، والذي يعتمد على مراكز المكتب في طحن حاجته اليومية، قال: «إن انخفاض سعر الطحن ساهم في تخفيض سعر الربطة من 40 إلى 30 ليرة ماساهم في تحقيق المنافسة في السوق وبالتالي انعكس ذلك على مصلحة المواطن بالحصول على رغيف جيد بسعر مقبول».
وعقب أبو سليمان بالقول: «إن مشروع المطاحن جيد وهامٌ، لكن المشكلة في الآلات المستخدمة، فهي لا تفرز السميد والنخالة، وبالتالي عدم الحصول على نوعية جيدة من الطحين».
يذكر أن مشروع المطاحن ليس المشروع الوحيد الذي يقوم به مكتب الخدمات الموحد في الغوطة الشرقية؛ فهناك العديد من المشاريع الأخرى كـ «كلنا شركاء في النظافة، وصيانة الصرف الصحي، وحفر الآبار»، وجميع هذه المشاريع هامة وضرورية في ظل غياب الخدمات الاساسية في الغوطة المحاصرة.

ثلاثة مشاريع للبنية التحتية في سقبا

تعاني بلدات الغوطة ضغطاً سكانياً كبير بعد سيطرة النظام على القطاع الجنوبي والحملة الشرسة التي يشنها على ما تبقى من قطاع المرج، توجه المهجرين والهاربين من القصف نحو بلدات القطاع الوسط، ما حمل المجالس المحلية فيها مسؤوليات إضافية. وتعد مدينة سقبا من أكثر البلدات استقبالاً للمهجرين في القطاع الاوسط، حيث بلغ عدد العائلات الوافدة إليها 4120 عائلة إضافة إلى 4000 عائلة تعيش أصلاً في البلدة.

مشروع ترميم نقاط تفتيش الصرف الصحي

إن البنية التحتية للغوطة الشرقية، المتهالكة أصلاً قبل الثورة سببت أزمة على مستويات عدة أولها الصرف الصحي، وقد سعى المجلس المحلي لمدينة سقبا إلى القيام بمشروع ترميم 350 نقطة تفتيش على الصرف الصحي، أغلبها تضرّر نتيجة قصف الطائرات والضغط الناجم عن الانفجارات.
بدأ المشروع بإمكانات المجلس الذاتية واستطاع تأمين مادة الإسمنت النادرة بالغوطة المحاصرة، وبين إياد خميس، رئيس المجلس، أنه بعد الانتهاء من المشروع وحصول وفرة في الإسمنت المشترى لترميم غرف الصرف، قرر المجلس البدء بمشروع ترميم الطرقات الرئيسية بالبلدة.

مشروع ترميم الطرقات الرئيسة

نتيجة للشكاوي المتكرّرة من المواطنين وسائقي سيارات الإسعاف والدفاع المدني، إضافة إلى الحالة المزرية التي وصلت إليها الطرقات، قرّر المجلس المحلي لمدينة سقبا إطلاق مشروع ترميم ما يقارب من 400 نقطة، وأغلب هذه الحفر ناتجٌ عن سقوط قذائف وصواريخ الموت اليومية على الغوطة.
وأكد إياد خميس أن المجلس المحلي يسعى إلى إنجاز النقاط الأهمّ فالأهم، وحاجة طرقات البلدة أكبر من الإمكانات، ولكن إذا تمّ تبني المشروع من قبل أية جهة داعمة فستغطى البلدة بالكامل.
من جهته أبو عمر زمزم، مدير مكتب الخدمات بالبلدة، أكد لـ سوريتنا أن المكتب «هو المشرف على المشروع، ولا يوجد مهندس مشرف رغبة من المجلس في تخفيف النفقات الإدارية».
وأضاف أبو عمر «إن الإسمنت ليس هو المادة المفترضة لإصلاح الطرقات، ولكن لا بديل في ظل الحصار المفروض على الغوطة».
أبو محمد عبيد، من سكان بلدة سقبا، قال لـ سوريتنا: «إن المجلس تأخر في الاهتمام بمشاريع البنية التحتية، والمهم أن المشاريع بدأت تأخذ المسار الصحيح».

مشروع الإنارة

وربما يبدو هذا المشروع كمالياً في نظر البعض، لكن لا يشعر بأهميته إلا من يعيش أربع سنوات في حصار خانق وانقطاع أهمٌ مقوّمات الحياة. ولضرورة إنارة الطرقات العامة وقع المجلس المحلي لمدينة سقبا اتفاقاً مع «منظمة البشائر الإنسانية» لتقديم الدعم اللازم للمشروع المعتمد على الطاقة المتجدّدة، وتشمل كل نقطة لوح طاقة شمسية باستطاعة 1.5 أمبير وبطارية جيل وسبوت لتوفير للطاقة.
من جهته، إياد خميس أكد أن المجلس «وضع خطة لتوزيع النقاط على المفارق الرئيسة والتقاطعات الخطرة والمناطق المركزية في البلدة».
ويعتبر هذا المشروع من المشاريع ذات الكلفة التأسيسية العالية، إلا أنه لا يحتاج إلى تكاليف تشغيلية. ومن الملاحظ أن للمبادرات الفردية للحفاظ على البنية التحتية أهميةً كبيرة في دعم عمل المجالس المحلية، خاصة في ظل الظروف التي تعانيها الغوطة من الحصار والقصف اليومي الذي أنهك البنية التحتية، ولذلك لابدّ للمجالس، وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، من إطلاق حملات توعية بأهمية الحفاظ على المرافق العامة.

أطلق مجلس سقبا مشروع ترميم ما يقارب 400 نقطة ناتج معظمها عن القصف

«انتُخب كلُّ مجلس محلي بطريقة ديمقراطية»، ربما تلك الكلمات غابت عن بلد لم يذق طعم الديمقراطية منذ تولي آل الأسد وحزب البعث السلطة عام 1963، فالحرب السورية أثارت انتباه معظم السوريين إلى الهيئات المحلية، والتي تؤمّن مستقبلاً أفضلاً لهم ولأطفالهم، أو ربما للحاضر فالأسد لم يبقِ لأحد الأمل في الحياة لغد. ومع استمرار المجالس المحلية بدورها الحالي في إدارة المناطق المحررة، والذي أكسبها شرعية حقيقة منبثقة من نفوس السوريين أنفسهم، دفع بمساعٍ دولية إلى استثمار تلك المجالس وتسخيرها في العملية السياسية التفاوضية على اعتبارها أحد أبرز العوامل المهنية للاستقرار في المرحلتين الحالية والانتقالية. نحاول هنا تسليط الضوء على المجالس المحلية في بعض المحافظات السورية، ودراسة طبيعة الدور الذي تمارسه تلك المجالس، إضافة إلى كيفية إدارة مصالح المجتمع ومساءلة الجهات التنفيذية، وآلية الرقابة على أعمالها.

بين الشمال والجنوب:
المجالس المحلية لبِنةٌ أساسية في بناء «سوريا الديمقراطية»

بعد سنوات من عمر الأزمة السورية بدأ التنظيم يدخل في الكيان الخدمي داخل المناطق المحرَّرة ليتغير الاسم في عام 2013 من بلديات النظام إلى «المجلس المحلي» للتطوُّر تلك الأعمال بهدف زيادة التطور، وتجتمع تحت مسمى «مجلس محافظة» والذي يضم كل المجالس المحلية في المحافظة مثل «مجلس محافظة إدلب ومجلس محافظة ريف دمشق».

اجتماع مجلس محافظة حلب | صفحة المجلس على فيسبوك

تقول المهندسة «بيان القلمونية»، رئيسة المكتب التنفيذي في مجلس محافظة ريف دمشق، لـ سوريتنا عن آلية تشكيل المجلس، وتبعيته «قوّة المجالس في محافظة ريف دمشق تنبع من طريقة انتخاب وتعيين الأعضاء، فكل المجالس المحلية التي سجلت في مجلس المحافظة عينت ممثلين لها في الهيئة العامة، والتي أفرزت بدورها مجلس المحافظة، والذي قام بدوره بانتخاب المكتب التنفيذي ورئيس للمكتب التنفيذي، وتتبع جميعها للإدارة المحلية للحكومة المؤقتة».

دورٌ خدميٌّ قائم وتحدٍّيات لا تنتهي

كان اختبار الهيئات المحلية في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام بمثابة التحدّي الأكبر مقابل المجتمعات الحلية من خلال إعادة تفعيل مؤسسات الدولة في المناطق الثائرة وفق رؤية ثورية تسودها الديمقراطية، لكن حلم السوريين بـ سوريا المستقبل لم يكلل بالنجاح، وقد غدت بعض المجالس ساحة للنزاعات السياسية بين أطراف المعارضة، الأمر الذي أدّى إلى انتشار الفساد الإداري والمالي بين أعضائه، ما انعكس سلباً على المهام الموكلة إليه.

تتنوع طريقة تشكيل وتعيين أعضاء المجالس المحلية في سوريا بين انتخاب وتوافق وتعيين ومبادرة فردية، وبحسب مركز عمران للدراسات الاستراتيجية فإنُّ معظم المجالس تشكلت عبر التوافق المحلي، حيث أشارت نسبة 57 ٪ من السكان إلى ذلك، فيما انخفضت نسبة التعيين عن طريق الانتخاب إلى 38 ٪، بينما بقيت النسبة المتبقية والتي لا تتجاوز الـ 5 ٪ للتعيين عن طريق المبادرات الفردية.

يروي محمد الحسن، أحد الناشطين ومن سكان ريف دمشق، عن تشكيل العديد من المجالس بقوله: «مع بداية الثورة السورية دعت الحاجة الملحّة إلى وجود هيئة خدمية فيها، وفي البداية بدأت عدة أطراف داعمة بتمويل تلك المجالس والتدخل في شؤونها من خلال تعيين أعضائها وكوادرها دون الأخذ بمقياس الكفاءة أو رضا سكان المنطقة عن الأعضاء المعينين، فالدراسة التي أجراها مركز عمران حدثت منذ فترة قليلة وليس منذ سنوات، فبعضُ المناطق تمّ فرض أعضاء المجالس عليها دون موافقة أحد، أو تشكيل مجلس من أعضاء لم يقدّموا للثورة السورية شيئاً، وربما يقيمون خارج البلاد وعادوا إليها لتولي تلك المناصب».

وأضاف «لا أشمل بكلامي جميع المجالس المحلية، فهناك أكثر من 415 مجلساً محلياً في العديد من المحافظات السورية تقدّم الخدمات للسكان على أكمل وجه دون تقصير في عملها، وقد أثبت الدراسة واستطلاعات الرأي أن نحو 57 ٪ من أعمال المجالس المحلية له دورٌ خدمي يقوم على تقديم الخدمات في مجالات الإغاثة والبنية التحتية والصحة والتعليم».

الأسد وداعش: العائق الأبرز

بات من الضروري لكل سوري البحث عن موطن جديد، تتمكن به العائلات من الحفاظ على حياتهم وتأمين كل الخدمات لهم، وبينما تقصف الدول الغربية تنظيم الدولة، تنادي بالوقت لنفسه للحصول على طريقة آمنة لوصول المساعدات المالية للمحتاجين ولكن خوفهم من وصولها لأعدائهم «المتشدّدين» حال دون ذلك.

وقالت صحيفة الغارديان «إن التنظيم يحاول أن يبني بديلاً يعتمد عليه، وبناء دولة متكاملة في سوريا بما في ذلك من مؤسسات حكومية ومؤسسة للخزنة وبرامج اقتصادية تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي».

وبين التنظيم والأسد، تخرج فكرة المجالس المحلية ليكون الطرفان متفقين هذه المرّة على استهدافها بغية إبعادها عن تحقيق أهدافها. يروي يعقوب العمار، رئيس مجلس محافظة درعا لـ سوريتنا، تعرضه للخطف بعد أيام من انتخابه فيقول: «تعرضت في كانون الأول في العام الفائت للخطف من قبل ثمانية ملثمين مجهولي الهوية، حيث قاموا بإيقاف سيارتي بعد أن تمركزوا في الطريق على شكل حاجز طيار على طريق الواقع بين مساكن جلين – المزيريب مع عدد من أعضاء المجلس، فهذا العمل ما هو إلا لإجهاض العمل المؤسساتي وإفشال الإنجازات التي حقّقها مجلس المحافظة على مدار الأشهر الماضية».

ويتابع «وبعد دراسة تفصيلية للمجالس المحلية عرضنا فيها لكم آلية عمل المجالس وتبيعتها، والأعمال التي تقوم بها والتحديات التي تواجهها، نسعى إلى استقراء واقع عمل المجالس المحلية في عددٍ من المحافظات السورية من حيث: التشكيل، والعضوية، وعلاقة القوى المسيطرة، والبحث في جميع الجوانب المساهمة في تطوُّر عمل المجالس المحلية».

مجلس محافظة درعا: خدمات، نشاطات، وسياسة

تشكل مجلس محافظة درعا في الشهر السابع من عام 2013 في القاهرة، لينتقل بعدها إلى مدينة إربد، وكان يضمُّ عدداً من النشطاء المهجّرين الذين أخرجوا قسراً من المحافظة، إضافة إلى عددٍ من المقيمين في الخارج، ويعتبر مجلس المحافظة الذي تشكل في عام 2014 في الداخل السوري المجلسَ التأسيسيَّ الذي انبثق عن ممثلين من المجالس المحلية على أرض الواقع.

و يرجح « أسامة البردان أبو زيد» نائب رئيس مجلس محافظة درعا ومفوض المجالس المحلية لـ سوريتنا أنّ سبب تشكيل المجالس «هو الحاجة الرئيسية للمواطنين والوقوف على تنظيم أمورهم الإدارية، خاصةً بعد تحريرها من سيطرة النظام وخروج المؤسسات عن إدارته».

يتمُّ انتخاب رئيس المجلس المحلي من قبل أعضاء ولجان الأحياء، وهم يشكّلون الأمانة العامة، وعددهم 61 عضواً؛ فكل حيٍّ يمثله عدد من الأشخاص في الأمانة العامة، وأعضاء الأمانة العامة هم من ينتخبون رئيس المجلس المحلي، و»رئيس المجلس» هو المسؤول عن اختيار أعضاء المجلس وتعيينهم.

وأضاف «يبلغ عدد المجالس المحلية الفرعية في المحافظة 12 مجلس مدينة، و30 مجلس بلدة، و33 مجلس بلدية، إضافة إلى أكثر من 20 مجلساً استثنائياً لبعض التجمعات السكنية التي كانت تتبع إدارياً لبعض الوحدات الإدارية، أطلق عليها في هذه المرحلة الاستثنائية مجالس محلية كي تحظى بمساعدات، ولكنها بالمسمى الإداريّ الرسمي لدى مجلس المحافظة تعدُّ لاجئاً إغاثية منظمة».

نجح المجلس في تأسيس آليات محاسبة ورقابة داخلية وخارجية تتوافق مع طابع البيئة التي يعمل بها، ويؤكد أسامة هذا بقوله «لمجلس المحافظة رقابة مركزية تقوم بدور الرقابة على أعمال المجلس والتنفيذ، كما أنها تقوم أيضاً بدراسة ومتابعة الشكاوي التي يتقدّم بها المواطنون على كوادر وموظفي المؤسسات الإدارية الأخرى كالمياه والتربية والصحة، وفي الحقيقة تبذل الرقابة جهوداً كبيرة في عملها».

مشاريع بنّاءة ومستمرّة

بلغ عدد المشاريع الموثّقة التي قام بها مجلس محافظة درعا نحو 80 مشروعاً موزعة على7 قطاعات، وتأتي في مقدّمتها المشاريع ذات القطاع الإغاثي والتي لها نسبة 49 ٪، تليها المشاريع الخدمية بنسبة 28 ٪.

ويتحدث «معن الوادي» رئيس مكتب العلاقات والموارد بمجلس محافظة درعا لـ سوريتنا عن أهم المشاريع الخدمية في المحافظة «بدأ مجلس المحافظة عمله بعد إنشائه بتهيئة الطرقات وترميمها بعد تعرضها للقصف، ثم بعد ذلك بدأت المشاريع الخدمية، والتي كان أبرزها استجرار مياه الشرب من الأشعري إلى المنطقة الشرقية من المحافظة، ويخدّم المشروع 40 قرية منها «درعا البلد – نوى – طفس – داعل»، ويخدم مشروع استجرار المياه أكثر من نصف المحافظة؛ أي: نحو 600 ألف نسمة».

وتابع «ومن المشاريع الخدمية أيضاً ترميم قناة الحرّ الزراعية غرب مدينة نوى، ويروي المشروع أكثر من 10,000 دونم من الزراعات الصيفية، ومن المتوقع في الموسم القادم تضاعفت المساحة المروية ودخول الزراعات الشتوية ضمن الخطة المدروسة كالقمح والشعير والحمص وغيرها من المحاصيل».

وأضاف «لم تقتصر خدمات مجلس المحافظة على مشاريع المياه، بل شمل معظم الخدمات، وكان من أهمها مشروع «المطحنة الحديثة» في بلدة نصيب، وبدأ العمل بها منذ قرابة الشهر، وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمطحنة

حوالي 45 طناً يومياً، ويقدِّم المجلس بالتعاون مع مؤسسة الحبوب مادة الطحين من النوع الممتاز للمجالس المحلية بسعر يصل إلى 200 $ للطن الواحد».

وأوضح «عمل مجلس محافظة درعا من خلال خططه المستقبلية على تدعيم البنى الأساسية عن طريق إعادة ترميم المدارس التعليمية، وتأتي هذه العملية بعد تشكيل صندوق «إعادة إعمار سورية» الذي يصل عدد المدارس المعاد تأهيلها إلى 300 مدرسة، وبدأ مجلس المحافظة بترميم 5 مدارس في قرى «الطيبة – أم الميادن – نصيب – الجيزة». ورغم ما سبق نجح المجلس في تقديم العديد من الخدمات والمشاريع للمحافظة، وتوفير آلية مبسطة لتسهيل تمرير الدعم للمجالس المحلية الفرعية وتنظيمه، إضافة إلى نجاحه في تحفيز المجتمعات المحلية على تأسيس مجالسها المحلية ووضع خطة لمراقبة وصول الدعم لمستحقيه ومتابعة تنفيذ المشاريع وتوثيقها.

بعد نجاح العديد من المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام بإعادة المرافق الخدمية وتأهيلها، حازت تلك المجالس على شرعية سياسية إلى جانب الشرعية السكانية، إلا أن عمل المجالس وتفوقها في ظل الأزمة السورية التي أبرزت العديد من المشكلات والعقبات في وجه عمل المجالس سواء التمثيلية منها أم الخدمية دفعت بالكثير من الأعضاء إلى الاستقالة أو توقيف العمل، وفي ظل ظاهرة «تعثر المجالس المحلية»، كما أسماها السوريون، ومع تضاؤل دور المعارضة السياسية في الخارج وضعف التمثيل، كان لا بد من «سوريتنا « أن تبحث عن أسباب هذه الظاهرة بهدف طرح الحلول والتوصيات فيما يتعلق بالحكم والموارد.

إدلب نموذجٌ في التعثُّر

تأتي محافظة إدلب بالمرتبة الأولى من حيث انتشار هذه الظاهرة، ثم حلب فدرعا، فحمص، وتنقسم محافظة إدلب إلى 6 قطاعات تضم 166 مجلساً محلياً موزعاً بين مجلس مدينة وبلدة وقرية، يروي الطبيب وعضو مجلس محافظة إدلب «علي سلطان» لـ سوريتنا تأسيس المجالس المحلية والأسباب التي دفعت لذلك «في ظل غياب المؤسسات التي كانت تأخذ العمل نفسه سابقاً، كان لا بدّ من تشكيل المجالس المحلية لتقوم بالدور الخدمي، وتتوزع المجالس المحلية على النقاط التالية: خان شيخون 12 تملك مجلساً محلياً، معرة النعمان تملك 31 مجلساً، أريحا فيها 32 مجلساً محلياً، منطقة إدلب تملك 40 مجلساً محلياً، وجسر الشغور 22 مجلساً، وتنقسم كل هذه المجالس بحسب طبيعة العمل الذي تؤدِّيه».

وأضاف «يوجد في مجلس المحافظة عدّة مكاتب اختصاصية، ويبلغ عددها 11 مكتباً، قام كل منها بتشكيل فريق عمل يتكوَّن من المكتب التنفيذي، ومجلس المحافظة والكفاءات الموجودة، وذلك ضمن خطته لتنشيط المجالس المحلية، كما قام مجلس المحافظة بتشكيل مجلس فني لمساعدة المجالس المحلية الفرعية عن طريق تقديم الدراسات أو الخبرات الفنية التي تفتقدها معظم المجالس المحلية».

العلاقات المدنية العسكرية

تعتبر محافظة إدلب من أكبر المناطق المحرَّرة في سوريا وتتوفر فيها كل المقومات التي تساعدها على الاستقرار في العمل، وفيها العدد الأكبر من المجالس، وامتلاكها للحدود مع تركيا يمنحها ميزات لوجستية، لكن عوامل عدّة تبعده عن مرحلة الكمال.

وعزا السلطان السبب بقوله «صحيح أن هناك مقومات لنجاح المجلس المحلي، لكن لا يخفى على أحد أن محافظة إدلب في وضع غير مستقر لوجود الطيران الحربي الذي لا يتوقف عن قصف القرى والبلدات، والملاحظ أن الطيران يقوم بضرب البنى التحتية، فعلى سبيل المثال أراد المجلس المحلي إنشاء مشروع فرن لإنتاج مادة الخبز، لكن الطيران يقصف تلك المنطقة مما يؤدِّي إلى توقف العمل».

اجتماع مجلس محافظة درعا الحرة | صفحة المجلس على فيسبوك

بالرغم من المساحة الواسعة في المحافظة إلا أنها تفتقد إلى هيئة خدمية تضم كل الهيئات، ويوجد في المحافظة عدَّةُ إدارات منها الهيئة الإسلامية للخدمات، والتي تضم كبرى الفصائل منها أحرار الشام، وهيئات حكومية تتمثل بمؤسسات ومديريات تتبع للحكومة المؤقتة، والفصائل العسكرية، ويؤكد «مصطفى مفيد قنطار «عضو مجلس محافظة إدلب لـ سوريتنا» تقع المجالس المحلية في صراع مع الفصائل العسكرية بالنسبة لموضوع تقديم الخدمات، حيث قامت الفصائل العسكرية بتشكيل هيئات مدنية تتبع لها مباشرة، لذلك أصبح موضوعنا موضوع تنافس وليس موضوع تكامل، والنتيجة معاناة بين مجلس المحافظة والمجالس المحلية والهيئات الخدمية التابعة للفصائل العسكرية».

وأظهرت نتائج الاستطلاع التي قام به مركز عمران الاستراتيجي تقييماً مقبولاً بشكل عامٍ من قبل عينة المجالس لعلاقتهم بمؤسسات المعارضة الرسمية كالائتلاف الوطني والحكومة السورية المؤقتة، حيث وصف 37 ٪ من العيِّنة علاقتهم بالائتلاف بالإيجابية عموماً مقابل 25 ٪ ممن رأوا بأنها سلبية، ووصفها 38 ٪ بأنها مقبولة، وفيما يتعلق بالحكومة المؤقتة، عبَّر 45٪ من العينة عن تقييم إيجابي للعلاقة معها مقابل 21 ٪ وصفوها بالسلبية، و34 ٪ أشاروا بأنها مقبولة.

حلب وإدلب: الأعلى في جباية الضرائب وعجز في تقديم الخدمات

بدأت محافظتا إدلب وحلب بجباية الضرائب من السكان مع نهاية عام 2014، حيث بلغت نسبة الاستجابة لجباية المياه في ريف إدلب 25 ٪، بينما حققت نسبة الاستجابة مستويات عالية في ريف حلب وصلت حتى 60 ٪ بمبلغ وصل لـ 500 ألف ليرة، ويرى الكثير من السكان أن انتشار الجباية يعود إلى النشاط الاقتصادي ومستوى الدخل للسكان المحليين، لتنتشر تلك الظاهرة على نطاق ضيق من المحافظات السورية مثل درعا وحمص.

ويرى عضو مجلس محافظة إدلب «علي سلطان» في حديث خاص لـ سوريتنا أن نسبة الضرائب في محافظتي إدلب وحلب «لا يجب أن تقل عن 50 ٪، لكن الحقيقة أن نسبة الجباية أقل بذلك بكثير».

وأضاف «هناك بعض المجالس التي تقوم بتقديم الخدمات، وربما اقتنع السكان فيها أن يقوم بدفع الرسوم والجباية، أما بقية المجالس؛ فالأمر شبه مستحيل في ظلّ حاجة السكان المادية، وتدني المستوى الاجتماعي، وارتفاع مستوى الفقر في بعض المجالس، وتحوُّل قسم كبير من السكان من منتجين إلى متلقين للدعم والمعونات، إضافةً إلى وجود تحدِّيات إدارية وقانونية، حيث تفتقد المجالس بيئة تشريعات وآليات مؤسساتية عملية للجباية وتنظيمها، فما زالت المجالس غير قادرة على إقناع السكان لديها بدفع الضرائب، لأنها في الحقيقة لم تقدِّم خدماتها كاملة».

ويعدُّ غياب آلية التنفيذ ومعاقبة المتخلفين عن الدفع من أصعب التحدِّيات التي تواجهها المجالس المحلية، الأمرُ الذي برَّره السلطان بقوله: «لا أعتقد أن المواطن بحاجة إلى قوَّة لتجبره على دفع الرسوم والضرائب، بل هو بحاجة إلى أن يرى الخدمات التي يؤدِّيها المجلس للمنطقة التي يعمل بها، وبهذا الصورة يقوم المواطن بدفعها طوعاً فـ «يخجل أن يرى جاره يدفع وهو لا يدفع»».

تبدأ الرقابة الداخلية من خلال أعضاء مجلس المحافظة؛ فالمكتب التنفيذي هو المسؤول عن استلام الأموال أمام مجلس المحافظة المكون من 49 عضواً.

العجز المالي وقلة الدعم، عوائق دائمة

يسعى مجلس المحافظة إلى تأمين عدّة مشاريع تنموية أو مشاريع ربحية، فعلى سبيل المثال «قدَّمنا لمحافظة إدلب 8 أفران منها «الدانا – مشمان ويخدم قرى الجبل الوسطاني، رام حمدان - كفرومة، ويخدم 22 ألف نسمة، التحّ – خان شيخون، ويخدم 70ألف نسمة»، وتعتبر هذه الأفران خدمية، إضافة إلى أنها مشاريع ربحية يستفيد منها المجلس المحلي في تقويته مالياً».

وأشار إلى أن «الأموال لا تردُّ من المجلس الفرعي إلى مجلس المحافظة، لأنَّ المجلس الفرعي بحاجة إلى دعم من مجلس المحافظة، والضعف المالي الموجود هو عدم وجود مصادر مالية داخلية بسبب استمرار الصراع على الموارد المتوفِّرة، إضافة إلى الفجوة الكبيرة بين الإيرادات المالية للمجالس ونفقاتها التشغيلية».

كشفت دراسة أجراها مركز عمران للدراسات الاستراتيجية أن المجالس المحلية تعاني من عجز مالي متنام بسبب الاعتماد على مصادر دعم خارجي غير مستقرة، وضعف تنمية الموارد الذاتية والفجوة الكبيرة بين الإيرادات المالية للمجالس ونفقاتها التشغيلية والاستثمارية، مع ارتفاع كلف توفير الخدمات الأمنية والهدر المالي الناجم عن ضعف الكفاءة الاقتصادية في إدارة الإيرادات وغياب منظومة متكاملة للرقابة والمساءلة.

هل من دور سياسي مرتقب للمجالس المحلية؟

علي الرغم من المهام الكبيرة الموكلة للمجالس المحلية إلا أن قضية الصراعات الداخلية على السلطة والتمثيل الداخلي والخارجي يبقى عائقاً يحدُّ من قيام المجالس على تولِّي الإدارة المحلية، وفي خضم الحديث عن الأمر، أجرت سوريتنا استطلاع رأي شمل أحد أعضاء مجالس المحافظة.

يقول أسامة أبازيد عضو نائب رئيس محافظة درعا في معرض حديثه عن عمل المجالس المحلية وماهية وطبيعة هذه المجالس، وما إذا كانت قادرة على لعب أدوار سياسية أم لا في المرحلة الحالية والمقبلة، خاصة بعد إقرار بعض الفصائل عدم اعترافها بمجالس الحكومة المؤقتة «حقيقة تلعب» المجالس المحلية دوراً خدمياً أكثر مما هو سياسي، وحسب رأيي فإن المجالس يتم انتخابها من قبل المواطنين على أساس السمعة الطيبة والكفاءة والثورية، ولا يوجد أي مجلس من المجالس الفرعية قد تشكل على أساس حزبي أو سياسي أو توجه معين، هذا إضافة إلى أن العمل يكون بما يتناسب مع الأرض والواقع المليء بحاجات السكان ومعاناتهم».

يختلف عضو مجلس محافظة إدلب الطبيب علي سلطان في وجهة نظره مع أسامة أبازيد في أن تكون هذه المجالس قادرة على تأدية الدور السياسي في المرحلة الحالية بقوله: « كما ذُكرت سابقاً فإن المجالس المحلية أنشئت لتكون بمثابة حكومة انتقالية، لكن يقتصر دورها للأسف على الأعمال الخدمية والسبب يعود إلى الصراع بين المجالس المحلية والفصائل العسكرية، وتفادي الصدام تقوم المجالس المحلية بالتركيز على الدور الخدمي فقط، لأن الدخول في الصراع معهم سيصعّب على المجلس أداء عمله الخدمي حتى».

مخيم أرقبان الحدودي:
60 ألف نازح منسيون في الصحراء وغائبون عن الأجندات الإنسانية

مع طول الأزمة الإنسانية السورية، أصبحت الكثير من مخيمات اللجوء مساكن ثابتة لمئات آلاف اللاجئين والنازحين داخل سورية وخارجها، وبات باستطاعة مستخدمي الإنترنت تحديد مواقعها على خرائط «غوغل ماب» بثوانٍ معدودة، كمخيم الزعتري وبابِ السلامة وغيرهما، لكن عشرات المخيمات الأخرى لا تتعرف عليها التكنولوجيا، ولا حتى إنسانية هذا العالم وحكوماته، ويبقى فيها عشرات آلاف البشر منسيين ويعانون بصمت، ومنها مخيم «أركبان».

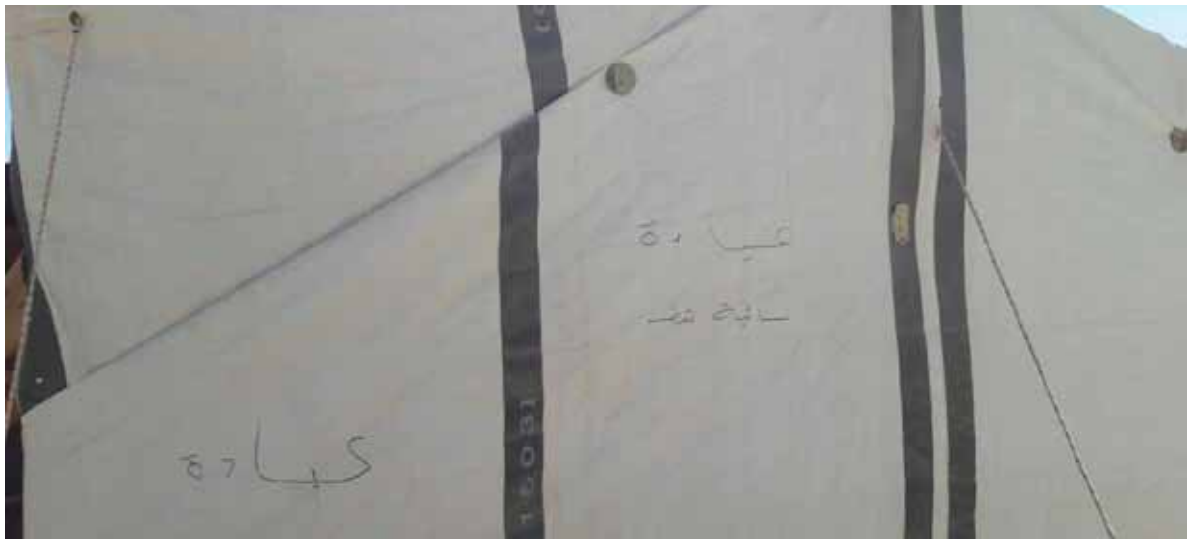

العيادة الطبية النسائية في المخيم

يقع المخيم شمال شرقي الأردن، وعند نقطة تقاطع الحدود السورية الأردنية العراقية، تحديداً في المنطقة الصحراوية المنزوعة السلاح بين الأردن وسورية، بين ساتر رملي كبير كان قد أنشأه النظام السوري وساترين رمليين أردنيين أنشأتهما وعزّزتهما السلطات الأردنية لمنع دخول اللاجئين وتسللهم عبر الحدود.

مع نهاية 2015 بلغ عدد سكان المخيم قرابة 19 ألف إنسان من مختلف مناطق سورية، ومع بداية مسلسل سيطرة «داعش» على منطقة تدمر وريفها، فرّ عشرات آلاف السكان باتجاه مدينة الرقة وريفها، لكنهم تعرضوا لمضايقات من التنظيم، ما أدى إلى موجة نزوح أخرى، فتشردوا في صحاري دير الزور والرقة وحمص، وساروا على الأقدام مسافات طويلة، وبدأ سكان البادية هناك بالتقاطهم، ونقلهم لتلك المنطقة كونها منزوعة السلاح، لتتحول هذه النقطة التي كانت سابقاً بلدة صغيرة إلى مخيم كبير، يقطن فيه أكثر من 60 ألف نازح على أمل الدخول إلى داخل الأراضي الأردنية والالتجاء إلى مخيماتها.

يقول عبد السلام أحد سكان المخيم لـ سوريتنا: «إن الغالبية العظمى من السكان يتمنون الموت على العودة إلى العيش في ظل حكم نظام الأسد أو داعش، هنا يعيش الكثير من مقاتلي الجيش الحر السابقين من أبناء تدمر والملاحقين من داعش».

نقطة طبية يتيمة

تتألف النقطة الطبية اليتيمة في المخيم من خيمة تغطيها شوادر قماشية وبلاستيكية يكسوها تراب الصحراء، مقسمة بقواطع قماشية لثلاثة أجزاء، الأول عبارة عن غرفة للانتظار، وغرفة المخاض وغرفة المعاينة، يوجد فيها سريران للمرضى، وهما عبارة عن فرشتين من الإسفنج بسماكة أقل من 10 سم، أما الكادر الطبي فيتألف من قابلتين قانونيتين وممرضة وممرض، يتدخل في الحالات النسائية الإسعافية الصعبة نتيجة خبرته الطويلة، ولا يستطيعون إجراء أي عمل جراحي بسبب غياب الأدوات الطبية، ويقتصر نشاطهم على خياطة بعض الجروح البسيطة.

يقول شكري أحد ممرضي المستوصف لـ سوريتنا «تنتشر حالات الإسهال الشديد بنسبة كبيرة جداً بين الكبار والصغار على حدٍّ سواء، إضافة إلى مرض التهاب الكبد «اليرقان»، والذي تسبب بموت 6 أطفال بينهم طفلان بعمر الـ 9 سنوات والـ 14 سنة، في يوم الـ 29 من تموز وصلتنا حالتان؛ الأولى طفلة عمرها 10 أشهر توفيت نتيجة اليرقان، والثانية مولود بعمر يومين توفي نتيجة عدم وجو د الأوكسجين خلال ساعة واحدة، كما يعاني السكان من الأمراض الناتجة عن ارتفاع درجات الحرارة، والتي تصل حوالي 45 درجة مئوية، ومن الأمراض التنفسية نتيجة انتشار العجاج؛ أي: «الغبار» والرمال».

فيما تقول إحدى السيدات «هنا نقوم بتحفيظ أطفالنا بوساطة أكياس النايلون، وما توفر لنا من قطع القماش، ولا يوجد حليب للأطفال فنستبدله بالماء والسكر أو الماء المضاف إليه بعض اليانسون».

وعن معاناة النساء والحوامل تقول القابلة القانونية في المخيم لـ سوريتنا «أغلب النساء يعانين من نقص التغذية والالتهابات النسائية وأمراض المجاري البولية، وأجسادهن نحيلة غير قادرات على إرضاع أطفالهن».

من جانب آخر، تستغرق رحلة وصول الدواء إلى المخيم أياماً طويلة حسب شكري، ويضيف «يأتي الدواء من مدينة الميادين والرقة الواقعتين تحت سيطرة تنظيم داعش، عن طريق بعض المهرّبين، مع إمكانية مصادرته من حواجز داعش، ونوعية الأدوية بسيطة للغاية، وهي عبارة عن بعض أدوية الالتهاب والمسكنات وأنواع من الفيتامينات للأطفال والنساء، حيث تغيب جميع أنواع أدوية الضغط والسكري والأمراض المزمنة الأخرى».

حياة الصحراء

تنعدم الآبار في منطقة المخيم كونها صحراوية قاحلة، ويعتمد السكان على المياه التي تصل من الأراضي الأردنية بوساطة الصهاريج التي تمدُّ خراطيمها من داخل الأراضي الأردنية لتصل إلى الخزانات، ويصل يومياً بين 15 - 20 صهريج مياه بسعة تتراوح بين 25 و40 برميلاً، لا تكفي حاجة السكان من مياه الشرب.

يقول محمد أحد سكان المخيم: «كما ترون يومياً عند حلول العصر يخرج السكان ويصطفون بالدور ويحجزون أدوارهم ببراميل مياههم الصغيرة حتى اليوم التالي عندما تصل المياه من الأردن وتعبأ بالخزانات».

يمضي سكان المخيم أيامهم، بالبحث عن شيء من الطعام يسدُّ رمقهم، وتغيب اللحوم والخضار والفواكه عن موائدهم، ويلجؤون إلى حرق الأوراق ويعرف بـ «بابور الكاز» كمصدر لطهي الطعام، بسبب عجزهم عن شراء المحروقات التي وصل سعر لتر المازوت «الداعشي» إلى مئتي ليرة والبنزين إلى 350 ليرة والكاز 250 ليرة.

يقول أحمد المحمد أحد قاطني أرقبان: «المحظوظ من يؤمّن كيلواً من الأرز بثمن 400 ليرة، يطبخه بالماء فقط، فالزيوت غالية الثمن، وقد بلغ سعر اللتر منها أكثر من ألف ليرة، ولا يستطيع أحد شراءَها، والكثير من الأهالي يقتاتون على ما يجمعونه من القمامة».

ويتابع «حتى قمامة الطعام قليلة فلا فضلات زائدة، هنا من يستطيع تأمين ربطة الخبز يكون من المحظوظين بعد أن بلغ ثمن 10 أرغفة 500 ليرة، وكيلو الطحين 350، كما أن جميع المواد تأتي تهريباً من مناطق داعش أو من مناطق سيطرة النظام الذي يفرض إتاوات مضاعفة عليها».

أين مؤسسات المعارضة؟

شكل أهالي تدمر مجلساً محلياً للمدينة مؤلفاً من خمسة أشخاص، وتم رفع الأسماء للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة في تركيا، بعد أخذ موافقة مجلس محافظة حمص الحرة، يقول السيد شكري شهاب المرشح كرئيس للمجلس المحلي لـ سوريتنا وأحد سكان المخيم «في البداية تحجّج الائتلاف أن وضع مكتبه في الأردن غير مستقرٍّ، وأن هناك تشديدات أمنية من الحكومة الأردنية، وما زلنا بانتظار ردّهم لأخذ الاعتراف الرسمي لمجلسنا، كشرط لبدء عملنا بشكل رسمي».

أما الناشط الإعلامي سامر تدمر فيؤكد أنه «لا يوجد أي نوع من الدعم سواء من الائتلاف أو الحكومة المؤقتة أو مجلس محافظة حمص، ولا من أية منظمة دولية أو أجنبية».

تحذيرات حقوقية

في الـ 21 من حزيران الفائت تسللت سيارة إلى نقطة حدودية للجيش الأردني وقامت بتفجير نفسها، ما أدّى إلى مقتل وجرح أكثر من 7 عناصر من حرس الحدود الأردني، ويومها أعلنت الحكومة الأردنية أن المسؤول عن الحادثة هو تنظيم «داعش»، وأن السيارة تسللت عن طريق المخيم، وفي اليوم نفسه منعت السلطات الأردنية دخول أي نوع من المساعدات الشحيحة في الأصل.

وذكرت منظمة هيومن رايتس ووتش أن الأردن لم يسمح، منذ هجوم الـ 21 من حزيران، لأحد بمغادرة منطقة الساتر الترابي لدخول البلاد، بما في ذلك الـ 15 شخصاً على الأقل المصابون بجروح بسبب القتال في سوريا، فيما ردَّ وقتها المتحدّث باسم الحكومة الأردنية محمد مومني، لصحيفة أردنية محلية، بأن الأردن أغلق المعبر الحدودي واعتبر المنطقة منطقة عسكرية مغلقة.

وفي اليوم نفسه أعلن كل من برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة أطباء بلا حدود، أن الحكومة الأردنية أوقفت إدخال جميع المساعدات الإنسانية، إضافة إلى شحنات الماء التي يعتمد الأهالي عليها ونصفهم من الأطفال.

ونوهت أطباء بلا حدود إلى أنها عالجت 3501 شخص يعيشون في الحاجز الرملي خلال الفترة من الـ 16 من أيار إلى الـ 20 من حزيران، منهم مصابون بأمراض جلدية، وأكثر من 200 طفل يعانون من سوء التغذية والإسهال، و450 امرأة حامل، واليوم أصبحوا فاقدي الرعاية الطبية.

فيما قال برنامج الغذاء العالمي، التابعة للأمم المتحدة: «إن السوريين العالقين على الحدود الأردنية، يحتاجون إلى مساعدات حتى نهاية العام الحالي 2016، بتكلفة تقدر بـ 22 مليون دولار».

وفي هذا السياق قال جيري سيمبسون، باحث أوّل ومدافع عن حقوق اللاجئين من منظمة هيومان رايتس ووتش: «على الأردن عدم معاقبة النساء والرجال والأطفال السوريين الفارين من الأعمال الوحشية نفسها التي قتلت الجنود الأردنيين. وعلى باقي الدول بذل كل ما في وسعها لمساعدة الأردن على إبقاء حدوده مفتوحة أمام المحتاجين».

من داخل مخيم أرقبان عند نقطة تقاطع الحدود السورية الأردنية

البنية التحتية في الشمال السوري:
تضرُّرٌ كبير وعجزٌ مادي يعيق جهود المجالس المحلية في إعادة التأهيل

يشير الواقع الميداني وعشرات التقارير والإحصائيات الصادرة عن مؤسسات بحثية وحقوقية إلى أن الحرب في سوريا خلَّفت، فضلاً عن مئات آلاف الضحايا والجرحى والمعاقين، دماراً هائلاً في البنية التحتية في معظم المدن والبلدات على صعيد شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحِّيِّ والمرافق الطبية والمباني المدرسية والمواصلات، وتؤكد بعض الدراسات أن الخسائر الناتجة عن عمليات القصف خلال الـ 23 شهراً بلغت حوالي 11 مليار دولار، في حين تلفت دراسات أخرى إلى أن أكثر من نصف مساحة البلاد هي في حكم المدمرة.

استصلاح الأراضي لخدمة السكان | صفحة المجلس على فيسبوك

أسهم كل ذلك في التأثير بشكل سلبي على حياة المواطن، ولاسيما في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام في ظل قلة أو انعدام أدنى مقوِّمات الحياة وسبل العيش والخدمات الأساسية التي تمكن الإنسان من العيش بكرامة.

مستمرَّة رغم الحصار

بالرغم مما شهدته مدينة حلب خلال الأسابيع الأخيرة من حملة عسكرية مكثفة أسهمت في زيادة دمار البنية التحتية والمرافق الخدمية، وانتهت بفرض حصار على المدينة من قبل النظام وحلفائه، إلا أن المجلس المحلي يؤكد أنه مستمر في تقديم خدماته للمواطنين في الحدِّ الأدنى.

رئيس المجلس المحلي لمدينة حلب المهندس بريتا حاجي حسن قال لـ سوريتنا: «واقع البنية التحتية في المدينة يفوق الوصف على صعيد الدمار، إلا أن خدماتنا مستمرَّة ولم تتأثر في ظل الحصار؛ لأنَّ المجلس كان قد أعدَّ خطة للطوارئ تحسباً لهذا الأمر، والآن نركز على تأمين متطلبات الناس الرئيسة»، ولفت بريتا إلى أن إعادة تأهيل البنية التحتية في ظل سوء الظروف الأمنية التي تمر بها المدينة «هو أمر شبه مستحيل، فالدمار طال البنية التحتية على كل الصعد، ولدينا دراسات ومشاريع جاهزة لإعادة التأهيل إلا أن عملنا الحالي يندرج في إطار خطة الطوارئ»، وأوضح حاجي حسن أن هناك بعض أعمال الترميم السريعة، وهي آنية وضرورية لكن عندما نتكلم عن خططٍ مستقبلية، كما يجب أن يكون الوضع مستقراً لنتمكن من تنفيذ هذه الخطط ونضمن نجاحها».

التعليم والمياه من أكثر القطاعات تضرُّراً في مدينة دارة عزة

ربما لا تختلف مدينة دارة عزة بريف حلب الغربي عن أخواتها من المدن في حجم تضرُّر البنية التحتية فيها في مختلف القطاعات الخدمية، ولاسيما في قطاع التعليم والمياه، وقد تراجعت العملية التعليمية في المدينة نتيجة الاستهداف المباشر للمدارس، الأمر الذي أدَّى إلى تسرُّب الطلاب من المدارس والتحاقهم بالعمل لتأمين معيشتهم، فضلاً عن تضرُّرٍ كبيرٍ للمعلمين نتيجة انقطاع الرواتب، وإضافة إلى ذلك يواجه المجلس المحلي صعوباتٍ كبيرةً في تأمين المياه الصالحة للشرب للسكان، وذلك بسبب انقطاع المصدر الرئيس للمياه من مدينة عفرين القريبة من دارةَ عزَّة، كما يسعى المجلس إلى تأمين مصدر محلي للمياه، وهذا يتطلب تكاليفَ ماديةً باهظةً لا يستطيع المجلس توفيرها.

رئيس مكتب المشاريع في المجلس المهندس عبد الجبار الجرّ تحدَّث لـ سوريتنا عن جهود المجلس في إعادة تأهيل البنية التحتية فقال: «يقوم المجلس المحلي في مدينة دارة عزة بتأمين الخدمات الضرورية للمواطنين ضمن الإمكانيات المتوفرة لديه من الجباية والضرائب على بعض الخدمات المقدمة وتأجير بعض المحلات التجارية التابعة للمجلس، لكن الإيرادات بسيطة ولا تفي بالغرض مما دفعه إلى إعداد مقترحات مشاريع تمسُّ حاجات الناس ورَفعَها إلى الجهات والمنظمات الدولية الداعمة»، وأضاف الجر «تم تنفيذ عدَّة مشاريع خدمية وتعليمية وصحية، ولاسيما في قطاع المياه والخبز والنظافة والصحة وغيرها، وهذا الأمر أسهم في التخفيف من بعض الأعباء عن المواطنين، وخاصة أن دارة عزة وريفها من المناطق الفقيرة كون المنطقة جبلية وضعيفة الموارد، ولاسيما في مخزون المياه الهام والحيوي».

وحول الخطط والمشاريع المستقبلية التي يعتزم المجلس تنفيذها قال المهندس عبد الجبار: «قام المجلس المحلي في دورته الجديدة بوضع ميزانية تقديرية حسب الإيرادات المتوقعة لمدَّة ستة أشهر، وتشمل الرواتبَ والكلف التشغيلية والصيانة والإصلاح وتقديم بعض الخدمات البسيطة للمواطنين، إضافة إلى قيامه برفع مقترحات مشاريع جديدة إلى المنظمات والجهات الدولية الداعمة في كل القطاعات بالتعاون مع مجلس المحافظة، وقريباً سنتعاون مع الحكومة السورية المؤقتة في الداخل بحيث نستكمل ما بدأناه من مشاريع غير مكتملة، وعلى وجه الخصوص قطاع المياه»، وأضاف الجر «إن المجلس سيقدِّم دراسة لمقترحات مشاريع إنتاجية تؤمن دخلاً مادياً لصالح المجلس، وسيقوم بوضع نظام ضريبي جديد بحيث يمكنه مع الدعم الخارجي من تأمين الحدِّ الأدنى من الخدمات الضرورية للمواطنين في هذه الظروف الصعبة».

إدلب: أعباء كبيرة

تعاني محافظة إدلب من حملة عسكرية متواصلة منذ عدة أشهر على المدينة وأريافها الممتدة والتي أسهمت في زيادة تضرر البنية التحتية وضعف القطاع الخدمي الموجه للسكان، رئيس مجلس محافظة إدلب الأستاذ غسان حمو تحدث لـ سوريتنا عن مدى تضرر البنية التحتية في المحافظة «خلف القصف المتواصل للطيران الحربي أضرارا كبيرة في البنى التحتية في مختلف مناطق المحافظة، فتوقف الامتحانات نتيجة قصف المدارس وخروجها عن الخدمة، كما أن القصف طال نحو 10 مرافق طبية في الآونة الأخيرة مما انعكس سلبا على الواقع الصحي وأدى إلى هجرة بعض الكوادر الطبية» وتابع حمو « هناك ما يقارب 100 مدرسة متضررة في المحافظة نتيجة القصف بالإضافة إلى أضرار كبيرة في شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي والمرافق العامة فضلا عن تضرر الآليات الثقيلة لدى المجالس المحلية، أما عن دورنا وما نقدمه كمجلس محافظة فنحن نوجه المكاتب المختصة لتقدير الاحتياجات والأضرار وإعداد المشاريع والدراسات وتقديمها للجهات المانحة والمنظمات المعنية بهدف تأمين التمويل اللازم لهذه المشاريع».

مشاريع إعادة التأهيل في معرة النعمان تنتظر التمويل

لا يختلف الوضع في مدينة معرة النعمان عن مدينة إدلب من حيث تضرُّر البنية التحتية وانعكاسه سلباً على واقع الخدمات الأساسية، فالمدينة شهدت قصفاً ممنهجاً أسفر عن خروج معظم المرافق العامة وشبكات المياه والكهرباء عن الخدمة.

مدير مكتب الدراسات في المجلس المهندس حسين طعمة تحدَّث لـ سوريتنا عن أنشطة المجلس «يقوم المجلس بتأهيل البنية التحتية قدر المستطاع بحسب المشاريع المدعومة من المنظمات، وقد أطلقنا عدَّة مشاريع بهدف إعادة تأهيل شبكة المياه والصرف الصحيِّ والمدارس، لكن الطيران عاود استهدافها من جديد»، وأضاف طعمة «لدينا بنية تحتية مدمَّرة بشكل كامل، ونحاول الآن إصلاح شبكة المياه، ومن المتوقع أن تعود المياه للمدينة خلال أيام قليلة، أما شبكة الكهرباء؛ فهي مخرَّبة ولا يمكن إصلاحها، وقد حاولنا مؤخراً تأمين خطٍ إنساني للمشافي، وبالنسبة لشبكة الصرف الصحي سعينا إلى إصلاح جزء منها إلا أن القصف المتكرِّر أجبرنا على التوقف».

وحول الخطط المستقبلية للمجلس قال المهندس طعمة «المجلس أعدَّ عدداً من الخطط والمشاريع الكاملة، مثل مشروع المياه الذي يتم تنفيذه، ومشروع شبكة الصرف الصحي التي يبلغ طولها 40 كيلو متراً، وقد أعددنا دراسة لإصلاح واحد كيلو متر ودراسة لعشرة كيلو مترات، وننتظر الدعم من المنظمات لتنفيذ هذه المشاريع، كما أعددنا دراسة لإعادة تأهيل الشوارع، وعلى صعيد المدارس فتمَّ إصلاح عدد منها أكثرَ من مرة، وننفذ الآن مشروع إعادة ترميم بعض المدارس المتضرِّرة جرَّاء القصف، وقد قام المجلس بإعداد دراسات مشاريع لتأهيل عدَّة مدارس، وما زلنا ننتظر الجهات الداعمة لتأهيل بقية المدارس وبعض المدارس تكلفتها تتراوح بين 20 و25 ألف دولار، أما المدارس المدمرة بشكل كبير فهي تحتاج إلى نحو 50 ألف دولار لإعادة تأهيلها».

إنشاء شبكة صرف صحي في حزَانو

في إطار جهود المجالس المحلية للمساهمة في إعادة تأهيل البنية التحتية أطلق المجلس المحلي لبلدة حزَانو بريف إدلب مشروعاً لإعادة تأهيل شبكة الصرف الصحي بدعم من إحدى المنظمات الإنسانية، وبحسب عضو مجلس محافظة إدلب أحمد حجازي فإن المشروع يهدف إلى توسيع الشبكة ليبلغ طولها نحو 800 متر، وهذا المشروع يعود بالفائدة الكبيرة على حياة المواطن لما له من آثار إيجابية على المستويين الصحي والخدمي.

مشروع لتأمين الكهرباء في سراقب

المجلس المحلي في مدينة سراقب ومن خلال سعيه لتأمين الخدمات الأساسية لسكان المدينة نفذ مشروع مجموعات التوليد الكهربائية بهدف توفير الكهرباء للسكان عبر 6 مولدات صناعية ضخمة.

مسؤول العلاقات الخارجية في المجلس محمد مصفرة قال لـ سوريتنا: «إن المشروع الممولَ من قبل البرنامج الإقليمي السوري يغطي نحو 60 ٪ من احتياجات المدينة، وهو من المشاريع الرائدة في تقديم الخدمة، وتزيد من ثقة الناس بالمجلس وارتباطهم به»، ولفت مصفرة إلى أن المجلس «يسعى إلى تأمين الاحتياجات المتبقية للمدينة من الكهرباء، حيث يغطي المشروع المدينة كاملة، وقد قام المجلس بتخفيض سعر الاشتراك بنسبة تتجاوز 40 ٪ مقارنة بالقطاع الخاص».

أعمال الخدمة مستمرة رغم الحصار | صفحة المجلس على فيسبوك

رابطة المرأة المتعلِّمة تكثف نشاطاتها في إدلب وريفها

تعتبر رابطة المرأة المتعلمة في محافظة إدلب من أولى الروابط التي تعنى بشأن المرأة في المدينة، فهي منظومة نسوية اجتماعية ثقافية مستقلة تضمُّ النساء من مختلف شرائح المجتمع وتسعى إلى توحيد جهود المرأة المتعلمة إلى بناء مجتمع واعٍ، في ظل ظروف الحرب. إحدى عشرة سيدة متعلمة يعملن بشكل طوعي من محافظة إدلب، هدفهم الأساسي دعم المرأة غير المتعلمة من نساء الشهداء والمعتقلين وفتيات في مرحلة الدراسة الجامعية وإكسابهم مهنة تضمن لها حياة كريمة.

من الورشات التدريبية للرابطة

تقول فاطمة السالم، رئيسة الرابطة: «لا يمكن تنمية المجتمع وتطوُّره دون تثقيف المرأة وتوعيتها للحفاظ على حقوقها، فلها دور مهم في المرحلة القادمة في تطوير وبناء المجتمع، ويجب أن تكون على وعي كامل بالمسؤولية الموكلة إليها»، وأضافت السالم «أثبتت المرأة في محافظة إدلب قدرتها على المشاركة في جميع مجالات الحياة، إضافة إلى تكيفها مع ظروف الحرب، فكانت الأم الحنونة والمسؤولة عن تأمين مستلزمات الحياة، إضافة إلى تأمين مكان مناسب لعيش أطفالها».

مكاتب الرابطة

يوجد في الرابطة أحدَ عشر مكتباً، كلٌّ منها يستهدف فئة معينة ويخطط لنشاطات تختلف عن غيرها من المكاتب، المكتب الأهمُّ هو المكتب التربوي الذي يتابع أمور الفتيات الجامعيات، وقد سجل في الرابطة أكثر من 20 فتاة لتدريبهم على القيام بنشاطات في جميع مدارس وروضات الخاصة في إدلب وتكريم المتفوقين ودعمهم نفسياً وتقديم بعض الهدايا الرمزية.

سلوى المشرفة على تدريب الفتيات تقول لـ سوريتنا «الفتيات يعملن تطوُّعاً، والرابطة تهتم باستقطابهن لتسخير قدراتهن في إدخال الفرحة إلى قلوب الأطفال، كما أنهن يشاركن في تغليف الهدايا واختيار الفقرات حسب عمر الفئة المستهدفة».

كما يوجد مكتب مهني يقوم بتوفير دورات مهنية مكثفة لمدة معينة ومنها ما هو مستمر، يستهدف المكتب النساء غير المتعلمات من أرامل وزوجات معتقلين، ويتم تدريبهم على مهن بسيطة مثل الخياطة والتطريز وتسريحات الشعر، يستطعن من خلال العمل بها تأمين مدخول ولو كان بسيطاً.

هند الحسن، المشرفة على المكتب المهني تقول: «المكتب يتوجه بشكل مباشر للمرأة غير المتعلمة، وتقوم المنتسبات القديمات بتدريب المستجدّات، وتوفر أدوات أساسية لكل مهنة».

كما تعمل باقي مكاتب الرابطة، الصحي والدعوي ومكتب متابعة شؤون الأرامل وغيرها بشكل فعال ومتناغم مع باقي المكاتب.

تعلق رئيسة الرابطة «حدثت في محافظة إدلب بعض الأخطاء من الداعيات، مما سبب توتراً بينهن وبين نساء إدلب، ليتمَّ فتح مكتب دعوي على أسس صحيحة وطريقة دعوة سليمة».

أنشطة متنوعة

كما تعمل المنظمة على إقامة دورات تدريبية بالتعاون مع بعض المنظمات القائمة في المدينة، وخلال الفترة الماضية أقيمت دورة إسعاف أولي لأكثر من 35 فتاة، تم خلالها تدريبهن على كيفية التعامل في حال إصابة أحد أفراد عائلتها، كما وفرت المنظمة طبيبة نسائية خاصة للمنظمة، تجتمع مع أعضاء الرابطة بشكل دوري لتوعيتهم والإجابة على جميع استفساراتهم.

ومن ضمن الأنشطة أيضاً، إقامة دورة صحفية للراغبات في خوض مجال الإعلام، ودورة في كيفية التعامل مع مواقع التواصل الاجتماعي.

دورات متنقلة وصعوبات

في ظل الظروف التي تمرُّ بها المحافظة، وكضمان لاستمرار الرابطة، حرصت الرابطة على إقامة الدورات خارج المحافظة، وخاصة الدورات المهمة، ومنها دورة التمريض التي أعلنت عنها مطلع الشهر الماضي، وقد أقيمت بإشراف ممرضة وممرض مختصين في التدريب.

تشتكي فاطمة السالم، رئيسة الرابطة من العديد من الصعوبات، أهمها صعوبة التواصل مع المتطوِّعات بسبب الوضع الأمني والقصف المستمر على المحافظة، كما تعاني من ضعف في الدعم وانعدامه، ومع ذلك تحاول المنظمة الاستمرار في نشاطاتها ضمن إمكاناتها، والعمل على إيجاد مصدر دخل ثابت لها دون الحاجة لدعم المنظمات غير الثابت.

منظمات المجتمع المدني والمجالس المحلية: تعاون وتنسيق أم تنافس؟!

ساهم النهج القمعي والشمولي للنظام السوري خلال العقود الماضية في تغييب المجتمع المدني وعمل على تهميش دوره وتقييد حراكه من خلال العلاقة التسلطية التي فرضها على منظماته، ومع انطلاق الثورة السورية بدأت محاولات حثيثة لإحياء المجتمع المدني وتفعيل دوره من خلال تأسيس عشرات المنظمات السورية العاملة في مختلف قطاعات العمل الإنساني.

ولم تتبلور العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والمجالس أو الإدارات المحلية إلا بعد سنوات من العمل في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، وبدت علاقة المنظمات الإنسانية الناشئة بالمجالس المحلية أكثر انفتاحاً وأقل توتراً على عكس مما كانت عليه في ظل حكم النظام السوري، إلا أنها لم تكن نقية تماماً ولم تخل من نماذج لأدوار سلبية لعبتها بعض المنظمات تجاه المجالس المحلية؛ فهي المموِّل الأساسُ لكثير من المشاريع الخدمية التي تنفذها المجالس كما يتحدث بعض المراقبين.

يرى البعض أن طبيعة العلاقة بين المنظمات والمجالس المحلية تختلف من مكان إلى آخر ومن منظمة أو مجلس إلى آخر، وذلك بحسب التنظيم والعمل المؤسساتي في كل من المنظمة والمجلس، ويوضح المهندس علي حلاق العضو السابق في المجلس المحلي لمدينة حلب أن علاقة المنظمات مع المجالس «تختلف من منطقة إلى أخرى بحسب قوَّة المجلس والتنظيم في المنطقة، وهناك أماكن تعمل فيها المنظمات بدون تنسيق مع المجالس وتبني نفوذها الخاص بها على حساب شخصية المجلس وحضوره، وهناك مناطق أخرى يكون للمجلس فيها شخصية اعتبارية وحضور قويٌّ ربما يكتسبه عبر التنسيق مع فصيل عسكري أو القضاء في المنطقة، بحيث يكون العمل مشروطاً بالتنسيق مع المجلس حصراً كسلطة محلية».

ويلفت حلاق إلى أن الأمر «ربما يتعلق أحياناً بإدارة مهارة التواصل لدى المجالس مع المنظمات، فمثلاً في أحد المجالس كانت تُوزَّع 40 ألف سلة إغاثية عن طريق المجلس، بينما انخفضت في الوقت الحالي إلى 3 آلاف فقط، وهذا يعود إلى سوء التواصل والتنسيق بين الطرفين»، ويؤكد المهندس حلاق أن الأصل في العمل والعلاقة بين الطرفين «هو التنسيق وصولاً إلى علاقة تكاملية، بحيث يقود المجلس وينظم العمل المدني، وتعمل المنظمات على سدِّ الثغرات عبر التنسيق مع المجلس وتمكينه».

تمكين المجالس

تسعى بعض منظمات المجتمع المدني إلى أن تأخذ دوراً تكاملياً مع المجالس والإدارات المحلية عن طريق تقديم الدعم الإداري ورفدها بالكوادر والمتخصصين وصولاً إلى تمكينها.

اتحاد منظمات الإغاثة والرعاية الطبية «أوسوم» أطلق مؤخراً مشروعاً لتمكين مديريات الصحة في المناطق الخارجة عن سلطة النظام في كلٍّ من حلب وإدلب وحماة وريف اللاذقية، وذلك من خلال تدريب الكوادر الإدارية في مديريات الصحة وتدريب الكوادر الطبية في المكاتب الصحة بالمجالس المحلية، وبحسب القائمين عليه يتطلع المشروع إلى تأمين احتياجات السكان في أوقات الأزمات وتأسيس إجراءات مؤسساتية وأنظمة إدارية في قطاع الصحة، المدير التنفيذي لاتحاد الإغاثة والرعاية الطبية الدكتور زيدون الزعبي أوضح لـ سوريتنا أن المشروع «سيساهم بشكل جذري في تمكين مديريات الصحة، ويقسم إلى جزأين، الأول يختص بالتدريب، والثاني يعمل على تأمين رواتب العاملين في القطاع الصحي، بحيث يتم استثمار الرواتب بشكل مناسب لصالح المؤسسات الصحية».

أزمة تنافس

يرى الدكتور زيدون الزعبي أن السمة العامة للعلاقة بين منظمات المجتمع المدني والمجالس المحلية هي التنافس وهذا مقتلٌ للطرفين، ويوضح الزعبي «هناك نوع من التسلط من الجميع على المجالس المحلية؛ فالأخيرة لم تحظَ بالتدريب ولا التمويل المستمر كحال المنظمات التي حظيت بالتدريب وباستقرار نسبي في التمويل، لذلك يجب التركيز على نقل المعارف والمهارات من المنظمات غير الحكومية إلى المجالس المحلية، بحيث تتمكن هذه المجال مستقبلاً من إدارة شؤونها بشكل كامل، وهذا أمر يصب في مصلحة المنظمات ويعود عليها بالنفع عندما تتمكن من تنفيذ مشاريعها بكفاءة عالية وفاعلية عبر المجالس المحلية»، ويؤكد الدكتور الزعبي أن من مصلحة المنظمات ودورها الوطني «أن تساهم في تمكين المجالس المحلية والمؤسسات شبه الحكومية الناشئة».

أما رئيس المجلس المحلي لمدينة إعزاز تيسير أحمد الموسى فيقيّم العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والمجالس المحلية بأنها «علاقة تعاونية في سبيل تقديم الخدمات للمواطنين»، ويرى الموسى «أنه لا يوجد أي نوع من التسلط أو المنافسة بين الطرفين؛ فمعظم المشاريع لا تنفذها المنظمات إلا من خلال المجالس التي تقوم بدور رقابي وإشرافي على عمل بعض المنظمات، وذلك بالتعاون مع السلطات المحلية الأخرى»، ويستدرك الموسى «لكن هناك البعض من المنظمات تماطل أحياناً في تنفيذ الاتفاقات ومذكرات التفاهم تحت عدَّة ذرائع، إلا أن ذلك لا يقلِّل من شأن علاقة التكامل بين الطرفين».

لمبة أمل: مشروع لإنارة المخيمات الحدودية بالطاقة الخضراء

مصابيح تعمل على الطاقة الشمسية، تم تركيبها لتزود المخيمات بالإنارة الدائمة كلّ السنة، ويغطي هذا المشروع خمسة مخيمات حدودية مع تركيا، وذلك لتخديم المرافق العامة والبوابة الأساسية للمخيمات، للتقليل من الحوادث التي تحدّث في الظلام وحالات السرقات، فهذه المخيمات يقطنها نحو 10 آلاف شخص من مختلف المناطق المحرَّرة.

وزعت 85 عامود إنارة على المخيمات بحسب مساحة كل مخيم

التوزيع حسب السكان

85 عامودا وزّعت بحسب مساحة كل مخيم وعدد القاطنين فيه، والحصة الأكبر 25 عمودا وضعت في مخيم «عائدون» الواقع جنوب سلقين، وزّعت بعد اجتماع المهندسين المخصصين من قبل منظمة «بنفسج» الداعمة للمشروع، وإدارة كل مخيم، كما وزّع 21 عمودا في مخيم «صامدون»، و14 عمودا لمخيم «قادمون»، و25 في المخيمات الواقعة في منطقة باب الهوى الحدودية.

ويؤكد نور عوض، الإعلامي لمنظمة البنفسج لـ سوريتنا «تم وضع خطة لتغطية أهم المخيمات الحدودية الهدف منها التخفيف من حالات التحرُّش والسرقات، وتسهيل وصول المقيمين للمرافق العامة ليلاً»، وأضاف العوض «المنظمة تسعى إلى تغطية المخيم بشكل كامل، والمخيمات تعاني من نقص في الإنارة والكهرباء بشكل كبير حتى اليوم، رغم أنها من المخيمات الكبيرة والقديمة على الحدود التركية».

التركيب بشكل يدوي

عمود بطول ستّة أمتار من الحديد ثُبِّت بحفرة بعمق 100 متر في الأرض حفرت بشكل يدوي، وقد صُبَّت بإسمنت لضمان عدم وقوعه، وفي أعلى العمود ذراعٌ مثبت عليها الضوء باستطاعة 40 واطا، وصندوقٌ حديديٌ مغلقٌ يحتوي داخلة بطارية وجهاز تحكم لفصل وتشغيل الإنارة، وجهاز شحن البطارية، وفوق الصندوق وضعت الألواح الشمسية.

وقال المهندس المشرف على المشروع لـ سوريتنا «تم اختيار المعدات من النوع الجيد، فالضوءُ المستخدم مقاوم للظروف الجوية، والبطاريات من نوع جيد ومزوَّدة بصمام حماية لضمان عدم تفريغها بشكل كامل». وأضاف المهندس «الألواح الشمسية مضمونة لسنوات طويلة، وهي حساسة للضوء الضعيف جداً، وتم اختيارها من نوع «بلي كرستلين» الممتاز».

كما وضح العوَّض أنه تم تركيب الأعمدة «بشكل يسمح لإدارة المخيم تغيِّر أماكنها، فمن الممكن تغيُّر مكان المخيم، لذلك ثُبِّتت ببراغي بقطر 12 ملم ضمن كتَل إسمنتية قابلة للفكّ».

استحسان الأهالي

وتحدَّث أحمد دحنون، مدير مخيم صامدون «بعد مناشدات لعددٍ من المنظمات، استجابت منظمة البنفسج لحاجة سكان المخيم، فالمخيم يعاني من نقص كبير في الخدمات»، وأضاف الدحنون «وفرت المنظمة حرساً بمناوبات لحراسة المخيم بعد تزايد حالات السرقة».

مخيم درعا الفلسطيني: شبه مهجور ونصف مدمر

يعيش من تبقى من سكان مخيم درعا ظروفاً إنسانية قاسية، وسط استهداف متواصل بالقصف من قوات النظام السوري وميليشياته المتحالفة معه، إضافة إلى استهدافه بالطيران الحربي، ويقدر نشطاء من المخيم نسبة الدمار التي طالت المخيم بما يزيد عن 65 %.

أحد شوارع مخيم درعا للاجئين الفلسطينيين | الإنترنت

يعتمد الأهالي على مياه الآبار الارتوازية المحفورة بشكل بدائي، ويعانون من انتشار الملوِّثات فيها، يقول أحمد العواد لـ سوريتنا: «إن المياه ملوَّثة، ولا تستطيع العائلات تحليل مياه الآبار، بسبب عدم وجود المخابر المجهزة، ويلجأ بعضهم إلى التوجه نحو مناطق أخرى لجلب مياه الشرب بوساطة «البيدونات»، الأمر الذي يعرِّض حياتهم للخطر، بسبب انتشار القناصة التابعة للنظام على أسطح المباني العالية».

كما يشهد المخيم انقطاعاً شبه متواصل للكهرباء، الأمر الذي جعل الحياة شبه مستحيلة، يضيف «تزورنا الكهرباء لمدة ثلاثة ساعات يومياً، وأحياناً تهجرنا لأسبوع متواصل، ولا نستطيع شراء المحروقات لتشغيل المولدات».

ويتابع «انتشرت مؤخراً محلات لديها مولدات، يأتي السكان إليها لشحن الهواتف الجوالة وشواحن الكهرباء لقاء 25 ليرة للقطعة الواحدة».

كما يعاني الأهالي من غلاء الأسعار، وقد زاد سعر أسطوانة الغاز على الـ 5 آلاف ليرة، إضافة إلى فرض حواجز النظام وميليشياته إتاوات عالية، جعلت أسعار المواد الغذائية مضاعفة.

من جانب آخر، يعاني المخيم من غياب أية نقطة طبية أو مستوصف يخدم الأهالي، بعد انسحاب موظفي الأونروا منه لمنطقة قريبة يصعب وصول السكان إليها.

يقول العواد «إن حالفك الحظُّ وعثرتَ على ممرِّض لمساعدتك، فلن تجد أي دواء للشفاء من المرضَ سوى بعض أدوية الالتهاب والمسكنات، كما تنعدم أية وسائل إسعافية في حال إصابة أحد الأهالي، ولا توجد سيارات للإسعاف لذلك يلجأ الأهالي لنقل مرضاهم وجرحاهم في سيارات «البيك آب» وأحياناً على الدراجات النارية، الأمر الذي يعرضهم كثيراً لخطر الاعتقال من قوات النظام أو الإصابة بنيرانه».

ونتيجة نزوح غالبية سكان المخيم، ونسبة الدمار الكبيرة، انتشرت القوارض والحشرات في البيوت السكنية، الأمر الذي يعرِّض حياة من تبقى من السكان للإصابة بالأمراض الخطرة، وسط غياب المبيدات الحشرية والأدوية المضادَّة لهذه الأمراض.

وبعد تعرُّض جميع المدارس للقصف وخروجها عن الخدمة، تم ترميم بعض القاعات الدراسية وتحوَّلت إلى مشافٍ ميدانية، لكن ما لبثت أن تعرَّضت للقصف مرَّة أخرى أدَّى إلى خروجها عن الخدمة بشكل كامل، ونتيجة هذا الواقع قام عددٌ من المعلِّمين المتعاقدين مع الأونروا بافتتاح صفوف تعليمية في عدد من البيوت الآمنة، لتقديم التعليم بحدِّه الأدنى.

وعن أحوال الطلاب تقول إحدى المعلمات: «التعليم في حدِّه الأدنى، نركز على الأنشطة الصفية التي تخرج الطلاب من واقع الحرب الذي يعيشونه، فيَ المراحل التعليمية الأولى نحاول تعليمهم القراءة والكتابة كحد أدنى»، وتتابع «تنتشر بين الأطفال حالة من الخوف والهلع المستمرين، ينزلون تحت المقاعد عند سماع أي صوت».

وكانت مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية قد وثقت مقتل 329 فلسطينياً في مخيم درعا ومناطق أخرى من المحافظة منذ آذار 2011، 12 ٪ منهم من الأطفال (40 طفلاً)، و17 ٪ من النساء (55 امرأة)، في حين بلغ عدد الرجال الذين سقطوا على يد قوات النظام 234 رجلاً.

يذكر أن مخيم درعا قد أنشئ في عام 1950، على مساحة جغرافية تقدر بـ 39 ألف متر مربع، تعود أصول سكانه للأجزاء الشمالية والشرقية من فلسطين، فروا إليها نتيجة قربها من الحدود السورية، وكان يسكنه حوالي 6 آلاف فلسطيني إضافة إلى مئات العائلات السورية، وكان يعمل غالبية سكانه في الزراعة كونه يقع في منطقة خصبة، إضافة إلى توفر الخدمات.

«سراقب بيتنا».. خدمة أهالي المدينة بأيدي أبنائها

أطلقت مجموعة من شباب مدينة سراقب، جنوب ريف إدلب نشاطاً يهدف إلى خدمة أهالي المدينة، وإظهارها بالشكل الأفضل بأعمال تطوُّعية بسيطة وبمشاركة الجميع.

وقال ليث العبد اللّه المشارك في الحملة لـ سوريتنا: «الهدف الأساس منها خلق جوٍّ من الترابط وإعادة روح العمل الجماعي وتفعيلها من خلال إشراك كل الشباب الثوري بالعمل التطوُّعي»، وأضاف العبد اللّه «وجود فريق عمل جاهز متناغم للوقوف أمام كل التحديات التي تمرُّ على المدينة أعاد الأمل في نفوس المدنيين من خلال وجود النشاطات التي تساعدهم في حياتهم اليومية».

شارك في الحملة أكثر من 200 شخص، من مختلف المراحل العمرية، وقد انطلقت الحملة بتنظيف شوارع المدينة وإزالة الأحجار وتقليم الأشجار، وشارك فيها شباب الدفاع المدني في المدينة بشكل كامل وعدد من الجمعيات الخيرية وبعض المنظمات.

الأدوات كانت بسيطة، فكلُّ مشارك أحضر معه مكنسة أو أكياساً لجمع النفايات، أو عربة لنقلها، كما ساهم بعض التجار بمكانس خاصة للطرقات وعربات لنقل الأحجار، وشارك المجلس المحلي بـ «تركس» لإزالة الدمار المتراكم في الطرقات العامة.

ووصف العبد اللّه جو العمل بقوله: «لا فضل لنا ولا مِنَّةَ على أحد، وننتظر من بعض المتردِّدين كسر حاجز الخجل والمساهمة بالحملة.. سراقب هي بيتنا الكبير»، وأضاف «لنفخر بما نعمل ولا نستهين بفعل أدهش كل مراقب، وهو بصمة ستتحدَّث عنها الأجيال وكتب التاريخ».

الحملة شملت جميع أحياء سراقب ومداخلها الأساسية، حيث تمت إزالة الأشجار الميتة في المدخل الشمالي، كما قام البعض بقصِّ الأشجار، وحدَّد المشاركون في الحملة ساعتين يومياً قبل غياب الشمس للعمل، ليضيف العبد اللّه «نعمل في الفترة المسائية للترويح عن النفس وعدم تعرُّض المشاركين لشمس الصيف»، وأكمل عما تم إنجازه «خلال أربعة أيام تم تنظيف 300 متر تقريباً، تطلبت منا جهداً ووقتاً لأنها تراكمات وإهمال أربع سنوات».

وقال أحد المشاركين: «الحملة لا قائد فيها، كلنا مشاركون كباراً وصغاراً، وحتى إنك لتجد رجالاً ناهز عمرهم الـ 60 عاماً بالكلابيات البيض شاركوا بجمع الأوساخ»، ليؤكد «حب سراقب متأصل فينا الصغار والكبار رغم كل الظروف والمصاعب».

الفعالية استمرَّت ستة أيام متواصلة، حيث تجمع الفريق في اليوم السادس، وجلسوا على أرصفة المدينة وتناولوا البوظة التي تشتهر بها المدينة كنوع من المكافأة لأنفسهم على ما تمَّ إنجازه.

يذكر أن مدينة سراقب تتعرَّض للقصف الروسي والسوري والبراميل المتفجرة بشكل يومي، فقد فقدت الحملة اثنين من الشباب المشاركين بقصف استهدفهم، و يقطن في سراقب اليوم أكثر 20 ألف نسمة مع النازحين.

الفستق الحلبي: زراعة عريقة في سوريا ومخاوف من تدهورها

بساتين الفستق الحلبي في ريف إدلب

تنتشر زراعة الفستق الحلبي بشكل أساس في حلب، ومنه اشتُقَّ الاسم، كما تنتشر زراعته في محافظة حماة وإدلب، وتأثرت زراعته كثيراً خلال الثورة شأنه شأن بقية الأشجار المثمرة، وهو نوع نباتي ينتمي إلى الفصيلة البطمية، وتزرع العديد من أصنافه بحسب كل منطقة، منها العاشوري «الحلبي الأحمر»، ويقدَّر بـ 85 % من الحقول المزروعة في سوريا، والعليمي، ويشكل حوالي 7 %، واللازوردي منشأه منطقة حلب، ويشكل 7 %، إضافة إلى أنواع أخرى، مثل «الباتوري - ناب الجمل - البياضي - رأس الخروف».

أسواق الفستق الحلبي

يوجد في سوريا سوقان رئيسان للفستق الحلبي؛ الأول في مدينة مورك، والثاني في حلب؛ بسبب تركز الإنتاج في تلك المنطقتين، ولما اندلعت الثورة تحوَّلت الأسواق إلى مراكز جديدة، فسوق حلب تحوَّل إلى الباب الواقعة تحت سيطرة تنظيم الدولة، كما تشهد أسعاره، بسبب تقطع الطرق، تراجعاً كبيراً خلافاً لبقية المناطق؛ مثل إعزاز وعفرين اللتين تشهدان ارتفاعاً في أسعاره، أما في حماة فتحوَّلت الأسواق إلى عدة مناطق بحسب الأمان والاستقرار.

وتتركز مناطق الزراعة في سوريا في ثلاث مناطق رئيسة في عموم حلب وريفها، وفي ريف حماه الشمالي «كفرزيتا - اللطامنة - مورك - الزكاة - لطمين»، وريف إدلب الجنوبي «خان شيخون - التمانعة - إسكيك - التح - أم جلال»، ويتوزَّع أكثرُه في مدينة «مورك» من حيث المساحة والعدد.

المساحة وكمية الإنتاج

يوجد عددٌ من أشجار الفستق الحلبي يعمِّر أكثر من 1000سنة في قرية عين التينة شمال دمشق، وهذه الأشجار ما تزال منتجة، وهي بحاجة إلى حماية من التدهور والانقراض، هذا ما قاله زاهد عبد الرحمن المهندس الزراعي ومدير مشروع القمح في مدينة إدلب، والذي أضاف «تبلغ المساحة الكلية للجمهورية العربية السورية 18517971 «هكتاراً، منها «6039230»هكتاراً قابلة للزراعة، وتشغل الأشجار المثمرة مساحة قدرها «929497» هكتاراً منها «55696,6» مزروعة بالفستق الحلبي بنسبة قدرها 6 ٪ من إجمالي مساحة الأشجار المثمرة في سوريا».

وبين عبد الرحمن أن المساحة المروية من الفستق الحلبي تشكل ٪10 تقريباً من المساحة الكلية المزروعة بالفستق الحلبي، وتعتبر محافظة حلب الأولى من حيث المساحة المزروعة بأشجار الفستق الحلبي في سوريا 44 ٪ من المساحة الكلية المزروعة في القطر، تليها محافظة حماة 35 ٪ ثم محافظة إدلب 13 ٪.

يأتي الإنتاج بشكل رئيس من ثلاث محافظات رئيسة «حماه - حلب - إدلب»، وتأتي محافظة حماه بالمرتبة الأولى من حيث الإنتاج أكثر من 50 ٪ من إنتاج القطر تليها محافظة حلب29 ٪ ثم محافظة إدلب17 ٪.

تحديات تواجه شجرة الفستق

أحمد الحسن مزارع فستق يقول لـ سوريتنا: «تتعرض شجرة الفستق للعديد من المشاكل والتحدِّيات، منها الإصابة بالأمراض الحشرية، وخصوصاً بعد تراجع الفلاح عن استخدام المبيدات نتيجة ارتفاع الأسعار باعتبار شجرة الفستق تعتمد بشكل أساس على استخدام المبيدات الحشرية من أجل تثبيت الحمل، لكن الشيء الذي حدَث أن هناك ارتفاعاً كبيراً في أسعار هذه المبيدات، إضافة إلى عدم الثقة بمفعول ما هو في الأسواق هذا السبب جعل بعض المزارعين يمتنعون عن استخدام المبيدات الحشرية، ما ساهم بتضرُّر الإنتاج، كما أن الإهمال وعدم العناية بالشجرة من قبل بعض الفلاحين سبب الضرر المباشر بالشجرة، إضافة إلى عدم الخبرة في التقليم والاحتطاب المقصود من بعض الناس تجاه بساتين الفستق أدَّى إلى إعطاب الأشجار.

وأضاف الحسن أن تحكم القلة القليلة من التجار بأسعار الفستق وتأثر إنتاج الفستق الحلبي بسبب الأحداث، وخصوصاً بعد قيام النظام بقطع قسم كبير من الأشجار في مدينة مورك بعد احتلالها من قبله وبقائه مسيطراً عليها أكثر من عام، إضافة إلى أن المعارك استمرَّت أكثر من عام للسيطرة على من قبل النظام عليها، ما جعل الحقول مهملة وخارجة عن الخدمة بسبب عدم تمكن المزارعين من الوصول إلى حقولهم لخدمتها. هذه الأسباب كلها أثرت في كمية الإنتاج.

أسعار ملتهبة وضعف في الإنتاج

شهدت أسعار الفستق خلال السنوات الماضية ارتفاعاً كبيراً، بسبب مجموعة من العوامل التي أوضحها المهندس الزراعي عبد الوهاب طيفور بقوله: «إن الأمن والاستقرار من أهمِّ أسباب التطوُّر الزراعي، ونحن نفتقد هذا الأمر، كما أن معظم المناطق الزراعية في سوريا شهدت هجرة قسرية، وتركَ المزارعون أراضيهم، وكثير من بساتين الفستق أصبحت مناطق اشتباك بين الاطراف المتحاربة».

وتابع طيفور قائلاً: «هناك أسباب أخرى كعدم وجود كسَّارات للبذار، وتهريب قسم منه إلى دول الجوار، إضافة إلى قيام التجار باحتكاره وتصديره إلى الخارج بشكل أساس، وخاصة إلى لبنان ودول الخليج العربي، حيثُ يدخل في صناعة الحلويات والمعجنات والبوظة؛ فثمَّة طلب خارجي كبير على هذا المنتج من خلال توقيع عقود مع المورِّدين قبل بدء الموسم، إضافة إلى استخدام منتجاته الثانوية داخلياً».

يستخدم قشر الفستق الداخلي «الخشب» في عملية التدفئة في مناطق زراعته كبديل عن المازوت وأثبت كفاءة عالية في هذا المجال، وقد وصل سعر الطنِّ الواحد منه في الموسم السابق إلى 80 $.

كما يستخدم القشر الخارجي «القشب» الناتج عن عملية قشر الفستق في عملية تسميد الأراضي، وذلك بعد تجفيفه تحت أشعة الشمس.

فوائد الفستق الحلبي

يقول الطبيب نديم الأحمد للفستق الحلبي العديد من الفوائد، منها: ينشط الدَّورة الدموية في الكلى، يفتت الحصى والرَّمل، يزيد في حجم الكلى، ويساعدها على وظائفها. قشرُه مانع للقيء عن طريق تقوية أعصاب عضلة فم المعدة «الصمام الفؤادي»، ويمنع الحموضة والأسيد من الصعود إلى الأعلى.

وأضاف نديم «الفستق يزيد في إدرار الحليب من الضرع، ويغني الحليب بالدسم والمعادن، كما أنه يعالج أمراض الصدر، وخصوصاً السعال المزمن، وهو نافع للمرضى المصابين بالسكري، يخفض مستوى السكر في الدم».

وأوضح نديم تحتوي ثمار الفستق الحلبي على مضادات أكسدة: فيتامين E، وفيتامين C، بكمية مقبولة قادرة على حماية المادة الدسمة «51٪» داخل حبات الفستق، حيث تقوم مضادات الأكسدة بحمايتها من أكسدة هذه الحموض الدسمة، وتمنع تشكل البيروكسيدات السامة والجذور الحرَّة التي تسبب السرطان، وذلك بسبب محتواها العالي من الأحماض الدهنية غير المشبعة، ونخصُّ بالذكر هنا فيتامين F أحد الأحماض الدسمة الضرورية، ويتكوَّن من حمضين دسمين، هما: حمض اللينوليك وألفا حمض اللينولينيك.

تعتبر سورية والمناطق التي تقع شرق وسوريا حتى تركمانستان الموطن الأصلي للفستق الحلبي؛ فزراعة الفستق الحلبي عريقة القدم في منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط ومتأقلمة مع مناخها. وتعود إلى سنة 3500 ق. م في حلب، ومنها انتشرت زراعة الفستق إلى جميع البلدان، ومن هنا جاء الاسم «الفستق الحلبي».

يتميز الفستق بأنه يعمِّر طويلاً ويتأقلم مع البيئة ويتحمَّل للجفاف يعطي دخلاً جيداً لصاحبه، ولا يحتاج إلى خدمة كثيرة مقارنة مع الأشجار الأخرى، ويزرع في جميع الأماكن حتى في الحدائق المنزلية.

يتصف بذار الفستق الحلبي بأنه عديدُ الاستعمالات في المطاعم الفخمة والحلويات الشرقية، حيث ترسم كنقوشات يصنع منها أشهى المأكولات، وله قيمة غذائية عالية جداً، كما يتم استعماله في المجال الطبي والصيدلاني.

يقصِد شجرة الفستق النحل لأخذ الصمغ الذي يصنَّع من خلاله «العكبر» لتسكير الشقوق في الخلية، ويعتبر الفستق رمز الثروة والمال وفنٍّ الطبخ والطعام اللذيذ عند أهل حلب وزينت الأسواق والمحال التجارية.

كما يتمتع الفستق الحلبي بالعديد من الميزات جعلته مطلوباً عالمياً منها الذوق واللون والطعم الجميل وسهولة فصل القشرة عن القلب، وخاصة «العاشوري» منه، ما جعل التجار يقبلون على شرائه.

دماء شابة تجري في عروق المجلس المحلي إلى مدينة دوما
الكفاءة والمهنية أهمُّ عوامل النجاح

تجـاوزت المجالس المحلية في المناطق المحرَّرة الدور المفترض لها في تقديـم الخدمات كالنظافة والصرف الصحـي وتنظيم البناء، وبدت هذه المجالس أشبه بحكومات محلية مصغرة تدير المناطق المحرَّرة.
وحملت المجالس المحلية هذا الدور في ظل غياب مؤسسات الدولة وبعد الحكومة المؤقتة عن الداخل ومشاكله، وتختلف مستويات إدارة المجالس المحليـة مـن منطقة إلى أخرى، وقـد وصل الأمر بقـوة بعض المجالس للسيطرة على الفصائل العسكرية الموجودة في حدودها الإدارية.

اجتماع مجلس مدينة دوما بدورته الجديدة | صفحة المجلس على فيسبوك

المجلـس المحلـي لمدينـة دومـا أحـد أهـم المجالس المحلية الثورية في سوريا وأقدمها، وأقواهـا فاعلية علـى أرض الواقـع في ريف دمشـق، حتـى إنه أخـذ تقييماً من مؤسسـة «تمكيـن» و «البرنامـج الإقليمـي السـوري» كأفضل مجلس محلي بريف دمشق.
وللاطـلاع أكثـرٍ علـى عمـل المجلـس أجرت سـوريتنا لقـاءاً مع المهنـدس خليـل عيبور، رئيس المجلس المحلي لمدينة دوما، بدورته الجديدة، وهو من مواليـد مدينة دوما 1989، ويحمـل إجـازة فـي الهندسـة المعمارية من الجامعة العربية الدولية:

| دومـا هـي أكبر مـدن الريف الدمشـقي مسـاحة وسكاناً، فما هي إجراءات المجلس للتعامل مع هذا الواقع؟

اعتمـد المجلـس علـى توزيـع المهـام علـى المكاتـب الفرعيـة لـه بحسـب الاختصاصات المطلوبـة، والمكاتـب كثيـرة منهـا مكتـب الخدمـات والمكتب التعليمـي والمكتب الطبي ونعمل على تطويرها بشكل دائم.
ويعتمـد المجلـس فـي تسـير أمـوره واتخاذ القـرارات على مجلـس الإدارة المؤلف من 25 شـخصاً يشـترط فيهـم الشـهادة الجامعية، لينتخـب هـؤلاء بدورهـم المكتـب التنفيذي المؤلـف مـن رئيـس المجلس ونائبـه وأمين السر وستة أعضاء أخرين من مجلس الإدارة.

| وصفـت الانتخابات التي أجراها المجلس بأنها الأفضل. فما السبب؟

كان للمشـاركة الكبيـرة دور فـي نجـاح هذه الانتخابـات بمـا تمنحـه مـن مصداقيـة لها، فـكان عـدد الناخبيـن أكثر مـن 2000 ناخب، وشـاركت كل الشـرائح بشـكل كامـل فـي الانتخابات، فمثلاً جميع المهندسـين والأطباء والمعلميـن والحقوقيين في المدينة شـاركوا فـي الانتخابـات، وهـذا الأمر دليـل على ثقة هذه الشـرائح بالمجلس وعمله. كما يسـعى المجلـس إلى أن تكـون الانتخابات في الدورة القادمة عامة وتشمل جميع أبناء المدينة.

| ما هي خطوات المجلس للنهوض بالعمل وتحسين واقع المدينة؟

يسـعى المجلس بالدرجة الاولـى إلى تطوير العلاقـة الفاعلة مـع المؤسسـات العاملة في المدينـة، وقد تـم التوصل إلـى توحيد جهود العمـل الإغاثي بتشـكيل الإدارة، وهي خطوة مهمـة فـي طريـق التخلـص من المشـاكل الإغاثيـة التـي لا تنتهـي. أمـا بالموضـوع التعليمـي فالمجلـس تابـع تسـديد الرواتـب للمعلميـن وهو مشـروع متزامن مـع صيانة المدارس.
ومـن ناحية تطويـر العمل بالسـجل العقاري فقـد تم اعتمـاد نظـام النافذة الواحـدة التي ألغـت أي مجال للتلاعب أو الرشـوة التي كانت سائدة أيام النظام.
وهناك العديـد من الخطـوات المهمة وضعها المجلـس بهـدف تطويـر العمـل والوصـول بالخدمـة إلـى مسـتويات مقبولـة، ويعمـل المجلـس علـى تطويـر كـوادر إداريـة داخل المجلس.

| لا ينفصـل عمـل المجلـس عـن عمـل المحافظة والمجالس المحلية في الغوطة، فما طبيعة العلاقة مع هذه المؤسسات؟

العلاقـة تكامليـة مـع كل فعاليـات الغوطـة المحاصرة، وبالتالي لا بدَّ من تحقيق نوع من التعاون والانسـجام بين الجميع، وفيما يخص العلاقة بالمحافظة فنحن ملتزمون بالتنظيم الإداري، ونسعى من خلال الاجتماعات الدورية التي تعقد بمجلس المحافظة إلى تفعيل دور المحافظـة وإعطائهـا دوراً رقابيـاً على عمل المجالـس، وعمـل أيضـاً مجلس دومـا على رفد المحافظـة بكوادره المدرَّبة وذات الخبرة العملية العالية.
وأمـا علاقـة المجلس بالمجالـس الأخرى في الغوطة الشـرقية فهي متطـوِّرة جداً، خاصة مع مجالس المناطق المجاورة، فثمَّة مشاريع مشتركة مع مجلسي حرستا ومسرابا.
وأمـا علاقة المجلـس بالمؤسسـات المختلفة داخـل المدينـة فهي علاقـة تعـاون وتنظيم للعمل وتحتاج المؤسسات إلى تزكية من قبل المجلس قبل البدء بعملها داخل المدينة، وهو أمر أُعطى للمجلس دورا رقابيا على عملها.

| للمجلس تجربة فريدة في مشاركة المرأة فـي العمـل العـام، لـو تحدَّثنا عـن هذه التجربة.

كان المجلس سـباقاً في إنشاء مكتب يختصُّ بشؤون المرأة بإدارة النَّاشطة بيان الريحاني، ويهدف إلى تنسـيق جهود الفعاليات النسائيّة وتدعيـم مشـاركة المـرأة في شـتى نواحي الحياة.
ويعمـل المكتـب علـى تنسـيق جهـوده مـع المحافظـة والمجالـس المحلية فـي الغوطة الشـرقية لطرح موضوع المرأة بشكل مختلف عما كان يطرح أيام النظام.
وللمكتـب مشـاريع قيد التنفيذ كإنشـاء قاعة تدريب خاصة بالمرأة من أجل تطوير الخبرات والمسـاهمة في رفع سـويَّة المـرأة وتفعيل عملها في المؤسسات المختلفة.
وللمكتب تواصلٌ مع المؤسسات الأممية بهدف شرح واقع المرأة السورية في ظل الثورة، وأن سـبب معناتها هو النظام وليس المجتمع كما تظنُّ هذه المؤسسات الأممية.

| لن تختلف كثيـراً الصعوبات التي يواجها المجلس عمَّـا تعانيه المجالـس المحلية فـي المناطـق المحرَّرة، لكن لـكل مدينة خصوصية، فما هي هذه الصعوبات؟

طبعـاً بالدرجـة الأولـى القصـف الوحشـي الممنهج؛ ودومـا من أكثر المناطـق المحرَّرة تعرُّضـاً للقصف، وهذا أثَّر بشـكل كبير على العمـل الميدانـي للمجلـس، والمجلـس دفع فاتـورة كبيرة من موظفيه بلغـت 24 موظفاً منذ تأسيسه، وبناء المجلس تعرَّض للقصف أربع مرَّات أثرت بشكل كبير في عمله.
أيضـاً من أهـمِّ الصعوبات الحصـار الذي أثر بشـكل كبير جداً على عمل المجلس، فنقص الوقـودِ يؤدِّي إلـى ارتفـاع سـعره، وبالتالي زيادة الأعباء المادية على المجلس.
ولا ننسـى الدعـم وقلته فالمجلـس لا يتلقَّى أيَّ دعـم من الحكومة المؤقتة أو من الائتلاف الوطنـي، وجميع مصـادر دعـم المجلس من مؤسسات غير حكومية.
ومـن الصعوبـات أيضـاً التـي يعانـي منهـا المجلس بعد الهجمة الشرسـة لقوات النظام علـى منطقة المرج، والتي خلفـت عدداً كبيراً مـن المهجرين أغلبهم كانـت وجهتهم مدينة دومـا، وعمـل المجلـس علـى تشـكيل لجنة لمتابعة أمور المهجرين وإحصاء عدد العائلات المهجرة.

| الموقـف مـن الاقتتـال، طبعـاً موقـف المؤسسـة بشـكل عـام، وليـس موقفك الشخصي، وهل استطعتم تحييد المجلس عـن التجاذبـات الفكريـة والفصائليـة الضيقة؟

سعى المجلس لأن يكـون على الحيـاد تجاه كلِّ الأطـراف وعمـل بالتعاون مـع المحافظة علـى رأب الصـدع بيـن الفصائـل المتناحرة، والمجلـس لديه علاقات قويـة ومتينة مع كل الفصائل.
وأما موضوع التجاذبـات الفكرية والفصائلية، والتي كانت هي سـببَ الإقتتال بين الفصائل فالمجلـس خارجها تماماً وأسـاس العمل فيه هو الكفاءة والخبرة، ولا اعتبار لأي شيء آخر، علماً أن المجلـس غنـي بالاختـلاف الفكري، لكـن وعي الزملاء بالمجلـس جعلهم بعيدين عـن هـذه العاصفة، بل على العكس سـاهم هذا التنوع الفكري سـاهم فـي إغناء العمل، والمجلس هو مؤسسـة خدمية لا تسـيس ولا تعسكر ولا تدخل في السجالات الضيقة.

نقاط القوة والضعف في مجلس دوما بحسب رئيسه:

- الكوادر المتميزة بالمجلس: 25 خريجـاً جامعياً، 27 خريج معهد، 34 مـن طلاب المعاهـد والجامعات لـم ينهـوا دراسـتهم، و32 أنهـوا تعليمهـم الثانـوي من أصـل 291 موظفا يعمل بالمجلس.
- الانتخابـات التـي تميزت بالشـفافية والنزاهة.
- النافـذة الواحدة بما يخصُّ السـجل العقاري.
- توحيـد الجهـود الإغاثيـة بالمدينـة ضمن إدارة العمل الإغاثي.
- نقص الدعم المادي المقدم للمجلس أثر بشكل كبير في عمله.
- التأثيـر الكبيـر للقصف علـى العمل الميداني للمجلس.
- خـروج عدد كبير من آليـات المجلس عـن العمل بسـبب عـدم توفـر قطع الغيار.
- الضغط السكاني الكبير على المدينة واتسـاع رقعتهـا الجغرافيـة وضـع المجلـس فـي وضع حـرج مع نقص إمكاناته المادية.

إحدى النشاطات الرياضية في المدينة | صفحة المجلس على فيسبوك

استطلاع رأي للإعلاميين والناشطين المدنيين حول عمل المجالس المحلية في مناطقهم

أبو قتادة القابوني، إعلامي، القابون

«المجلس المحلي في حي القابون ناجح نسبياً، ولكن بحاجة إلى سلطة تنفيذية مسؤولة عن تنفيذ المهام وجعله السلطة العليا في الحي، وإن تحدّثنا عن المجالس المحلية في ريف دمشق عامة فيمكن القول: إن بعضها حقق نجاحا كبيراً، كمجلس داريا مثلاً، ولكن بالمقابل هناك بعض المجالس شُكِّلت لكي يقال: إن في هذه المنطقة مجلساً، وهم في الحقيقة لا يُسْدُون أية خدمة للناس».

أبو عبد الله الزير، ناشط في المجال الطبي، زملكا

«إن نظرنا للإمكانيات المتاحة لمجلس زملكا نستنتج أن عمله جيدٌ؛ فموارد الدعم شحيحة، وهذا سبب أساسٌ للواقع الأليم الذي تعيشه الغوطة الشرقية عامة وزملكا خاصة، وتعاني كل المجالس المحلية في ريف دمشق من نقص الموارد المالية والبشرية، وتفتقد سلطة تنفيذية قوية مما يجعل قرارتها غير ملزمة في بعض الأحيان».

أبو هاني جهاد، إعلامي، زملكا

«أرى في المجلس المحلي لمدينة زملكا، مجلساً منتخباً في انتخابات نزيهة، ليقوم بعدها بعمله ويؤدّي واجباته على أكمل وجه، ويسعى إلى تخفيف الألم عن أهالي المدينة وملء الفراغ التنظيمي فيها، كما تقوم المكاتب الفرعية بعمل جبار، وخاصة في المجال الخدمي والطبي، وأرى أن مجالس الغوطة عامة بحاجة إلى دماء جديدة وذوي اختصاصات بشكل أكبر لاستثمار الطاقات الموجودة، والعمل على استجرار دعم أكبر للمحافظة على وجودها».

عمر محمد، إعلامي، الزبداني

«بالنسبة لمدينة الزبداني لم يبقَ فيها أيُّ دور للمجلس المحلي؛ فقسمٌ كبيرٌ منها لا يخضع لسيطرة المعارضة، أما مدينة مضايا فكان للمجلس المحلي فيها دور كبير في مساعدة المحاصرين، وقد ساعد في تخديم المدرسة الوحيدة في البلدة وأمن مساعدات للأهالي بعد اتصالات أجراها مع الهيئة الإغاثية الموحدة، كما أمَّن مادة الحطب، واستلم مادة المازوت حين دخولها من الأمم المتحدة ومن خلالها ساعد في تشغيل الآلات للتخلص من القمامة المتراكمة داخل المدينة».

أحمد الحمصي، ناشط مدني، الحولة، حمص

«مجالس ريف حمص الشمالي باتت مجالس صورية بدون دعم، لم يعد يهتم الناس لأمرها ولا يتوقعون منها الشيء الكثير، وغدت أنظار الناس باتجاه الجمعيات الخيرية والمؤسسات الإنسانية. اعتراضي الشخصي على عمل المجالس يشمل كل المجالات الخدمية والتنظيمية والإدارية، حيث كان لتوقف الدعم دور كبير في ذلك، بالحقيقة كانت للمجالس صولة وجولة في بداية تأسيسها، وكان عملها جيداً وأصبحت محل ثقة الناس إلى أن توقف الدعم المفاجئ عنها، أدى لتراجع مكانتها وباتت الآن منسية، وباعتقادي قطع الدعم عنها مقصود. نستطيع أن نقول أن لا عمل للمجالس المحلية حاليا يستحق التكلم به، وإن كان هناك عمل فهو محدود جدا، كدعم مادة الخبز لفترة محدودة كل عدة شهور، أو دعم مضخات الآبار بالديزل بما يتوفر».

صفحة تهتم بقضايا المواطنين في المناطق التي تدير شؤونها المدنية المجالس المحلية والهيئات الحكومية، فتعرض مشكلاتهم الإنسانية والخدمية كما ينقلونها، وتوجه هذه المشكلات إلى الهيئات والمؤسسات المعنية بهدف حلها والعمل على تجاوز جميع الصعوبات التي تواجه حياة المواطنين في مدنهم وقراهم.

للتواصل وإرسال الشكاوى: souriatna.editor@gmail.com

برسم مجالس محافظة دمشق:

- **محمد عبيد، سقبا، الغوطة الشرقية:**
«وجود أشخاص في المجلس المحلي يحتكرونه ولا يسمحون للأعضاء الجدد باستلام مهامهم، هي المشكلة الأكبر بالمجلس المحلي، وإنني أطالب بتسليم المكتب التعليمي للمسؤول المنتخب؛ فهو شخص يملك الكفاءة والنزاهة، ولا مبرِّرَ أبداً للمراوغة والمماطلة بتسليمه مهامه».
- **أبو سعيد ليلى، حمورية، الغوطة الشرقية**
«إشغالات الرصيف والطريق أكثر المشاكل التي تعاني منها البلدة، حتى إننا لا نستطيع المشي لا على الرصيف ولا في الطريق لتجاوز أصحاب المحلات والبسطات على الأملاك العامة، نرجو من المجلس المحلي وضع حدٍّ لهذه التجاوزات».
- **عماد المرجي، عربين، الغوطة الشرقية**
«وجود مكبٍّ للنفايات في المناطق السكنية بالبلدة سبّب انتشار القوارض والحشرات، وخاصة مع قدوم فصل الصيف».
- **أبو العبد الغوش، زملكا، الغوطة الشرقية**
«نرجو من المجلس المحلي رفع وتيرة إزالة الركام، صحيح أن المجلس يبذل جهوداً جبارة لترحيل الركام من أبنية البلدة المدمرة لكن المطلوب منه أكثر».
- **أبو محمد درويش، جسرين، الغوطة الشرقية**
«تذكرنا أيام النظام كلَّ يوم حفرٌ وطمرٌ، منزعج من المجلس المحلي لعدم إتمامه إصلاح الصرف الصحي، والحفر المتكرِّر لنفس المكان دون إصلاح العطل».
- **أحمد شعبان، بيت سوى، الغوطة الشرقية**
«الرجاء من المجلس وضع حدٍّ للأغنام التي تتجوَّل بكثرة داخل الأبنية السكنية في البلدة، فانتشار الحشرات والروائح يزيد مع ارتفاع الحرارة».
- **أبو علي التكلة، مسرابا، الغوطة الشرقية**
«الحواجز أمرٌ أمني لا يحقُّ لنا التدخل به، لكن التجاوزات على جانبي الطريق أمرٌ لا يحتمل ولا بدَّ من حلٍّ جذري للمشكلة، سواء عن طريق الشرطة أو المجلس المحلي».
- **أبو سلام سلام، عين ترما، الغوطة الشرقية**
«الحُفَرُ الناتجة عن القذائف وصواريخ الطائرات جعلت المرور بطرقات البلدة أمراً بغاية الصعوبة، فالرجاء من المجلس المحلي للبلدة صيانة الطرقات بشكل مستمرٍّ؛ فالبلدة على خط الجبهة، وهي تتعرض لقصف مستمر أكثر من غيرها».

بانة سعيد، ناشطة مدنية، خان العسل، ريف حلب

«بعد أن استلم المجلسُ المحليُّ في خان العسل مجموعة من الشبان بات أكثر فعالية وصار تجاوبه مع الأهالي والمنظمات أكبر، وأصبح المجلس يهتمُّ بالأمور الخدمية كإنارة الشوارع والكهرباء العامة والمياه، كما أتم المجلس تغطية أكثر من 80٪ من سكان خان العسل بالمساعدات، كما كان للمجلس دور في القطاع التعليمي، حيث تمَّ افتتاح مدرستين ابتدائيتين، ومدرسة إعدادية، وروضة».

ليث شعبان، ناشط مدني، أبين، ريف حلب

«المجلس المحلي في بلدة أبين يعمل بطريقة غريبة، فمثلاً منذ بداية الثورة لم يقم أي أحد بجمع تبرعات من أهالي المدينة سوى هذا المجلس، وجميع الأعمال التي يقوم بها مقرونة بجمع التبرعات، رغم أنه يملك مبالغ لا بأس بها في خزائنه، وليست هناك أية حاجة إلى جمع التبرعات، كما يشجع المجلس الناس على التبرُّع من أجل الحصول على حصص إغاثية، والمجلس يريد أن يعمل لكن المشكلة في طريقة العمل».

حسين الحاج حلب، ناشط مدني، حلب

«سأبدأ من الانتخابات التي عقدها مجلس محافظة حلب الحرة، وفي اعتقادي أنها كانت أشبه بالمحاصصة والمحسوبيات الثورية، يعني على سبيل المثال أنا أحد أعضاء الهيئة العامة، والتي من المفترض أن تختار هي أعضاءَ المكاتب التنفيذية، ومع ذلك إلى الآن لم تتمَّ دعوتي إلى أي اجتماع، ومع ذلك تم اختيار المكاتب ورئيس المجلس. أما بالنسبة للخدمات فتتفاوت المجالس في نشاطها لتقديم الخدمات، لكن عموما الناس أصبحت تعتمد على المجالس في أغلب مناحي الحياة والأمور الإغاثية التي هي عصب نشاط المجالس».

منصور صبرة، ناشط مدني، حربنوش، ريف إدلب

«أغلب أهالي بلدة حربنوش مستاؤون من عمل مجلس القرية؛ لأنه لا يمثل بشكل حقيق أهالي القرية، وفي البداية لم يكن هناك انتخابات ولا يتحلّى بعض أعضاء المجلس بأية كفاءات رغم أن القرية مليئة بها، وتتغلب المحسوبية والقرابة على أسلوب عمل المجلس، وقد تواردت أنباء تتكلم على عقد عدَّة صفقات مشبوهة مع منظمات داعمة تعود بالنفع على أعضاء المجلس».

برسم مجالس محافظة إدلب:

- **طلال العبود، سراقب، إدلب:**
«المدينة تعاني من نقص المياه، والمجلس لا يعمل بسبب توقف الدعم، فضلاً عن أن هناك سوءاً كبيراً في مادة الخبز، والمجلس أعلن عن بدء مشروع مولدة لضخ المياه منذ حوالي ثلاثة أشهر، ولم يعمل حتى الآن، وهذا أدَّى إلى حالة من الانزعاج لدى السكان».
- **محمد الأحمد، كفرنبل، إدلب**
«المجلس لا يقدِّم خدماته لكلِّ أحياء البلدة بالتساوي، ويوجد تميز بين حي وآخر، فضلاً عن المشاكل التي تسببها اشتراكات الكهرباء، والتي يعتبر المجلس المسؤول عنها».
- **خالد المحمود، أبو ظهور، إدلب**
«الكهرباء لا تتوفر أبداً، والمجلس لم يؤمن اشتراكات للبلدة كباقي البلدات، فضلاً عن وضع الطرقات السيء، حيث قاموا بإصلاح بعضها وأهملوا الباقي، كذلك الصرف الصحي الذي بقي على حاله ولم يتمكن من صيانته أبداً».
- **أحمد العلي، أبو ظهور، إدلب**
«أطالب المجلس المحلي برفع القمامة الموجود على أطراف الطريق العام، والمجلس قام بإصلاح شبكة المياه إلا أنها لا تغطي كامل الناحية».
- **هيفا، نازحة لمدينة سلقين، إدلب**
«على المجلس تنظيم ساعات عمل الحفارة بسبب صوتها المزعج، فالحفارة تقوم بحفر بئر أمام منزلنا طوال النهار، وتتوقف عند الساعة 12 ليلاً، ورفع سكان الحي شكوى للمجلس دون جدوى».

برسم المجالس مدينة حمص:

- **علي القاسم الرستن، حمص:**
«مضخة المياه في المدينة تعطلت مؤخراً، وبحاجة إلى التصليح الذي يكلِّف $1000، إلا أن المجلس لا يستطيع إصلاحها لعدم امتلاكه الدعم، وماتزال المياه مقطوعة عن نصف أحياء المدينة، وبانتظار من يقوم بتصليح المضخَّة، ولا يختلف الحال في تلبيسة وباقي مدن وقرى ريف حمص الشمالي؛ فالمجالس المحلية عاجزة عن توفير أقلِّ مقوِّمات الحياة للسكان».

في إحدى قرى إدلب المحرَّرة، يقف حسام ظليطو المسؤول عن مجموعة من عناصر الدفاع المدني في مركز بداما بجسر الشغور، مع مجموعةٍ من العناصر والسكان، وعيونهم دائماً السماء، يترقبون طائرة حربية دخلت أجواء منطقة عملهم المسؤولين عنها، بانتظار ما ستُلقيه. يمسك حسام بقبضته اللاسلكية ويطلب من العناصر التأهب في حال ألقت الطائرات حمولتها، ربما أصبحت جاهزية فرق الدفاع المدني دائماً مع ارتفاع وتيرة القصف على محافظة إدلب، لا يبالون بالعقبات؛ فحبهم وشغفهم في إنقاذ الأبرياء يذلّل كلَّ الصعاب ويحفزُهم على الاستمرار.

سرعان ما انضمَّ فريق حسام إلى الدفاع المدني السوري في المناطق المحرَّرة ليصبح فرعاً لمؤسسة تغطي ثماني محافظات تسيطر المعارضة على أجزاء كبيرة منها كإدلب، أو تتقاسمها مع النظام كـ حلب وحماة، مهمتهم الأساسية إنقاذ الأبرياء من لهيب الحرب الحارق.

عناصر الدفاع المدني في مركز بداما بجسر الشغور

الدفاع المدني السوري.. بطولات في زمن العقبات

حلب.. اسطورة التضحية

بعد ارتفاع وتيرة العمليات العسكرية على أحياء حلب وتمكّن النظام من قطع طريق الكاستيلو ومحاصرة حلب بالكامل، وضعت فرق الدفاع المدني خطةً لتجنب الوقوع في الأخطاء وتجاوز العقبات من نقص الوقود والآليات، ويؤكد ابراهيم أبو الليث مجير المكتب الاعلامي في حلب لـ سوريتنا أن عمل الدفاع «بات حاجة ملحّة في هذه الأيام، وخاصة مع استمرار استهداف المدينة بالبراميل المتفجرة، ومع سقوط الضحايا تهبُّ فرق الدفاع المدني لإجلاء الجرحى والمدنيين».

وتابع «مع إعلان المعارضة عن معركة فكِّ الحصار عن حلب، اجتمع مدير الدفاع المدني بحلب الأستاذ عمار السلمو مع قادة الفرق لوضع خطة طوارئ في حال بدأ الطيران بأعماله الإنتقامية، وتم استنفار أكثر من 127عضواً من العناصر موزَّعين على ثلاثة مراكز هي «الأنصاري المسؤول عن القسم الغربي، ومركز حيّ الصالحين والشعار المسؤول عن منطقة النيرب، ومركز هنانو المسؤول عن منطقة الكاستيلو، حيث تمّ بحمد الله تغطية جميع الضربات الجوية من خلال مناوبات على مدار الساعة».

وعلم مراسل سوريتنا، أن عدّة مراكز جديدة تم افتتاحها في ريف حلب، في مناطق الحاضر – بردة – السميرية – الهضبة الخضراء.

حصار حلب أنهك عملهم

مع رصد قوات النظام لطريق الكاستيلو، الشريان الرئيسي والوحيد لمناطق المعارضة في حلب، ظهرت عقبات جديدة لعمل الدفاع المدني في المدينة، كارتفاع أسعار الوقود اللازم لتشغيل شاحنات الاطفاء وآليات رفع الأنقاض، وصعوبة الحصول على قطع التبديل والصيانة، فتعطل إحدى الآليات قد يؤدّي إلى تأخير في إنقاذ العالقين تحت الأنقاض.

عمار السلو، مدير الدفاع المدني في حلب، أكد لـ سوريتنا أن التنسيق والتعاون «دائم بين المراكز في المدينة، من خلال توزيع الوقود المتوفر على الآليات جميعها، وإرسال عناصر الدفاع مركز إلى آخر حسب الحاجة، ولم يكن هناك أيّ نقص في عدد العناصر، إضافة إلى تطوُّع العديد من الشبان في حالات الاستنفار».

وبحسب مصادر مطلعة لـ سوريتنا، يبلغ عدد أفراد الدفاع المدني في حلب نحو 550 عنصراً موزعين على عشرين مركزاً، حيث يخضع هؤلاء العناصر لتدريبات في مركز التدريب والتأهيل في منطقة الأتارب.

إدلب: ستة قطاعات تغطي المحافظة

بعد تأسس فرق الدفاع المدني بحلب بفترة لا تتجاوز العدّة أشهر، بدأت تلك الفكرة تنتشر في محافظة إدلب، فكانت منطقة جسر الشغور من أولى المناطق التي تتشكل بقيادة رائد الصالح مدير الدفاع المدني في سوريا، وتنقسم فرق الدفاع المدني بحسب مطيع جلال المسؤول الإعلامي عن فرق الدفاع المدني في حديث خاص لـ سوريتنا إلى ستة قطاعات تعمل على تغطية حاجة المحافظة، حيث تقوم بالاستجابة السريعة لكل عمليات الإنقاذ والإخلاء والإطفاء».

يبلغ عدد متطوّعي الدفاع المدني في إدلب اليوم أكثر من 704 أشخاص بأكثر من 36 مركزاً ضمن ستة قطاعات، ويملك أكثر من 200 آلية.

وأضاف «كانت بداية العمل من مركز جسر الشغور الذي كان يضمّ وقتها 25 متطوّعاً يعملون بأدوات بسيطة وبطريقة غير مهنية، أما اليوم فقد تغيّر الحال، حيث بلغ عدد المراكز في المحافظة 36مركزاً توزعوا على كل أنحائها، إضافة إلى تشكيل مديرية للدفاع المدني في مدينة إدلب المحرَّرة منذ قرابة العام والنصف».

استنفار دائم

مع ارتفاع وتيرة العمل العسكري على قرى وبلدات ريف إدلب، كان لا بُدَّ من وضع خطط الطوارئ من حيث جدول مناوبات العناصر، وأكد مطيع على أن عناصر الدفاع المدني في حالة تأهب على مدار الـ24 ساعة، وذلك من خلال ثلاث مناوبات، وفي حالات الضرورة يتم استدعاء جميع العناصر في باقي المناوبات.

وتابع «بالنسبة للضربات المزدوجة، من الصعب جداً تفاديها، حيث نطلب من جميع العناصر عدم التوجه إلى مكان الغارة الجوية مباشرةً حتى التأكد من عدم وجود الطيران في سماء المنطقة، وفي حال كان الخروج ملحّاً نخصص أحد أعضاء الفريق لمراقبة حركة الطيران وتنبيه الجميع في حال اقترابه، فالطيران الحربي في العادة لا يقوم بالتنفيذ إلا بعد مدة زمنية تتراوح حتى 15 دقيقة، في هذه الحال نضطر إلى الخروج إلى مكان التنفيذ بأقصى سرعة في حال وجود أشخاص تحت الأنقاض ونسلّم أمرنا إلى الله ونتابع العمل، ومجزرة سرمين أكبر الأدلة، حيث استهدف الطيران إحدى المشافي بغارة واحدة لم تسفر عن سقوط شهداء، وعند إزالة الدفاع المدني للركام تعرَّض لغارة ثانية بعد9 دقائق أدّت إلى استشهاد 14مدنياً بينهم عنصر من الدفاع المدني، إضافة إلى 5 عناصر أصيبوا بجروح خطيرة».

قصفٌ ودمار يطال المراكز

وكغيرها من المنشآت الحيوية لم تسلم مديرية الدفاع المدني من الصواريخ الحربية التي دمرت العديد من مقرّاتهم وآلياتهم، حيث يؤكد مطيع على «استهداف الطيران مراكز الدفاع مثل مركز خان شيخون الذي دمِّر بالكامل مع الآليات، كما تعرض كلٌ من مركز كفر تخاريم، وبداما، وبنش لقصف مماثل أدّى إلى أضرار كبيرة في بناء الدفاع المدني وآلياته».

وبحسب مصادر لـ سوريتنا فإن الدفاع المدني «قدَّم خلال الأشهر الفائتة مئات عمليات الإنقاذ والأعمال الخدمية، وقد اطلعت سوريتنا على أعماله خلال شهر حزيران الماضي، حيث بلغت 638 عملاً، وأنقذ الدفاع المدني 650 مصاباً بينهم 143 طفلاً، و116 امرأة، كما قام بسحب أكثر من 161 شهيداً من تحت الأنقاض بينهم 84 طفلاً و23 امرأة، كما شهد الدفاع 5 مجازر قام بالعمل خلالها على نقل المصابين وإخماد الحرائق، فيما بلغ عدد الحرائق 73 حريقاً».

وقال مصدر في الدفاع المدني لـ سوريتنا «حتى اللحظة تم توثيق إنقاذ أكثر من 50 ألف مدني جراء الغارات الجوية، فيما لم نستطع تحديد العدد الإجمالي للغارات على حلب بسبب عشرات الغارات في اليوم الواحد»

خالد عمر حرح.. يرتقي شهيداً

كمن سبقه من زملائه، رحل خالد عمر حرح، أحد عناصر الدفاع المدني السوري، عقب قصف لقوات النظام استهدفه وزملاءه أثناء إنقاذ عالقين تحت الأنقاض قرب حي الراموسة جنوبي حلب، أدّى إلى استشهاده على الفور يوم الخميس في الـ 11 من آب، وإصابة نجيب فاخوري مدير مركز الأنصاري.

يروي زميله أحمد تاريخ خالد في عمله بالدفاع المدني فيقول: «قرابة ثلاثة أعوام انقضت على تطوّع خالد في مديرية الدفاع المدني السوري، سطر اسمه بأحرف من نور، من خلال إنقاذه أرواح عشرات الأبرياء، كانوا مدفونين بين الأنقاض، بفعل قصف النظام المتواصل على مدينته حلب».

ويتابع «وعلى خلفية إنقاذه رضيعاً من تحت الركام بعد عمل استمرَّ ساعات طوال، دُعي خالد إلى مقرّ مجلس الأمن في الولايات المتحدة الأمريكية، ليصوِّر الوضع الإنساني في حلب لأعضاء المجلس ويشرح المخاطر التي تواجه عناصر الدفاع المدني، أثناء أداء واجبهم الإنساني».

خالد عمر حرح متزوج، رزق بطفلتين ويقطن في حيّ الشيخ سعيد، ولم يكن الوحيد الذي قدَّم نفسه من أجل حياة الباقين، فقد أكد إبراهيم أبو الليث مدير المكتب الاعلامي بحلب أن 46 شخصاً من الدفاع المدني قتلوا في حلب معظمهم في حزيران الماضي، حيث فقد الدفاع المدني ثمانية من متطوّعيه في قصف روسي على بلدة «باقد العدس ومعارة الأرتيق» في ريف حلب الغربي.

بعد أن خسر كل شيء:
أبو علي الدرعاوي يبتكر فقّاسة آلية للبيض

بعدما خسر أبو علي ابنُ مدينة درعا كلَّ شيءٍ يملكه، بدأ بالبحث عن مشروع جديد، يؤمِّن له حياة جيدة، وبعد عناء طويل وجد مدرسة مهدَّمة ذات مساحات واسعة، فقرَّر البدء بتربية الدجاج وإنتاج البيض وتفقيسه فيها، لكنه عاد ليصطدم بواقع آخر تمثل بقلة الصيصان الجيدة وارتفاع أسعارها الكبير، وبدرت إلى ذهنه فكرة اختراع فقاسة للبيض، تعتمد على احتضانه وتأمين ظروف جوية ملائمة وثابتة، من درجة حرارة ورطوبة للبيض مدَّة واحد وعشرين يوماً حتى يفقس.

التحدي الأكبر الذي واجهه هو إيجاد مصدر حراري رخيص ومستمر لتأمين هذه الشروط الجوية، فلمعت في ذهنه فكرة إمكانية الاستفادة من مبدأ عمل أجهزة التدفئة المركزية «الشوفاج»، والتي تعتمد على تمرير المياه الساخنة بدرجة حرارة مرتفعة ضمن أنابيب معدنية تنشر الحرارة من خلال في الجوّ المحيط.

وضماناً لشروط أفضل قام أبو علي بتغطية الأنابيب بصندوق خشبي عازل، وذلك من أجل تحقيق درجة رطوبة ملائمة، ثم قام بتمرير المياه بطريقة مبتكرة أسفل الصندوق، تتغير درجة الحرارة فيها بحيث تؤمن الرطوبة الملائمة، ووزَّع ضمن الصندوق الخشبي مراوح تؤمن جريان الهواء الساخن والبارد حسب الحاجة لتوفير التهوية المطلوبة، مربوطة أوتوماتيكياً مع موازين حرارية أخرى، والتي تعمل بشكل أوتوماتيكي عند اختلال الشروط.

ونتيجة لصعوبة تأمين الكهرباء، وارتفاع أسعار المحروقات المشغلة للمولدات، لجأ أبو علي إلى الألواح الشمسية كمصدر للكهرباء، وربطها مع

عدَّة بطاريات للتخزين، لضمان سريان الكهرباء طوال الوقت وتأمين أحسن شروط الرعاية، إضافة إلى استخدام الغاز كخيار ثانٍ في العمل.

تحوَّل ابتكاره هذا إلى حديث المحافظة بأكملها، وانتقل للمناطق المجاورة كالقنيطرة، حيث قام عددٌ من الأشخاص بتطبيق اختراعه، واستطاعوا تأمين مصدر رزق جيد في الظروف التي تمرُّ على أبناء المحافظة.

يقول أحد أصدقائه لـ سوريتنا: «أبو علي مثال لكل سوري شريف صامد في وجه نظام الأسد المجرم، هُدِم منزله بقصف الطيران، وكذلك محل بيع اللحوم الذي كان يملكه، وتعرَّض للتهجير والنزوح مرات عدَّة، لكنه لم ييئس وظلَّ مصرّاً على إيجاد مصدر رزق حلال يعيش من خلاله!».

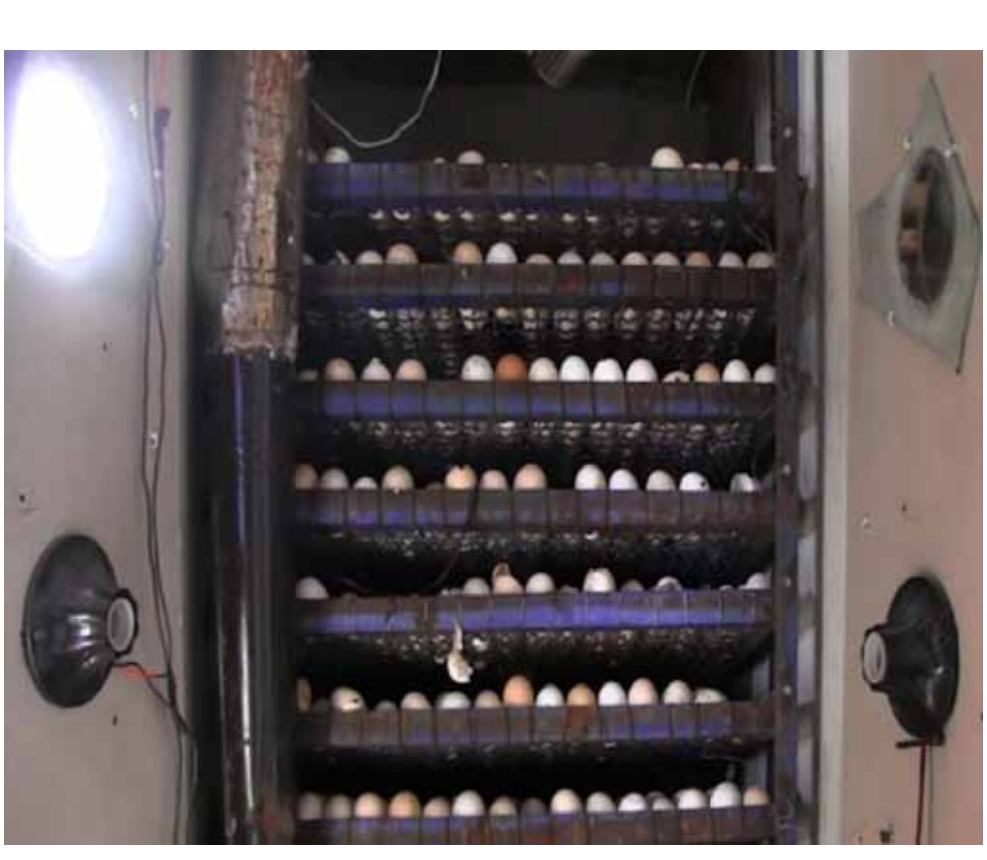

المجالس المحلية

ملحق خاص يصدر عن صحيفة سوريتنا يعنى بتغطية أعمال المجالس المحلية والمبادرات المدنية في سوريا
أنجز هذا الملحق مراسلو سوريتنا وصحفيوها داخل سوريا ومحرروها خارجها | طبع ووزع منه 8500 نسخة
الدعم المالي: البرنامج الإقليمي السوري - كومينكس | التوزيع: الشبكة السورية للإعلام المطبوع (SNP)
للتواصل: souriatna.editor@gmail.com www.souriatnapress.net

هل ستُطبق المجالس المحلية معايير الحكم الرشيد؟

المهندس رامي الشيخ

مع نهاية شهر أيار 2016 أعلنت وزارة الإدارة المحلية والإغاثة وشؤون اللاجئين في الحكومة السورية المؤقتة عن النتائج النهائية لمعايير تقييم أداء المجالس المحلية، وذلك في مدينة غازي عينتاب وحضره ممثلون عن منظمات المجتمع المدني السورية NGOs والمجالس المحلية LCs والمنظمات الدولية INGOs ورئيس الحكومة السورية المؤقتة ووفد عن الحكومة الألمانية.

وقد عملت الوزارة على هذا المشروع طوال 6 أشهر بالتعاون مع المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي GIZ والمجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني السورية، حيث تم إقامة 3 ورشات عمل موسعة لمناقشة الأمور المتعلقة بهذه القضية لاستخلاص النتائج.

وخلصت الدراسة إلى تحديد 70 معيارا و181 مؤشرا تم التوافق عليها من قبل المجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني السورية، والتي تمَّ إعادة صياغتها بما يتوافق مع المعايير الدولية في الحكم الرشيد الصادرة عن مجلس أوروبا، وسميت بالمبادئ وطبقت في 47 دولة بينها دول الاتحاد الأوروبي وتركيا وروسيا وولايتين أمريكيتين وغيرها.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه بعد هذه الخطوة من الحكومة السورية المؤقتة هو: هل سيتم تطبيق هذه المعايير فعلا؟ وكيف ذلك؟

في الحقيقة هذا السؤال يصعب الإجابة عليه في الوقت الحالي؛ نظراً للظروف المعقدة التي يعيشها أهلنا في الداخل السوري، حيث إنه ومع بداية الثورة السورية ظهرت أزمة إنسانية كبيرة بسبب جبروت النظام وقهره للشعب، والذي أدَّى إلى إلحاق الأذى بعددٍ هائل من الأشخاص في المدن والقرى التي هبَّت في وجه النظام.

إن هذا الوضع جعل الناس تبدأ بمساعدة بعضها بعضاً وتقديم الخدمات الأساسية للمحتاجين منهم، لكن مع الأسف كان حجم الاحتياجات كبيراً لدرجة لم يعد يستطيع الأفراد أو المجموعات الصغيرة الاستمرار بتقديم الخدمات والمساعدة وحدهم دون التعاون والتنسيق مع الآخرين.

ومن هنا برز دور المجالس المحلية وأهميتها، حيث تم تشكيلها بجهود محلية وأغلبها لا تنطبق عليها شروط وآليات عمل المجالس المحلية في البلدان المستقرَّة، وهذا أمر طبيعي إذا أخذنا بعين الاعتبار ظروف نشأتها.

ولقد حدَّدت الحكومة السورية المؤقتة بعض الأهداف التي يجب أن تسعى المجالس المحلية إلى تحقيقها، وهي:

- إدارة مناحي الحياة المدنية، وأن يمثل المجلس الأفراد العاملين في المجال الخدمي المدني بشكل كامل وفي كل المحافظة؛ كي يتابع ويراقب جميع الأعمال، ويضمن جودتها وحسن تنفيذها.
- توزيع كل المعونات التي تصل إلى المحافظة سواء من أفراد، جماعات أم دول، من خلال شبكات متخصصة في كل مجالات عمل مكاتب المجالس المحلية، ضمن معايير العدل والشفافية.
- تقديم الخدمات بحسب الحاجات المطلوبة في شتَّى المناطق ونذكر منها الخدمات الإغاثية، الطبية، الإعلامية، الدفاع المدني، القانونية، إعادة الاعمار، التطوير الإداري والمهني.. إلخ.
- تشكيل نواة البلديات المستقبلية، والتي سترتبط بالحكومة المؤقتة، ومن ثم المنتخبة.
- بناء وتمتين اللحمة الوطنية في المجتمع، من خلال العمل المدني البعيد عن أية أدلجة أو تحزُّب أو بُعد سياسي.

ولاشك في أن تطبيق مثل هذه المعايير على المجالس المحلية سيكون صعباً ما لم تعترف هذه المجالس بأهمِّ التحديات التي واجهتها في عملها، والتي أدَّت إلى ضعف أدائها، ونذكر منها ما يلي:

- ضعف القدرة على التنفيذ، حيث إن المجالس المحلية، كما ذكرنا، انبثقت بأغلب الحالات من المجالس الثورية، والتي كان أعضاؤها الأكثر شجاعة لتقديم الخدمات تحت تهديد السلاح والقصف الجوي. إن اختيارهم لم يكن بناء على الخبرة المتوفرة أو الكفاءة المطلوبة، وبالتالي فإن قدرتهم على إدارة العمل المدني والخدمي كان ضعيفاً في كثير من الحالات.
- نقص الخبرة المطلوبة في أداء الخدمات حيث إن المجالس المحلية تشكلت خلال الأزمة الراهنة، وأغلب الأشخاص العاملين بها لم يقوموا بمثل هذه الأعمال سابقاً.
- الافتقار إلى الهياكل التنظيمية الواضحة في المسؤوليات والصلاحيات.
- الافتقار إلى آلية اتخاذ قرارات واضحة، حيث لم يكن هناك آلية اتخاذ قرارات تتبع معايير محددة، بل كانت متروكة للشخص المسؤول أن يقرِّر كيف؟ ولمن تقدَّم الخدمات أو المعونات؟
- الافتقار إلى معلومات دقيقة يعتمد عليها في تقديم الاحتياجات، وبالتالي رسم خطة عمل واضحة. إن المعلومات هي من أكبر التحدِّيات التي تواجه عمل المجالس المحلية، حيث لا يوجد ضمن الظروف الراهنة سبل واضحة للتحقُّق من دقَّة وصحة المعلومات.

إن الحاجة الملحة للمساعدات وللخدمات، والتي تسارعت بشكل يومي، لم تترك الكثير من المتسع للتحقق من المعلومات، وبالتالي أصبحت المعلومات المتوفرة في كثير من الحالات لا يعتمد عليها.

وأخيراً نتمنى أن تلقى هذه المعايير رواجاً بين المجالس المحلية، بحيث تتحوَّل مجالسنا إلى مؤسسات حقيقية قادرة على التصدِّي لمشروع الفوضى الذي يُراد للسوريين الغوص فيه.